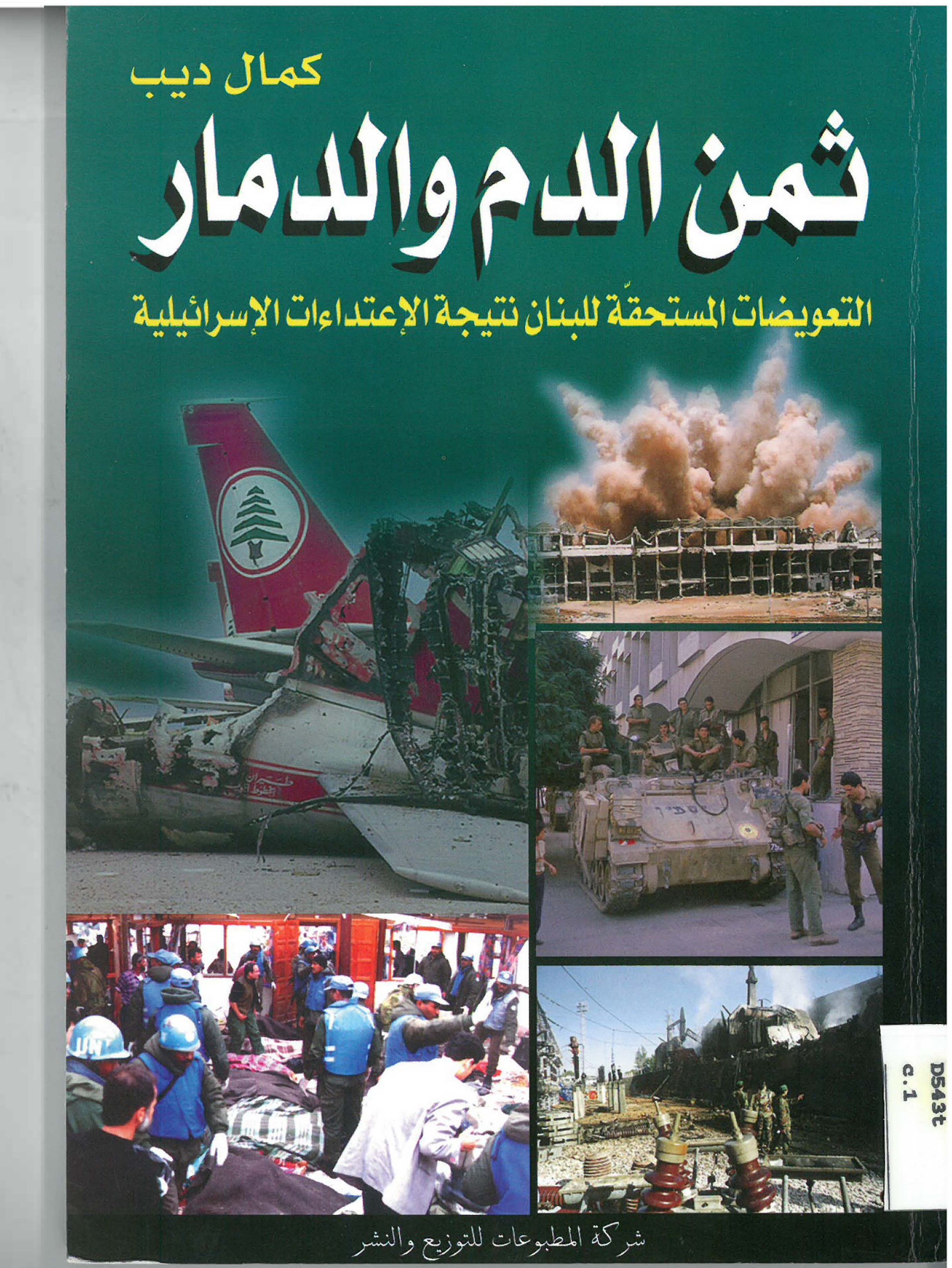

كمال ديب
ثمن الدم والدمار
التعويضات المستحقّة للبنان نتيجة الإعتداءات الإسرائيلية
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

كمال ديب

ثمن الدم والدمار

التعويضات المستحقّة للبنان نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
شارع جان دارك ـ بناية الوهاد
ص.ب. : ٨٣٧٥ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٣٥٠٧٢١/٢ (٠١)
تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ (١ ٩٦١)
e-mail: allprint@cyberia.net.lb

الطبعة الأولى ٢٠٠١

تصميم الغلاف: عباس مكي
الاخراج الفني: بسمة التقي

المحتويات

تمهيد

الدراسات، التي تضمها دفّتا هذا الكتاب، ثمرة أبحاث قام بها المؤلِّف بين تشرين الأول 1999 وكانون الأول 2000. وتتعلّق هذه الدراسات بالملف الاقتصادي اللبناني على مشارف الألفية الثالثة. وسبق لصحيفة النهار اللبنانية أن نشرت مقتطفات من هذه الدراسات؛ كما نشرت بعضها صحيفة الحياة اللندنية. وأثارت اهتماماً واسعاً في الأوساط الإعلامية والرسمية والدبلوماسية وتناقلت تفاصيلها وكالات الأنباء العالمية. وكانت بين ملفّات وزارة الخارجية اللبنانية في مفاوضاتها مع إسرائيل. كما ذُكرت هذه الدراسات مراراً في محطات التلفزة اللبنانية. وتداولها سياسيون وأكاديميون لبنانيون. وهي تظهر لأول مرة في كتاب لتشكِّل مرجعاً للمهتمين بالوضع الاقتصادي اللبناني وبأزمة الشرق الأوسط، من المنظار اللبناني.

وينطلق المؤلِّف من أدوات التحليل الاقتصادي لإظهار الحق اللبناني. كما يستعمل نفس الأدوات لتحطيم الأساطير الاقتصادية التي تعرقل نهضة لبنان العمرانية، ومنها أن لبنان ذو اقتصاد حر، أو أنه يتعرّض لغزو عمالة أجنبية، أو أن المساعدات كفيلة بتحسين وضعه، أو أن لبنان قادر على ممارسة البطولة القومية وتأمين ازدهار ورفاهية مواطنيه على المستوى الأوروبي. جميع هذه المواضيع تطرح للمناقشة دون مواقف مسبقة، مساهمة في حوار هادئ حول مستقبل لبنان.

1. التعويضات عن
الخسائر الاقتصادية والبشرية

مقدمة

يعرض هذ القسم حجم التعويضات المالية الأولية التي يستطيع لبنان أن يطالب بها إسرائيل في ظل القانون الدولي، من جرّاء اعتداءات إسرائيل التي استهدفت المنشآت الاقتصادية، وأسفرت عن مقتل عشرات الألوف من المواطنين اللبنانيين. وتحدد هذه الدراسة قيمة التعويضات الأولية بثمانية مليارات دولار أميركي، يتم تقسيطها على عشر سنوات، بمعدّل 425 مليوناً في السنة. وتستند الدراسة إلى المراجع والوثائق المعتمدة والرصينة كذلك إلى مبادئ علم الاقتصاد وأصول التعويض لدى الحكومات وشركات التأمين. وتقسم إلى ثلاثة أقسام: التعويضات الاقتصادية، التعويضات البشرية، آلية الدفع الإسرائيلي.

موقف لبنان التفاوضي

يسترد لبنان عافيته الاقتصادية ومقوماته البشرية تدريجيّاً. ويتوقع أن يضبط وضعه المالي خلال سنوات قليلة (راجع دراسة الكاتب، «النهار» 29/ 11/ 1999)؛ فيعوّض بازدهاره الانهيار الرهيب الذي أصابه في سنوات الحرب الطويلة. كما أن اسرائيل، استناداً إلى خطتها المعلنة، قد انسحبت من الأراضي اللبنانية التي احتلتها عامي 1978 و1982 تأثّراً بضغوط المقاومة اللبنانية. وهذان الأمران: الانسحاب والتوقعات الاقتصادية الإيجابية، سوف يعزّزان موقف لبنان التفاوضي، لأن لبنان، في ظل هذه الظروف، سيعود إلى آليتين قانونيتين: إمّا «تفاهم نيسان» ومجموعة المراقبة التي انبثقت عنه، وإمّا اتفاق منقّح عن هدنة 1949، يتضمن بيئة ما بعد الانسحاب، ويقفل الحدود الدولية مع إسرائيل كما كانت قبل العام 1978. وهذه العودة إلى حدود ما قبل

اجتياح آذار 1978 ستساعد لبنان على تحقيق الأمن والاستقرار في الداخل، وضبط حدوده الجنوبية، وتؤدي إلى استعادة دورته الاجتماعية والاقتصادية. لكنّها لا تُوجبه تحت أي ظرف أو ضغط إقليمي أن يوقّع معاهدة سلام مع إسرائيل لا تحقق مصالحه الحيوية، لأنها لن تكون أكثر من هدنة، بلا تطبيع أو سلام.

إن عودة المفاوضات بين دمشق وتل أبيب كانت كافية لفتح الطريق أمام الانسحاب الإسرائيلي بدون أي تنازل لبناني. ولكن الجانب اللبناني قَبِل الانسحاب مقابل العودة إلى الهدنة ووقف العنف، على أن تبدأ في المرحلة الثانية مفاوضات حول معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل؛ ولقاء هذا السلام، الذي تسعى إليه سوريا في مسار متوازٍ، سيطلب لبنان ثمناً اقتصادياً مهماً، له الحقّ كل الحق فيه، كما سيتبين في الجداول المرفقة بهذه الدراسة، والتي تم جمعها من مصادر رسمية وصحافية ودولية، ومقارنتها بمراجع عدة للتثبت من صحتها.

التعويضات الاقتصادية

يفيد الجدول رقم 1 أن حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية على جميع مرافق لبنان ومنشآته العامة والخاصة، قد بلغ، بين عامي 1968 و1999، ثلاثة مليارات دولار، عدا الخسائر المتعلقة بتعطيل الدورة الإنتاجية. ذلك أن اجتياح 1982 قد أدى إلى تقليص الإنتاج الاقتصادي اللبناني عام 1983 إلى ربع المعدل السنوي، مقارنة بالسنوات السابقة. ولكن الخسائر في الإنتاجية لن تكون موضوع بحث هذا القسم، بل يلزمها اعتماد الأسلوب الماكرو ـ إقتصادي الوارد في الأبواب الأخيرة.

يتضّح من الجدول رقم 1 أن إسرائيل اعتمدت منهاجاً منظماً في تدمير الاقتصاد اللبناني، تجاوز أساليب الحرب الكلاسيكية، ليصل إلى الانتقام المتعمّد من الحجر والبشر على السواء، بهدف شل مقومات لبنان الاقتصادية

والبشرية، ودفع كفاءاته ورساميله إلى الهجرة. ففي الأعوام الثلاثين الممتدة بين 1968 و1998، شنّت إسرائيل ما يفوق الأربعة آلاف هجوم عسكري، بينها أربعة اجتياحات كبيرة، وصل اثنان منها إلى مستوى الحرب الإقليمية على بلد صغير، عامي 1978 و1982. وكان مجموع أضرار هذه الهجمات بمنشآت لبنان مليارين و958 مليون دولار أميركي، نجم ثلثاها عن اجتياح 1978 واجتياح 1982 (418 مليوناً، مليار و727 مليوناً).

جدول رقم 1: الخسائر الاقتصادية (بملايين الدولارات)

السنة	مستشفيات	طرق	وحدات سكنية	مطار رادار
1968	–	12	–	78
1970 إلى 1974	5	–	30	15
1978	5	10	200	5
1979 إلى 1981	1	3	12	–
1982	70	50	825	30
1983 إلى 1990	–	2	20	–
1993	20	40	200	–
1996	2	7	144	–
1999	–	40	–	–
المجموع	103	164	1431	128

السنة	ماء/كهرباء	مؤسسات تجارية	صناعة	زراعة	مدارس	المجموع الكلي
1968	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	78
1970 إلى 1974	5	14	4	13	3	101
1978	30	100	20	25	23	418
1979 إلى 1981	5	15	5	5	1	47
1982	72	465	88	50	77	1727
1983 إلى 1990	3	4	1	5	1	36
1993	6	40	20	15	4	345
1996	3	ـ	ـ	ـ	ـ	156
1999	10	ـ	ـ	ـ	ـ	50
المجموع	134	638	138	113	109	2958

المراجع: تقرير مجلس الإنماء والإعمار، ميزان الحروب بطرس لبكي وأبو رجيلي، جورج قرم، Cahier d'Orient، تقارير الأمم المتحدة، صحف ومجلات وكتب عن لبنان.

توزّعت الخسائر الاقتصادية بين قطاعات عدة، شمل نصفها المنشآت السكنية المدنية من أبنية ومنازل وأملاك خاصة (مليار و431 مليون دولار) تليها المؤسسات التجارية (638 مليوناً)، فيما تجاوزت خسائر القطاعات الأخرى المئة مليون دولار، لكل منها، على الوجه الآتي: مستشفيات 103 مليون دولار، طرقات 164 مليوناً، مرافق كهرباء وماء 134 مليوناً، قطاع صناعي 138 مليوناً معظمه في اجتياح 1982، زراعة 113 مليوناً، مدارس 109 ملايين. أما قطاع المطار والرادار، فبلغت خسارته 128 مليوناً تتضمن 13 طائرة مدنية تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية عام 1968 ورادار الباروك عام 1973 وفي اجتياحَيْ 1978 و1982. ولا تحتسب في هذه الأرقام الخسائر الناتجة من خسارة المواسم والأسواق والمداخيل، التي يمكن أن تصل إلى 8 أضعاف مجموع الخسائر.

ويجب عدم التقليل من أهمية الاعتداءات في فترة التسعينات لدى مقارنتها بالاجتياح الكبير عام 1982. فقد بلغت خسائر لبنان الاقتصادية في اعتداءات 1993 و1996 و1999 و2000، 550 مليون دولار، آخرها اعتداءات صيف 1999 وشتاء 2000 التي استهدفت الجسور ومنشآت الكهرباء والمنازل والممتلكات والتي بلغ مجموع تكلفتها 150 مليون دولار.

وتعتبر هذه التقديرات محافظة، لأن المعلومات تفتقر إلى عدد كبير من السنوات وخاصة طوال فترة ما قبل 1968، فضلاً عن أعوام 1975 ـ 1977. كذلك حاولنا أن تكون تقديراتنا دون تقديرات بعض التقارير؛ فحددنا خسائر اجتياح 1982، مثلاً، بمليار و727 مليوناً، فيما حدّدها لبكي وأبو رجيلي بـ 1,8 مليار دولار.

تحديد التعويضات عن الخسائر البشرية

استناداً إلى تقارير الأمم المتحدة والدولة اللبنانية ووكالات الأنباء، بلغ عدد اللبنانيين، الذين قتلتهم إسرائيل في فترة 1948 ـ 1999، 23507 أشخاص، عدا القتلى الفلسطينيين والسوريين. وهذا رقم محافظ جداً، إذ إن وكالات الأنباء والصحف العالمية قدّرت عدد القتلى بحدود 35 ألفاً، منهم 27 ألفاً في اجتياح 1982 فقط. ولكننا سنعتمد الرقم المسند بالنشرات الرسمية التي حددت القتلى بالرقم المذكور أعلاه، وعدد القتلى في اجتياح 1982 بـ 19085 شخصاً.

كذلك بلغ عدد الجرحى 46885 شخصاً في الفترة عينها (1948 ـ 1999). ويقدر عدد القتلى اللبنانيين في فترة ما قبل عام 1968 بأربعمائة شخص معظمهم في حرب فلسطين (1947 ـ 1949). كما بلغ عدد القتلى، في الفترة الصعبة 1968 ـ 1974 التي سبقت الحرب الأهلية، 880 مواطناً وعدد الجرحى 4000. وقامت إسرائيل في هذه السنوات بثلاثة آلاف هجوم عسكري. وفي فترة 1975 ـ 1977 قامت إسرائيل بـ 170 هجوماً على لبنان وقتلت 182 لبنانياً. وفي اجتياح 1978 (عملية الليطاني) قتلت إسرائيل 1168 لبنانياً وجرحت 5000.

وفي فترة 1979 ـ 1981 قتلت إسرائيل 1100 مواطن وجرحت 2000. أما في اجتياح 1982، فقتلت 19085 لبنانياً، وجرحت 31915. وفي فترة 1983 ـ 1990، قتلت إسرائيل 300 مواطن، وجرحت ألفاً. وفي اجتياح تموز 1993، قتلت 132 وجرحت 500. وفي نيسان 1996، قتلت 160 وجرحت 400. وفي الأعوام الثلاثة الماضية قتلت 100 وجرحت و300.

وفي الفترة عينها (1948 ـ 1999)، هجّرت الهجمات الإسرائيلية ما يعادل مليون وثلاثمائة ألف مواطن (بعضهم كان يُهجَّر أكثر من مرة، أو يهرب كلما حصل هجوم؛ وهو يدخل في الإحصاء أكثر من مرة). فعام 1948، هُجِّر 16000 مواطن. وفي اجتياح 1978 هُجِّر 285000. وفي فترة 1979 ـ 1981، هُجِّر 5000 مواطن من جرّاء الغارات الدائمة. وفي اجتياح 1982، هُجِّر نصف مليون مواطن. وفي فترة 1983 ـ 1990، هُجِّر 5000 شخص. أما في اجتياح تموز 1993، فقد هجّرت إسرائيل 300 ألفاً. وفي نيسان 1996، هجّرت 200 ألف. ولم نقدر أن نحدّد حجم التهجير في الأعوام الثلاثة الماضية. فيصبح مجموع البشر الذين هجّرتهم الاعتداءات الإسرائيلية مليون و311 ألف شخص.

ولتحديد القيمة المالية لتعويض ذوي القتلى وورثتهم، عن قتلاهم، اعتمدنا النسب والأساليب التي حدّدتها شركات التأمين لضحايا حوادث الطائرات المدنية؛ وكذلك النسب التي تدفعها ألمانيا لإسرائيل عن ضحايا المحرقة الإسرائيلية (الهولوكست)، والنسبة التي حددتها قرارات مجلس الأمن كتعويضات العراق للكويت عن الغزو.

ففي التعويضات الألمانية لليهود عن ضحايا النازية ممّن قتلوا، أو عملوا في السخرة، راوح معدل التعويض الفردي عن القتيل بين 100 ألف دولار و200 ألف دولار. أما عمال السخرة في المعسكرات الألمانية فقد دُفع لكلّ منهم بدل عام واحد من التعويض. ففي كانون الأول 1999، وافقت ألمانيا على دفع مبلغ 10 مليارات مارك (5 مليارات دولار أميركي) لمليونين و300 ألف يهودي عملوا في معسكرات السخرة في ألمانيا النازية، بمعدل 2174 دولار للشخص

الواحد. وهذا يعني بدل عام واحد من تعويض القتيل؛ ويفيد بأن تعويض القتيل يبلغ 217 ألف دولار، باحتساب الفترة الإنتاجية للإنسان طوال حياته، وباحتساب التعويض في حال موته المبكر. وعلى افتراض أن القتلى اليهود كانوا من البالغين، وأن ما تبقى من حياتهم الإنتاجية هو نصف الفترة القصوى، فإن التعويض عن القتيل الواحد يبلغ 109 آلاف دولار.

أما شركات التأمين على الحياة العالمية، وبوليصات التأمين على الحياة المرفقة بتأمين السيارة الخاصة، فتحدّد مبلغ 100 ألف، في حال فقدان الحياة.

كذلك حدّد مجلس الأمن حجم التعويضات العراقية للكويت بـ 97 مليار دولار. وهذا يفضي إلى أن المعدل الوسطيَ للتعويض الفردي عن فقدان الحياة يبلغ 100 ألف دولار.

أما بالنسبة للجرحى، فالمعدل هو 40 ألف دولار؛ وهو يستند إلى الحد الأقصى البالغ 100 ألف دولار في حال الإعاقة الكاملة والتشويه، وإلى الحد الأدنى البالغ 20 ألف دولار، لجروح وأعطال طفيفة تمنع الفرد من ممارسة عمله مؤقتاً.

وبهذين القياسين، وباعتماد الرقم 23407 عدداً للقتلى، ضحايا الحروب الإسرائيلية على لبنان، يبلغ تقدير حجم التعويضات المطلوبة لذوي القتلى والورثة اللبنانيين مليارين و351 مليون دولار. أما الجرحى البالغ عددهم 46885 شخصاً، فيقدر حجم التعويضات لهم، أو لذويهم وورثتهم، بمليار و875 مليون دولار. وهكذا يبلغ حجم التعويضات المطلوبة من إسرائيل عن الخسائر اللبنانية 4,2 مليارات دولار، يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 2: الخسائر البشرية

السنة	القتلى	الجرحى	تعويضات القتلى (مليون دولار)	تعويض الجرحى (مليون دولار)	المجموع (مليون دولار)
1948	400	1300	40	52	92
1968 ـ 1974	880	4000	88	160	248
1975 ـ 1976	126	300	13	12	25
1977	56	170	6	7	13
1978	1168	5000	117	200	317
1979 ـ 1981	1100	2000	110	80	190
1982	19085	31915	1909	1277	3185
1983 ـ 1990	300	1000	30	40	70
1993	132	500	13	20	33
1996	160	400	16	16	32
1997 ـ 1999	100	300	10	12	22
المجموع	23507	46885	2351	1875	4226

مراجع الجدول رقم 2: مراجع الجدول رقم 1 نفسها، وكتاب محمود سويد «الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل» 1998. يتضح من هذا الجدول أن معظم الخسائر البشرية (75%) حصلت في اجتياح 1982.

جدولة التعويض وآلية الدفع الإسرائيلي

من السهل على إسرائيل أن تدفع للبنان التعويضات، التي تبلغ 7,2 مليارات دولار (ثلاثة مليارات تعويضات اقتصادية و4,2 مليار تعويضات بشرية)، في حال دفعها عشية توقيع معاهدة سلام ضمن شروط لبنانية أخرى سنأتي على

ذكرها. أما إذا اعتمد أسلوب تقسيط المبلغ على عشر سنوات، فتصبح قيمة المبلغ الكامل 7,9 مليارات دولار (باحتساب الفائدة). وتنبع سهولة الدفع بالنسبة لإسرائيل من حجم الناتج المحلي القائم السنوي، الذي يفوق الـ 100 مليار دولار، أي نحو ستة أضعاف الإنتاج اللبناني السنوي. فضلاً عن أن إسرائيل تحصل على مساعدات أميركية سنوية بقيمة 4 مليارات دولار. كما أنها، هي بنفسها، حصلت وتحصل على تعويضات اقتصادية وبشرية من ألمانيا عن اليهود ضحايا النازية؛ ومن أميركا، لقاء انسحابها من سيناء عام 1982.

ويحدد خبراء إسرائيليون حجم التعويضات للمستوطنين اليهود في الجولان وعددهم 17000، بعشرة مليارات دولار. وهذا يقتصر على التعويضات الاقتصادية، لعدم وجود ضحايا أو جرحى بين المستوطنين. أما لبنان الذي خسر 24 ألفاً من مواطنيه وتعرّض لجرح 47 ألفاً، وتهجير 1,3 مليون مواطن، وتدمير مئات المدارس والمستشفيات والمصانع والمتاجر والمنازل والبنى التحتية، فيطالب بمبلغ مبدئي هو 8 مليارات عن كل ما ذكر. وليس من اهتمام الجانب اللبناني أن تكون إسرائيل هي التي ستدفع التعويض أو جهات أوروبية وأميركية، لكنّ مطالبته بالتعويض ستنحصر بإسرائيل، لا بسواها من الأطراف الدولية. والأسرة الدولية، التي لم تجد غضاضة في فرض تعويضات على العراق لصالح الكويت بلغت قيمتها 97 مليار دولار، لن تتردّد ويجب ألّا تتردد في دعم المطلب اللبناني. ويمكن للبنان أن يعدّ دراسة منفصلة تتعلق بفقدان الإنتاجية الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية، والتي تبلغ بضعة مليارات أيضاً؛ فيصل، بذلك، سقف مطلبه إلى مبلغ يراوح بين 15 و25 مليار دولار (أنظر الأبواب الأخيرة).

واستناداً إلى المبلغ الآتي وهو 7,2 مليارات، يكون التعويض السنوي 423 مليون دولار لمدة عشر سنوات. وستكون آلية الدفع وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم 3: المدفوعات الإسرائيلية للبنان (بملايين الدولارات)

نوع التعويض	يدفع فوراً	قسط سنوي من 2002 إلى 2010	القيمة المستقبلية (مع الفوائد)
التعويضات الاقتصادية	2958	296	3254
التعويضات البشرية			
الجرحى	1875	188	2062
القتلى	2351	235	2586
المجموع	7184	423	7903

تقديرات الجدول رقم 3، العمود الأول، مستقاة من الجدولين 1 و2.

الأراضي المحتلة قبل العام 1978

بالإضافة إلى التعويضات المالية عن الخسائر الاقتصادية والبشرية، لا بدّ لإسرائيل من أن تنسحب من الأراضي اللبنانية التي احتلتها قبل العام 1978، والتي تدعم الشرعية الدولية حق لبنان في استردادها. وهناك ثغرة فعلية في السياسة الإسرائيلية، وباستطاعة لبنان الاستفادة منها. ذلك أن إسرائيل تشترط للتفاوض مع سوريا أن تكون حدود الانتداب المعدّلة هي الحدود بينهما، مما يسمح لإسرائيل الاحتفاظ بشرق بحيرة طبريا، بينما تصرّ سوريا على حدود الرابع من حزيران 1967 التي تسمح لها بالاطلال على البحيرة.

فإذا طلب لبنان أن تكون حدود الانتداب التي وضعتها عصبة الأمم، وليس كما عدّلتها سلطات الانتداب، هي الحدود الدولية، فسيستعيد القرى السبع ومزارعها، التي أصبح مهجروها لبنانيين وفقاً لقانون الجنسية عام 1994. وهذه القرى هي قدس، مالكية، صلحة، هونين، صفد، البطيخ، طربخيا، حولا. وهناك أراض لبنانية احتلها اسرائيل في حرب 1967، التي لم يشارك فيها لبنان أساساً، وتضم 11 مزرعة في سفح جبل الشيخ وشبعا. وأي تحكيم دولي سيكون لمصلحة لبنان حيث الوضع مشابه لملف قطاع طابا في سيناء، وهو ملفّ يمكن للبنان استشارة مصر في أمره.

يبقى موضوع اللاجئين الفلسطينيين الذين استقبلهم لبنان بعد حرب فلسطين عام 1948، وكان عددهم آنذاك 104 آلاف، ووصل اليوم إلى 367 ألفاً. وهم ينتمون إلى مدن الساحل الفلسطيني والجليل، حيث الكثافة الإسرائيلية الكبرى اليوم. ولبنان متمسك باتفاقية جنيف، ولا سيما النقطة الرابعة منها التي لا تسمح بنقل المدنيين قسراً؛ ومتمسّك، أيضاً، بقانون العودة الإسرائيلي الذي يجب أن يطبق على الفلسطينيين وليس فقط على يهود العالم. كما أن إسرائيل في عهد غولدا مائير قد عرضت تعويضات مالية على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لقاء عدم عودتهم. وعلى لبنان أن يدرس هذه الناحية على سبيل التسلح بالمعلومات عن السياسات الإسرائيلية.

أما موضوع المياه اللبنانية، فهو، كموضوع اللاجئين، جزء من ملفات اقليمية يمكن أن يباشرها لبنان ثنائياً مع إسرائيل، لكي يحافظ على حقوقه، فضلاً عن متابعته لهذين الأمرين على مستوى اللجان الأربع الدولية المولّجة الوصول إلى حلول تقبلها الدول ذات السيادة في موضوع النزاعات.

تقنية الوفد اللبناني

على الوفد اللبناني أن يكون متسلحاً بالعوامل التالية:

- صور وأفلام ووثائق تدين إسرائيل وتثبت بالأدلة اعتداءاتها.
- تصريحات إسرائيل (وخاصة لاندو وكاهلاني) التي تدعو إلى معاقبة لبنان عبر تدمير بنيته التحتية.
- سجلات مجلس الجنوب وتقارير الشرطة اللبنانية واليونيفيل والوزارات اللبنانية المختصة التي توثق بشكل مبرمج دقائق الاعتداءات.
- قرارات عصبة الأمم وهدنة 1949 وخرائط الجيش البريطاني في فلسطين من الخارجية البريطانية.
- ملفات التعويضات الألمانية لليهود والتعويضات العراقية للكويت (التي نملك بعضها).

كذلك على الوفد استشارة الخبرات التالية:

- خبراء في القانون الدولي، وخاصة في حقل الـ Conflict - Resolution.
- خبراء في شركات التأمين، وخاصة Acturial - Science.
- خبراء عسكريين في الخرائط.
- خبراء اقتصاديين وماليين في التخمين والحسبة الاقتصادية Economic evaluation وهو ما اعتمدناه في هذه الدراسة.
- خبراء في المعاهدات بين كل من مصر واسرائيل والأردن وإسرائيل بما فيها عمليات الوصول إلى دفع التعويضات تحت باب «مساعدات أميركية» لفرقاء السلام.

التنسيق مع سوريا

يجب أولاً التنبه إلى الفروق بين مطالب لبنان ومطالب سوريا، حتى لا يثير هذا الأمر حساسية بين البلدين. ذلك أن سقف المطالبة السورية هو استرجاع الجولان مقابل معاهدة سلام شاملة. أما لبنان، فله مطالب متنوعة لا تقتصر على استرجاع الأرض المحتلة منذ عام 1978، والذي حسمته المقاومة والقرار 425. كما أن وحدة المسارين لا تعني اللاسيادة، أو أن يفاوض طرف عن الآخر. ذلك أن سوريا لا تملك، ولا يعقل أن تملك، مقومات الملف اللبناني ومقدرات الطرف اللبناني، من حيث المعلومات الأولية والكفاءات. ولا تستطيع أن «تبدّي» ملفات لبنان على المفاوضات الخاصة بها وبحقوقها. هذا مع الاعتراف بأن الدعم السوري مفيد جداً، إذ لا يكفي التسلح بالعلم تجاه إسرائيل، بل ينبغي أيضاً التسلّح بالدعم العربي، وأوله الدعم السوري. وحتى لو انتهت سوريا إلى اتفاق سلام، فإن لبنان، الذي استعاد أرضه وفقاً للقرار الإسرائيلي الذي صدر في تموز 1999 ووفقاً للقرار 425، قد ينتظر مدة زمنية طويلة، ليحصل على حقوقه، وإلا تبقى الحدود مقفلة وآمنة، ويبقى لبنان مطبّقاً لشعار أنه آخر دولة توقّع صلحاً ومعاهدة سلام مع إسرائيل.

ولا حرج مطلقاً على لبنان، من باب الأخوة أو من أي باب آخر، أن يصارح سوريا بمواقفه وملفاته وحاجته أن يفاوض مستقلاً؛ ويتابع التنسيق والتشاور مع دمشق لكي يستفيد البَلَدان من التكتيك الإسرائيلي في التفاوض.

ولبنان لن يقبل جواب النفي من إسرائيل عن مطالبه كجواب نهائي، ولا حتى حجج إسرائيل التي يمكن أن تغلّفها بطابع علمي وقانوني مسلّحة بمستشارين وخبراء أميركيين، وخاصة عندما ينطلق لبنان من شعوره العميق بالظلم والعدوان والسوابق الدولية، التي أعادت مع مرور الزمن الحقوق لأصحابها. كما أن الوفد اللبناني يمكنه أن يطالب بقوة بحقوق بلده، وأن يقول على الفور، إن هذه طروحات جوهرية، وليست أوراقاً للمساومة.

Human Cost

		Territory	Human Loss			Compensation/millions of dollars		
	Attacks		Killed	Wounded	Displaced	Killed	Wounded	Total
1920	mandate	7 villages				0	0	0
1948	war		400	1,300	16,000	40	52	92
1967		11 farms	----	----	----	0	0	0
1968-1974	3,000		880	4,000		88	160	248
1975-1976	38		126	300		12.6	12	24.6
1977	128		56	170		5.6	6.8	12.4
1978	Invasion	Border zone	1,168	5,000	285,000	116.8	200	316.8
1979-1981			1,100	2,000	5,000	110	80	190
1982	Invasion		19,085	31,915	500,000	1908.5	1276.6	3185.1
1983-1990			300	1,000	5,000	30	40	70
1993	Invasion		132	500	300,000	13.2	20	33.2
1996	Invasion		160	400	200,000	16	16	32
1997-1999	26	----	100	300	----	10	12	22
Total	4000		23,507	46,885	1,211,000	2350.7	1875.4	4226.1

Economic Cost

	Hospitals	Roads	Households	Airport/ radar	Hydro/ Power	Private Business	Manufac-turing	Farming	Education-al Estab-lishments	Total
1968				78						78
1970-1974	5	12	30	15	5	14	4	13	3	101
1975-1976										0
1977										0
1978	5	10	200	5	30	100	20	25	23	418
1979-1981	1	3	12		5	15	5	5	1	47
1982	70	50	825	30	72	465	88	50	77	1727
1983-1990		2	20		3	4	1	5	1	36
1993	20	40	200		6	40	20	15	4	345
1996	2	7	144		3					156
1999		40			10					50
Total	103	164	1431.02	128	134	638	138	113	109	2,958

Schedule of Future Payments (millions of U.S. Dollars)

		2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	Total
Economic Compensation	2,958	296	296	296	296	296	296	296	296	296	296	296	3,256
Compensation to Persons Wounded	1,875	188	188	188	188	188	188	188	188	188	188	188	2,068
Killed	2,351	235	235	235	235	235	235	235	235	235	235	235	2,585
Total Compensation	7,184	719	719	719	719	719	719	719	719	719	719	719	7,909

2. الخسائر في الناتج المحلي القائم

مقدمة

شكّلت الفترة الممتدة من العام 1968 وحتى العام 1974، عصراً ذهبياً للبنان، من حيث نموه الاقتصادي، وحقّق ازدهاراً غير مسبوق، فأصبح مركزاً مالياً وسياحياً وتجارياً هاماً للمنطقة. ولو قُيِّض له أن يواصل هذا الطريق، لأصبح اليوم في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع والنظام الاقتصادي الحديث. ولكن جواره، المتقلّب حرباً وسلماً، فرض عليه، هو البلد الصغير، أعباء ومجازفات سياسية دمّرت اقتصاده وأعاقت نموه. فبالإضافة إلى الانفجار الداخلي في فترة 1975ـ1990، تعرّض لبنان لحروب إسرائيلية ازدادت عنفاً وتصعيداً مع مرور الوقت، وكان لها أثر هام في تدميره وفقدان إنتاجيته منذ العام 1967 وحتى اليوم.

خسائر لبنان

وفي اعتمادنا فترة 1968ـ1974 كقياس لتقدير الناتج المحلّي القائم حتى العام 1993، تبيّن أن الناتج الاحتمالي للبنان ولفترة 28 عاماً (1966ـ1993) هو 167,6 مليار دولار أميركي (بالسعر الجاري). وعملياً لم يحقق لبنان من هذا الاحتمال إلا 74,5 ملياراً، أي بمعدل 45% فقط من الناتج الاحتمالي، وبخسارة فائتة مقدارها 93,1 ملياراً. وباعتماد المعلومات والاحصاءات المتوافرة وأساليب البحث العلمي الاقتصادي (Econométrie)، يمكننا الفصل بين فقدان الإنتاج المتعلق بالحرب الأهلية، وذلك المتعلق بالحروب الإسرائيلية، كما سيتبين لاحقاً في أسلوب البحث، والجداول التفصيلية المرفقة.

إن الخسارة الفائتة على لبنان، والمقدّرة بـ 93,1 مليار دولار سببتها الحرب الأهلية 1975ـ1990 إلى حدّ بعيد (77 مليار دولار) والحروب الإسرائيلية

1967ـ1993 بدرجة أقل (16,2 ملياراً). فإذا أضفنا قيمة الأضرار المادية التي أحدثتها الحروب الإسرائيلية في لبنان (3 مليارات دولار) والخسائر في الأرواح (4,2 مليارات)، وفقدان الإنتاجية في مسلسل الاعتداءات المستمرة منذ 1993 حتى اليوم، والتي تهدف حتماً إلى منع نهوض لبنان الاقتصادي (1,5 مليار)، لأصبح حجم الخسائر التي كبّدتها إسرائيل للبنان 25 ملياراً. وهذا الرقم يعادل ثمانية أضعاف حجم الأضرار المادية (راجع الباب الأول).

نمو الناتج المحلي القائم

بسبب التقلبات الشديدة التي شهدتها الليرة اللبنانية في فترة 1983ـ1993، نعتمد هنا الدولار الأميركي كوحدة إرشاد (Repère) للناتج المحلي القائم بالأسعار الجارية. لقد بلغ هذا الناتج 1259 مليون دولار عام 1966، بمعدل وسطي لسعر الدولار في سوق بيروت المالية هو 3,07 ل.ل. ولبنان الذي لم يشارك في حرب حزيران 1967 التي نشبت بين إسرائيل والدول العربية، تعرّض لفقدان النمو في العام 1967، ولانكماش في اقتصاده، حيث هبط ناتجه المحلي القائم إلى 1220 مليون دولار مقارنة بناتج احتمالي هو 1372 مليوناً. ولكنه أثبت مقاومة ومناعة ضد التأثر الدائم بأحداث المنطقة؛ فانطلق ليحقق قفزات مهمة في نموه حيث تضاعف ناتجه ثلاث مرات تقريباً في السنوات العشر الفاصلة بين عامي 1966 و1975، ليصل ناتجه إلى 3035 مليون دولار عام 1974، السنة التي سبقت الحرب الأهلية.

ومن الدلائل على قوة لبنان الاقتصادية المتنامية، هبوط سعر صرف الدولار الأميركي في سوق بيروت تدريجياً، منذ العام 1971، من 3,27 ل.ل. (بعد إعلان الرئيس نيكسون عن تخلي الولايات المتحدة عن مقياس الذهب كوحدة إرشاد للدولار) إلى 2,18 ل.ل، في أوائل 1975، ثم إلى 2,33 ل.ل، بعد تدخل مصرف لبنان لمنع تدهور الدولار مجدّداً. كما اعتمدت دول عديدة وشركات عالمية الليرة اللبنانية، كمصدر للرأسمال، فتمت عمليات استدانة كبيرة من الجزائر والهند وشركات أوروبية من سوق بيروت المالية، وبالعملة اللبنانية.

وباستثناء القطاع الزراعي، فقد حققت القطاعات الاقتصادية ازدهاراً كبيراً. وأصبحت بيروت المركز المالي والاقتصادي الأول في الشرق الأوسط. وهذه البيئة المميزة، بعواملها المؤيدة للنمو (راجع «النهار» 17/10/1999 «الأساطير الاقتصادية في لبنان»)، كانت مخولة لو رافقتها إصلاحات اقتصادية ومالية معنية، وقُيِّض لها الاستمرار بسلام، أن تجعل لبنان تنّيناً آسيوياً على ضفاف المتوسط، أسوة بسنغافورة وهونغ كونغ، وإن سيطر على هيكليته الاقتصادية قطاع الخدمات.

وهنا نميز بين نوعين من الناتج المحلي القائم الاحتمالي:

الأول، هو ما يحققه أي بلد في ظل التوظيف الكامل لمقوماته البشرية والمادية. وتقوم الدول الصناعية بقياس هذا الاحتمال كل عام تحت عنوان «PNB Poteniel»؛ وهو يعكس مستويات البطالة والاستثمار في البنية التحتية والقطاعات المنتجة، والإضرابات، والعوامل الاقتصادية الدولية المؤثرة في الإنتاجية المحلية، مقارنة بالتوظيف الكامل (Full Employment).

الثاني، هو ما يحققه أي بلد يعاني من ظروف سياسية غير طبيعية، حيث تصل مستويات «المجازفة السياسية»، بالمعنى الاستثماري (Political Risk)، إلى درجات خطيرة. وهذا النوع من الناتج الاحتمالي هو ما نحاول قياسه هنا من خلال التساؤل عن هذا الناتج لو لم يتعرّض لبنان للحروب الإسرائيلية ولو لم يمر بحرب أهلية مدمّرة.

إن سيناريو تقدير الناتج المحلي القائم، من العام 1975 وحتى 1993، يعكس التقلبات الاقتصادية العالمية عبر الأزمات البترولية (1974، 1979، 1985) والظروف التي مرت بها الدول الصناعية والدول التي تتمتع باستقرار سياسي ملحوظ.

وتظهر الأرقام في الجداول المرفقة أن لبنان قد فاته 93 مليار دولار، من جرّاء المجازفة السياسية الخطيرة التي عصفت به في حروبه الداخلية والحروب الإسرائيلية عليه؛ ولم يحقق سوى 75,5 ملياراً خلال 28 عاماً. فمثلاً، كان

يُفترض أن يحقق لبنان ناتجاً محلياً قائماً بقيمة 12 مليار دولار عام 1993، لو استمرت الظروف الإيجابية التي خبرها في الأعوام 1968ـ1974. ولكنه لم يحقق سوى 3,8 مليارات. أما مبلغ الـ12 ملياراً فهو دون القيمة المحتملة في حال الاستخدام الكلي للمقومات البشرية والمادية للبنان، وهي 13 ملياراً (لكن قيمة التوظيف الكلي ليست موضوع هذا الباب).

يتضح من الجدول رقم 1 المرفق أن خسائر لبنان في الناتج المحلي القائم، خلال 1967ـ1974، قد بلغت 2,2 مليار دولار، وهي الفرق بين ما حققه (15,7 ملياراً)، وما كان بالإمكان أن يحقّقه في غياب البيئة السياسية المتدهورة (17,9 مليار). وفيما كانت خسائر الأعوام الأولى (ابتداءً من عام 1967) متعلقة بأحداث المنطقة ومتأثرة بحرب حزيران 1967 التي نشبت بين العرب وإسرائيل، بدأت تتعاظم بعد عام 1969 بفعل السخونة المتزايدة، وارتفاع الاعتداءات الإسرائيلية شبه اليومية منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم.

خسائر الحرب الأهلية

في العام 1975، عصفت بلبنان حرب أهلية قاتلة دمّرت معظم هيكليته الاقتصادية، وأحدثت خسائر في الماديات، قدّرتها مصادر مختلفة بثلاثين مليار دولار، وخسائر في الأرواح بلغت 140 ألف قتيل و200 ألف جريح، وهجرة دائمة لعدد كبير من اللبنانيين بينهم كفاءات هامة قُدّروا بـ 400 ألف شخص، وفقدان في الإنتاجية نقدره هنا بـ 77 مليار دولار، ويوضحه الجدول رقم 2، المرفق.

أما الدمار الفيزيائي للاقتصاد اللبناني في الحرب الأهلية، فقد بلغ أقصاه في حرب السنتين (1975ـ1976)، وكان مدخلاً للتدهور الدائم في الناتج المحلي القائم الذي شهدته سنوات الحرب الطويلة. ويوضح الرسم البياني المرفق عمق الهوة التي أحدثتها الحرب الأهلية بين الناتج الاحتمالي والناتج الفعلي. كما يُظهر بوضوح الانهيارات الرهيبة: في السنوات 1975ـ1976، و1979، و1983ـ1986، و1989ـ1990، وكلها سنوات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بارتفاع

وتيرة العنف بين أطراف الحرب اللبنانية، مروراً بحرب السنتين وما جرّته من ويلات، وحروب النفوذ المناطقية، وحروب الجبل والمخيمات، والصراعات، وصولاً إلى الانهيار الأمني في أوساط الثمانينات وحربي حزب الله ـ أمل وعون ـ جعجع، عامي 1988، و1989ـ1990.

ويلاحظ من الرسم البياني أن لبنان حاول النهوض بعد حرب السنتين. وهذا واضح من الخط المتصاعد، ولكنه عاد بعد العام 1982 إلى كبوة عميقة، بلغت حدّها الأدنى عام 1985، وإن لم يكن هذا الحد بمستوى ما وصل إليه في حرب السنتين. كما أن الثغرة، الحاصلة في فترة 1988ـ1990، تبدو واضحة، وإن بدرجة أقل من الانهيارين السابقين.

ومقارنة بناتج احتمالي هو 150 مليار دولار لفترة 1975ـ1993، فقد حقق لبنان ناتجاً فعلياً هو 59 ملياراً، بفارق 77 ملياراً فاتت لبنان من جرّاء حربه الأهلية. وعندما تضاف إلى هذا الرقم تقديرات الأضرار المادية الناجمة عن هذه الحرب، وهي تراوح بين 25 و30 مليار دولار، تتضح الصورة المؤلمة التي جلبها لبنان على نفسه من حربه الطويلة التي كلّفت حوالي 100 مليار دولار، عدا الخسائر البشرية، ونزيف الهجرة الدائمة إلى المغتربات.

خسائر الحروب الإسرائيلية

يلاحظ من الرسم البياني أن الحروب الإسرائيلية على لبنان قد أصبحت لازمة خاصة منذ العام 1969، وباتت تنهش الاقتصاد اللبناني، وتعمل به خراباً وتدميراً. وقد بلغ حجم الأضرار المادية، من جرّاء الاعتداءات، ما قيمته 3 مليارات دولار؛ وحجم الخسائر البشرية 23500 قتيل، أي ما يعادل 4,2 مليارات دولار. أما فقدان الإنتاجية الناجم عن هذه الحروب، فقد بلغ 16,1 مليار دولار في فترة 1967ـ1993؛ ويصل إلى 17,6 ملياراً، إذا أضفنا السنوات الخمس الماضية. فتكون إسرائيل قد تسببت في فقدان 10% من الناتج اللبناني الاحتمالي، خلال الفترة الزمنية قيد البحث (16,1 ملياراً من أصل 167,6 ملياراً.) وفي الرسم البياني تعكس المساحة المظللة حجم هذه القيمة

الفائتة، بينما تعكس المساحة غير المظللة (Lost Output) القيمة الفائتة من جرّاء الحرب الأهلية. فتكون القيمة الإجمالية لخسائر لبنان، من جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية، 24,8 مليار دولار في فترة 1967ـ1999. (يمكن مراجعة تفاصيل هذه الاعتداءات وأثرها الاقتصادي في ملف للمؤلف بصحيفة النهار 13/ 12/ 1999).

الموقف اللبناني التفاوضي

إن بمقدور لبنان المطالبة بتعويضات عن الأضرار المادية والبشرية التي أصابته من جراء الاعتداءات الإسرائيلية، وهي بتقديرنا 8 مليارات دولار. وفي الوقت نفسه، يمكنه أن يؤكد مطلبه بشرح البعد الاقتصادي المأساوي لهذه الاعتداءات، التي أدت إلى استنزافه اقتصادياً، وتهديد دوره التقليدي في قيادة اقتصاديات المنطقة. ورغم فقدان هذا البلد الصغير للكثير من عوامل قوّته السابقة، إلا أنه ما زال يملك احتمالات النجاح مجدّداً، على صعيد الخدمات والمعلوماتية، في السنوات المقبلة، وتعويض ما ضاع عليه في السنوات الثلاثين الماضية،عبر معدلات نمو مرتفعة بفضل وضع مالي أفضل، وأجواء أكثر سلماً وأقل مجازفة سياسية للمستثمرين الأجانب.

اليهود اللبنانيون

أما الحديث عن طرح إسرائيلي محتمل لموضوع الطائفة الإسرائيلية اللبنانية التي هُجّر منها ستة آلاف شخص استناداً إلى أرقام الوكالة اليهودية العالمية، وعن إمكانية طرح مسألة تعويضات لهؤلاء عن أملاكهم التي خلّفوها، فالأمر يبدو هزيلاً، مقارنة بالتعويضات التي يطالب بها لبنان. وموقف لبنان قوي في نقطتين:

الأولى، أن أبناء الطائفة الإسرائيلية، الذين تركوا لبنان، تركوه بملء إرادتهم وليس عن طريق التهجير القسري؛ وأن بإمكانهم العودة متى شاؤوا ذلك، لا سيما وأن العديد من يهود لبنان سلكوا طريق الهجرة إلى المغتربات التقليدية

للبنانيين كالأميركيتين، ولم يذهبوا إلى إسرائيل. وحتى لو كان ثلثا العدد المذكور قد اتجهوا إلى إسرائيل (أي 4000 شخص)، فلا يعقل أن لكل فرد منهم أملاكاً وحقوقاً مالية في لبنان. وإذا قبلنا، جدلاً، الرقم بمجمله، وطرحنا مبلغ 50 ألف دولار تعويض لكل يهودي ترك لبنان للإقامة في إسرائيل وتعذّرت عليه العودة لتحصيل حقوقه المادية، فإننا نتكلم عن مبلغ 200 مليون دولار أميركي وهو مبلغ لا يذكر تجاه مطالبة لبنان بمبلغ 8 مليارات دولار تعويضات عن خسائره المادية والبشرية.

النقطة الثانية، أن طرح مسألة التعويض ليهود لبنان وخاصة المقيمين سابقاً في وادي أبو جميل، لا يكاد يذكر، إذا طرح ضمن ملف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين بلغ عددهم عند قدومهم إلى لبنان 104 آلاف شخص (واليوم أصبحوا 367 ألفاً). وقد ذكرت عدة مصادر أن أملاكهم لا تعد ولا تحصى، وأنهم طردوا قسرياً من بلادهم، وصودرت أملاكهم. وتذكر بعض المصادر أن من أملاك الفلسطينيين المهجّرين إلى لبنان، في حيفا ويافا وعكا، مصانع ومزارع (روبرت فيسك Pity the Nation)، كما أن لدى معظمهم مستندات وصكوك ملكية لبيوتهم ومتاجرهم. وقد تمكّن بعضهم من الوصول إلى مكان إقامته السابق، فوجدوا يهوداً من أوروبا في منازلهم بفلسطين (إميل حبيبي ومحمود درويش). من هذا المنطلق، يتّضح أن مسألة اليهود في الدول العربية تندرج في ملفّ اللاجئين. ولبنان أول من يؤيّد فكرة عودة أبناء الطائفة الإسرائيلية إلى أملاكهم وأحيائهم في بيروت التي غادروها طواعية.

جدول رقم 1: الناتج المحلي القائم الفعلي والاحتمالي 1966_1974 (وحدة القياس بملايين الدولارات)

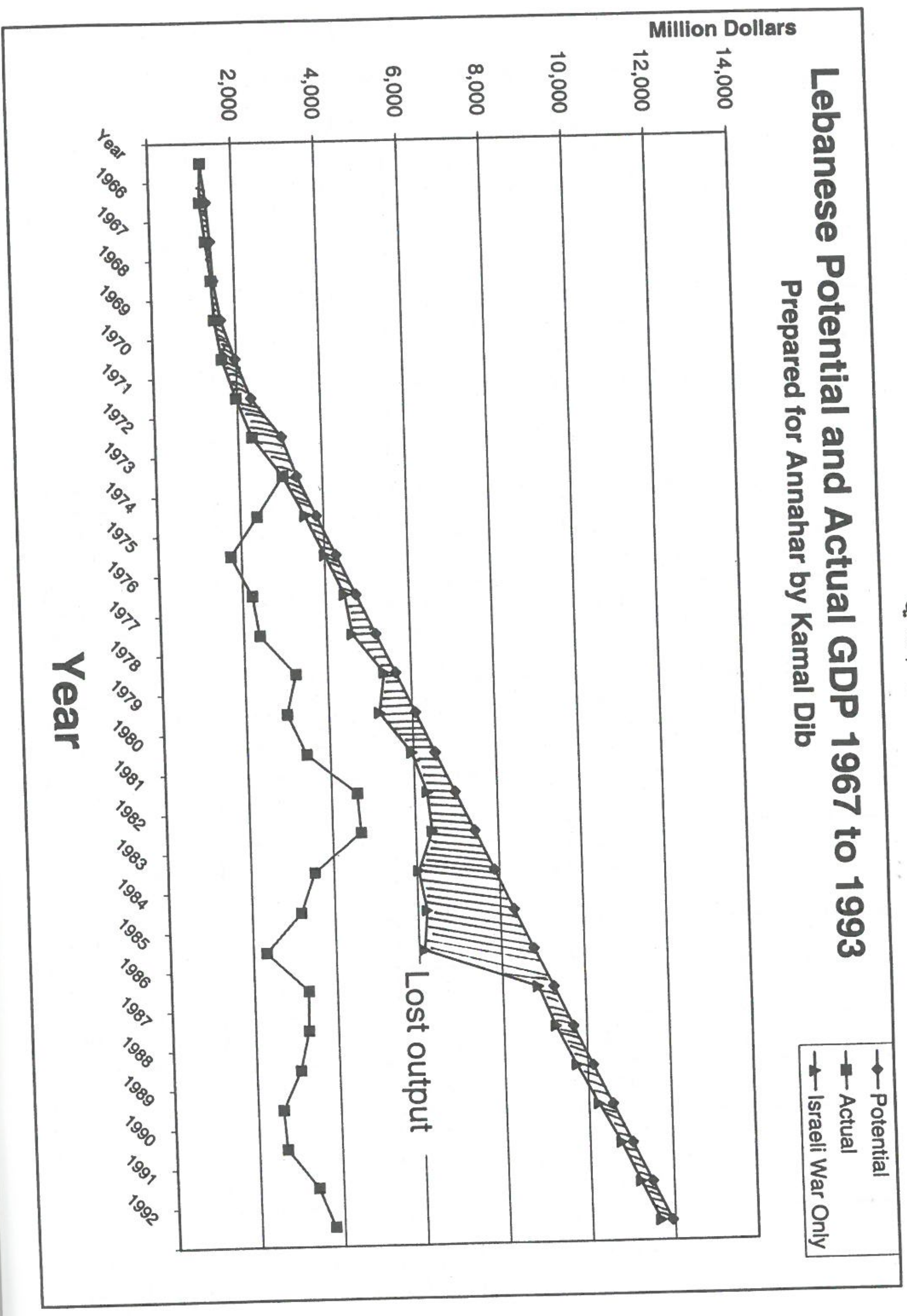
السنة	بالليرة اللبنانية	سعر صرف الدولار الأميركي	الناتج المحلي القائم الاحتمالي	الناتج المحلي القائم الفعلي	الناتج الفائت من البنية السياسية	
1966	3867	3,07 ل.ل.	1259	1259	152	--
1967	3820	3,13 ل.ل.	1372	1220	113	152-
1968	4273	3,20 ل.ل.	1446	1333	49	113-
1969	4565	3,16 ل.ل.	1495	1446	157	49-
1970	4866	3,25 ل.ل.	1652	1495	320	157-
1971	5399	3,27 ل.ل.	1972	1652	355	320-
1972	6365	3,23 ل.ل.	2327	1972	708	355-
1973	7100	3,05 ل.ل.	3035	2327	--	708-
1974	7923	2,61 ل.ل.	3373	3035	--	337-
1966 _ 1974	48178		17931	15739		2192-

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي، وزارة التخطيط، غرفة التجارة والصناعة (التطور الاقتصادي).

جدول رقم 2: الناتج المحلي القائم الفعلي والاحتمالي 1975_1993 (بملايين الدولارات الأميركية)

السنة	الناتج الاحتمالي	الناتج الفعلي	الناتج الفائت من الحرب الأهلية	الناتج الفائت من الحرب الإسرائيلية
1975	3823	2393	1156-	274-
1976	4273	1738	2262-	274-
1977	4724	2225	2224-	274-
1978	5174	2385	2221-	568-
1979	5625	3218	1948-	459-
1980	6075	2980	2226-	869-
1981	6525	3420	2531-	574-
1982	6976	4610	1692-	674-
1983	7426	4680	1712-	1034-
1984	7877	3530	2508-	1839-
1985	8327	3180	3042-	2105-
1986	8777	2310	3823-	2644-
1987	9228	3296	5558-	374-
1988	9678	3275	5973-	430-
1989	10129	3050	6692-	387-
1990	10579	2607	7632-	340-
1991	11029	2672	8083-	274-
1992	11480	3400	7806-	274-
1993	11930	3771	7885-	274-
المجموع	149653	58740	76973-	13940-

مصدر عمود «الناتج الفعلي»: إيلي يشوع «اقتصاد لبنان» 1995، وغسان العياش «أزمة المالية العامة في لبنان 1982_1992»، وصندوق النقد الدولي IFS.



3. اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وعودتهم

> «لا يوجد توطين نرضى عنه للفلسطينيين. والتوطين غير ممكن خاصة إذا أجبرنا اللاجئين، عكس مشيئتهم، على البقاء في البلد المضيف. ولكي يكون التوطين مقبولاً، يجب أن يلقى موافقة البلد المضيف وموافقة اللاجئين أنفسهم. وفي هذه الحالة يجب أن يفضي إلى نتائج ثابتة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد المضيف».
>
> تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 1959 داغ هامر شولد

مقدمة

كلّما اقترب الحل السلمي في المنطقة، يصبح الحديث عن مصير اللاجئين الفلسطينيين ملحاً وجاداً. ويشكل ملف اللاجئين في لبنان موضوعاً حيوياً له أبعاده الاقتصادية والقانونية، بما يمثّله هؤلاء في التعداد السكاني للبنان (10%)، وفي سوق العمل المحلية، وفي الرأسمال المنقول الذي عظم شأنه، أو تضاءل، خلال العقود الماضية. فبعد زوال الصبغة الفلسطينية في القطاع المصرفي اللبناني في الستينات من خلال بنك أنترا، ورحيل منظمة التحرير الفلسطينية بملياراتها، التي كان لها الأثر الهام في سوق بيروت المالية عام 1982، وتقلّص دور وكالة غوث اللاجئين، وغياب مؤسسة صامد وانحدار المستوى الصحي والتربوي لسكان المخيمات، بات موضوع اللاجئين يشكل تحدياً سياسياً واقتصادياً للدولة اللبنانية.

ورغم خضوع المخيمات للسلطة اللبنانية وتشريعاتها وأنظمتها في فترة 1949ـ1969، فإن المخيمات باتت تتمتع بحكم ذاتي، في ظلّ اتفاقية القاهرة (1969 ـ 1985). وأصبح هذا الحكم الذاتي أمراً واقعاً فيما بعد، مع ما يشكّله أمام عودة الازدهار الاقتصادي للبنان، ومع تأثيره السلبي في الاستثمار

الأجنبي. وفي ضوء أحداث الأسبوع الأول من كانون الثاني 2000 التي كان مسرحها الضنّية وكورنيش المزرعة، كان يكفي لبنان خبر صغير على شبكة الـ CNN، لكي يحجم عنه مستثمرون محتملون.

في المنظار الاقتصادي

أقام اللاجئون الفلسطينيون، منذ أن قدموا إلى لبنان بعد حرب فلسطين عام 1948، في 17 مخيماً انتشرت في أنحاء لبنان بإدارة وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والتي تأسست عام 1950. وفي هذه المخيمات حصل اللاجئون على مسكن مجاني وإعاشة وماء وكهرباء وخدمات اجتماعية (مستشفيات ومدارس) مما ساعدهم على البقاء، ولا سيّما في السنوات العشر الأولى، حيث كانت الرواتب ضئيلة وفرص العمل في لبنان نادرة. وساعدت مدارس الأونروا (UNRWA) المجانية للأطفال من سن 6 إلى 16، على التحصيل الدراسي، ممّا ساعد أبناء اللاجئين على تحسين ظروف العمل ونوعيته، وبالتالي تحسين دخلهم الفردي.

ولم تسمح الدولة اللبنانية بإنشاء مخيمات جديدة بعد العام 1958، أو بتوسيع المخيمات الموجودة، ما دفع بعض اللاجئين إلى السكن خارج المخيمات، أو إلى الهجرة خارج لبنان. كما أن إعلان الجيش اللبناني لمناطق الجنوب الحدودية مناطق عسكرية أدى إلى انتقال أعداد كبيرة من اللاجئين إلى بيروت والبقاع والشمال. ولكن التجمعات الكبرى للاجئين كانت إلى جوار المدن الساحلية: البداوي والبارد قرب طرابلس، صبرا وشاتيلا ومار الياس والكرنتينا وحارة الغوارنة وداعوق وبرج البراجنة قرب بيروت، وعين الحلوة والمية ومية قرب صيدا، والبص والرشيدية قرب صور. وأصبحت المخيمات قرب المدن الساحلية نقاط جذب للعمالة الفلسطينية الرخيصة في قطاعي البناء والصناعة. ويبدو هذا الأمر واضحاً في مثلث المكلس ـ الدكوانة ـ جسر الباشا مروراً بتل الزعتر حيث كانت الكثافة العالية للعمالة الفلسطينية واللبنانية الريفية الرخيصة، جنباً إلى جنب مع المدينة الصناعية الكبرى لمدينة بيروت.

لقد احتضنت السلطة اللبنانية اللاجئين، لدى وصولهم، فيما كان الرأي العام اللبناني يؤمن أن وجودهم كان مؤقتاً ريثما تسمح الظروف بعودتهم إلى منازلهم. ولكن، بعد الأشهر الأولى من وجودهم في لبنان، بدأت الصعوبات تظهر على الصعيد الاقتصادي خاصة، رغم تأسيس وكالة الغوث (الأونروا) عام 1950. فقامت وزارة العمل اللبنانية عام 1951، بالحد من استخدام الفلسطينيين، كما قدّمت مشاريع قوانين في البرلمان اللبناني لمنع الفلسطينيين من العمل في الشركات الكبرى. لكنّ هذا لم يمنع الطبقة الوسطى من اللاجئين من السكن بحرية في المدن اللبنانية، والاندماج في البيئة اللبنانية. كما أنها لم تجد صعوبة في العثور على وظائف مناسبة. وخلال السنوات العشر الأولى، حصل العديد من اللاجئين، مسيحيين ومسلمين (عكس الانطباع السائد حالياً)، على الجنسية اللبنانية. وتمكّنوا من العمل في المهن ذات الدخل المرتفع (طب، قانون، هندسة، الخ) كذلك تمكّنوا من تأسيس الشركات. لكن التجنيس توقّف تماماً في بداية الستينات، عندما أصبح كل طلب تجنيس فلسطيني يرضخ لموافقة مجلس الوزراء وإجماع الوزراء ايضاً. وبلغ عدد الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية بضعة آلاف في الخمسينات.

أما بصدد إحصاء اللاجئين، فإن معظم المراجع اليوم تتكلّم عن دخول 104000 لاجئ إلى لبنان بعد عام 1949. ولكنّ سجلات الأونروا تقدّر الرقم بين 105 آلاف و130 ألفاً، بالإضافة إلى 3000 لاجئ لم يظهروا في سجلات الأونروا، لكونهم من الأغنياء، أو لعدم حاجتهم إلى الإعاشة، وإقامتهم خارج مخيمات اللاجئين. وبالمقابل، بلغ عدد سكان لبنان في تلك الفترة مليون و130 ألف شخص (البيرت حوراني، الأقليات في العالم العربي، 1947). وبذلك تكون نسبة الفلسطينيين إلى سكان لبنان 10%. وقد ظلت هذه النسبة ثابتة إلى اليوم، حيث يراوح عدد اللاجئين، استناداً إلى سجلات الأونروا، بين 367 و375 ألفاً، ويبلغ عدد سكان لبنان 3,6 ملايين نسمة. ومن الجدير بالذكر أن عدد اللاجئين الفلسطينيين، عام 1970، قد بلغ 247 ألفاً (نخلة وزريق، التركيبة الاجتماعية للفلسطينيين، 1980).

أما جذورهم في فلسطين، فكانت في المناطق الساحلية والشمالية المتاخمة للبنان، وهي مدن يافا وحيفا وعكا، وقرى الجليل الغربي. وكان عبورهم إلى لبنان سهلاً، بسبب الحدود المشتركة، والطريق الدولية الساحلية من الناقورة، وباستخدام قوارب عبر البحر. كما أنّ التبادل الاجتماعي والاقتصادي، الذي ساد شمال فلسطين وجنوب لبنان قبل حرب فلسطين، قد جعل من لبنان المأوى البديهي. ورغم مرور جيلين، فإن اللاجئين حافظوا على ارتباطاتهم القروية والعائلية، وتوزعوا في لبنان على هذا الأساس. فسكّان مخيم شاتيلا، مثلاً، يتحدّر نصفهم من قرية مجدل كروم في الجليل الغربي، والنصف الآخر من قرى البروة، شعب، صفوري، دير العاصي، صفصاف، عمقة، كبري، نحاف، بلد الشيخ، كويكات، منشية، في شمال فلسطين.

كذلك انقسم أبناء المخيمات بين ريفيّين بمعدل 70%، وأبناء مدن ساحلية بمعدل 30%. فعمل أبناء القرى في البناء كمياومين، وفي الأعمال اليدوية والمصانع، في حين أن أبناء المدن استطاعوا العثور على عمل في مرفأ بيروت بسبب خبراتهم السابقة، فتحسنت أحوالهم، وتمكّنوا فيما بعد، من الهجرة إلى دول الخليج. كما انقسم اللاجئون عفوياً إلى ثلاثة مخيمات للمسيحيين و14 مخيّماً للمسلمين. وقد أدت الحرب الأهلية اللبنانية إلى المزيد من الفرز الطائفي للفلسطينيين فتهجروا مجدداً بين شطرَيْ بيروت أثناء الحرب.

أما أصحاب الرأسمال الفلسطينيون، فإن الدولة اللبنانية، احتراماً للنظام الاقتصادي الحر، لم تضع عليهم أي قيود وشروط، باستثناء الشرط الذي وضعته على الشركات التي يملكها فلسطينيون، وهو أن يكون معظم الموظفين من اللبنانيين (ثلاثة لبنانيين مقابل كل فلسطيني). وفي حين أن الطبقة الوسطى من الفلسطينيين استفادت من النظام الاقتصادي الحر في لبنان ومن معاهده وجامعاته، بقي أغلب اللاجئين فقراء في المخيمات يعانون الحرمان والاستغلال الاقتصادي والسياسي، وفقدان كافة الحقوق المدنية والسياسية. فبسبب أحوالهم الشخصية، كان اللاجئون يعاملون كالأجانب، فترتّب عليهم السعي للحصول على رخص عمل من وزارة العمل. لذلك لجأوا إلى العمل من دون ترخيص،

وفي أعمال لا تجذب اللبناني، كالزراعة والبناء، حيث تعكس أسماء هذه الوظائف وضعها الاجتماعي (عتال، فاعل، حمال، الخ). كما مُنع اللاجئون من العمل في المؤسسات الحكومية والشركات الأجنبية؛ ولكن سُمح لهم بممارسة المهن الحرة. وبسبب غياب قانون لبناني واضح ينظّم الدور الاقتصادي الفلسطيني وطبيعة التعاطي الإداري مع وجود اللاجئين، فقد ابتدعت السلطات اللبنانية القرارات والشروط: فخضعت الوثائق التي يتطلّبها اللاجئون، من أوراق سفر وتصاريح وأذونات، لظروف كل وزارة ولتقلبات السوق اللبنانية. وكانت وزارات الداخلية والعمل والخارجية تصدر قراراتها الخاصة بالفلسطينيين، بشكل منعزل؛ فتتغير شروطها ورسومها باستمرار. وهذا ما دفع بالكثيرين إلى السوق السوداء، والخروج على القانون، أو الهجرة إلى الدول العربية.

إن الوضع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان لا يبشّر بتحسن. فمن أصل عددهم البالغ 367 ألفاً، هناك 60%، دون حافة خط الفقر، أي ضعف النسبة التي حددتها دراسة الاسكوا للبنانيين (1994)، منهم 147000 فوق حافة الفقر. كما أن نسبة البطالة بين اللاجئين تصل إلى 50% (92 ألف عاطل عن العمل)، فيما يعمل الباقون في قطاعات منخفضة الأجر، ينافسهم عليها بضراوة العمّال السوريون.

وفضلاً عن ذلك، فقد أدى إقفال مكاتب الأونروا في فيينا، وانتقالها إلى بيروت وعمان، إلى تقليص خدماتها وميزانيتها، خاصة منذ العام 1995، عندما قرّرت الولايات المتحدة حجب مساهمتها عن الوكالة الدولية؛ وحاربت القرار 194 القاضي بعودة اللاجئين، والذي يتجدّد بالتصويت كل سنة، منذ العام 1949.

وإذا أضفنا مسألة رحيل أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية المتخصصة ومؤسسة صامد الاقتصادية، فإن الأمر يصبح أكثر تفاقماً، ليس فقط على اللاجئين فحسب، بل على الاقتصادي اللبناني أيضاً. فمغادرة هيكلية «الدولة» الفلسطينية للبنان ساهمت في تدهور الليرة اللبنانية في سوق بيروت المالية، حيث قدّرت

أموال المنظمة السائلة بملياري دولار أميركي (بعض المبالغات أوصلت الرقم إلى 13 ملياراً).

وكانت خسائر اللاجئين في لبنان مضاعفة. فبالإضافة إلى الخسائر في بلادهم، قتلت إسرائيل 9 آلاف فلسطيني في لبنان، ستة آلاف منهم في حرب 1982. ودمّرت مخيم النبطية (أيار 1974)، وأجزاء كبيرة من المخيمات الأخرى. كما دمرت الميليشيات اللبنانية المختلفة ثلاثة مخيمات أخرى.

في المنظار القانوني الدولي

هناك عشرات القرارات الدولية التي تؤيد حق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والدول الأخرى، في العودة إلى وطنهم، والحصول على التعويضات المناسبة. وفي ما يلي مقتطفات حرفية من هذه القرارات، التي لم تتطرق إليها وسائل الإعلام اللبنانية بشكل مفصّل:

- القرار الدولي رقم 194، الفقرة 11 (11 كانون الأول 1948):

«إن الجمعية العامة تؤكد حقّ اللاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى منازلهم للعيش بسلام مع جيرانهم؛ ووجوب تمكينهم من فعل ذلك في أقرب موعد ممكن، على أن تُدفع تعويضات عن الممتلكات لأولئك الذين قد يختارون عدم العودة، وكذلك عن الخسائر، والدمار الذي لحق بالممتلكات، بحيث يعود أصل الحق حسب مبادئ القانون الدولي وحق المعاملة بالمثل، إلى الحكومات والسلطات التي تتحمّل المسؤولية».

- شرعة حقوق الإنسان الدولية، الفقرة 13: «يحق لكل إنسان السفر من بلاده والعودة إليها».

- ميثاق جنيف الرابع لتنظيم شؤون الحرب: «يُحرَّم التهجير القسري للأفراد والجماعات في المناطق المحتلة، بغض النظر عن الدوافع». (جنيف 1949).

- القرار 242، الفقرة 2(B)، 22 تشرين الثاني 1967:

«إن مجلس الأمن يؤكد على ضرورة تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين».

- القرار 298 (25 أيلول 1971):

«ان مجلس الأمن يذكّر بقراريه 252 (21 أيار 1968) و267 (3 تموز 1969) وقراري الجمعية العامة 2253 و2254 في 4 و14 تموز 1967، التي تتعلّق بممارسات إسرائيل لتغيير الجزء المحتل من القدس. ويذكّر بلاشرعية الاستيلاء على أراضي الغير بالاحتلال العسكري. ويُبدي قلقه من تلكّؤ إسرائيل وعدم تطبيقها للقرارات الدولية. ويؤكّد بأوضح العبارات الممكنة أن كل الممارسات الإدارية والتشريعية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير معالم القدس، بما فيها مصادرة الأراضي والممتلكات وطرد السكان، والتشريعات التي تسعى إلى ضم الأراضي المحتلة، كلها إجراءات غير قانونية وغير صالحة ولا يمكنها تغيير وضع القدس».

- القرار 3262، فقرة 2، 22 تشرين الثاني 1974: «حق الفلسطينيين غير القابل للتصرّف في العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم التي تم اقتلاعهم منها».

- القرار 3236 (22 تشرين الثاني 1974):

«ان الجمعية العامة تؤكد حق الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها، واقتُلعوا؛ وتدعو إلى عودتهم».

العودة والتعويضات

إن القرارات الدولية لم تحدّد حق العودة فقط، بل حق التعويض عن الممتلكات والدمار في الزراعة والمساكن والمتاجر والمصانع؛ وكذلك التعويض عن حق استعمال الأملاك غير المنقولة لمدة خمسين عاماً، والتعويض عن فقدان اللاجئين لمداخيلهم خلال فترة لجوئهم بعيداً عن ممتلكاتهم. كما أن الأعراف والقوانين الدولية المعمول بها لا تجيز للسلطات الإسرائيلية لا حق التصرف بالملكيات الشخصية، ولا إلغاء الملكية الفردية.

وفي نهاية الأربعينات، قُدّر عدد الفلسطينيين الذين فرّوا، أو طُردوا قسرياً إلى البلدان المجاورة، بحوالي مليون شخص. وقد حاولت الولايات المتحدة،

عبر المفاوضات عام 1949، أن تعيد فوراً 250 ألف شخص إلى الأراضي التي احتلتها إسرائيل. وأمام رفض إسرائيل، حاولت واشنطن، وبشتى الوسائل، إقناع الدول العربية باستيعاب اللاجئين. وحاول الرئيس الأميركي ترومن، مجدداً، ربط عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بشرط السماح لـ 300 ألف لاجئ فلسطيني بالعودة إلى ديارهم. ففاوض موشيه شاريت وزير خارجية إسرائيل على الرقم، ووافق الأميركيون على تخفيض العائدين إلى مئة ألف. وماطلت إسرائيل في التنفيذ. فحتى عام 1967، لم تسمح بعودة أكثر من 20 ألفاً وسط دعاية إعلامية واسعة. وابتداء من الخمسينات، بدأ السعي الأميركي للضغط على الدول العربية لاستيعاب اللاجئين، إذ من عادة واشنطن أن تواصل إسداء النصائح للمفاوض العربي بعدم إثارة موضوع اللاجئين، تجنّباً لاستفزاز الإسرائيليين، مقابل وعود أميركية بالمساعدة الاقتصادية.

أما المبالغ المطروحة لتعويض اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فهي تراوح بين 14 و18 مليار دولار، بمعدل 30 ألف إلى 50 ألف دولار أميركي للشخص، فيما تتحدث أوساط السلطة الفلسطينية عن أرقام مبالِغة، لتعويض كل الفلسطينيين في الشتات، بمبالغ قد تصل إلى 500 مليار دولار، في حين لم تتعدَّ تعويضات ألمانيا لضحايا النازية اليهود الـ 100 مليار دولار، دُفع منها 85 مليارا حتى العام 1978، و10 مليارات بين عامي 1978 و1998؛ وتم الاتفاق على 5 مليارات دولار إضافية تدفعها ألمانيا لليهود في بداية العام 2000، ويتم الدفع على مراحل.

أما عدد اللاجئين، الذين سيكونون موضع بحث اللجنة المتعددة الأطراف التي ترأسها كندا، فيبلغ مليوناً و250 ألفاً موزعين في لبنان وسوريا والأردن، فيما يُعتبر الذين غادروا المنطقة مهاجرين اكتسبوا حياةً جديدة، ولا ينتظرون العودة أو الحلول السلمية. بالمقابل، تقوم إسرائيل بتطبيق جزئي لقانون العودة الذي يمنح حق «العودة» لليهود دون غيرهم. وهذا القانون صوّت عليه الكنيست الإسرائيلي بالإجماع في 5 تموز 1950؛ وهو ينص على «حق كل يهودي في الهجرة إلى إسرائيل بمجرد تعبيره عن رغبته بذلك، وحصوله على فيزا. ويمكن

لليهودي أن يزور إسرائيل ويقرر البقاء، فيما بعد، من دون فيزا». وتنصّ المادة الرابعة من القانون على «أن كل يهودي مولود في إسرائيل قبل هذا القانون يتمتع بنفس حقوق المهاجرين، بموجب هذا القانون». فلو سعى عرب إسرائيل إلى تعديل هذا القانون العنصري وتطبيقه على كل السكان السابقين لفلسطين الانتدابية التي أصبحت دولة إسرائيل، لأمكن الضغط على إسرائيل من الداخل، للموافقة على عودة لاجئي لبنان.

ولهذا القانون خطوات سبقته، مثل تقرير اللجنة الأميركية ـ الانكليزية (1946) التي اقترحت، في فقرتها الثانية، هجرة مئة ألف يهودي من ضحايا النازية إلى فلسطين خلال عام واحد. ولكن هذا الرقم ارتفع إلى 800 ألف، خلال 5 سنوات.

في المنظار القانوني اللبناني

رغم اشتراك اللاجئين الفلسطينيين والشعب اللبناني في الثقافة واللغة والمطبخ والعادات والتقاليد، إلا أن خصائص لبنان، كدولة متعددة الديانات الشديدة الحساسية لجوارها الجغرافي، جعلت ملف اللاجئين يختلف جذرياً عنه في الدول العربية الأخرى، ولا سيما في سوريا والأردن. وقد انعكست هذه الخصائص على أسلوب التعامل الرسمي اللبناني مع اللاجئين منذ قدومهم إلى لبنان، إن من ناحية وضعهم القانوني وأحوالهم الشخصية، أو من ناحية دورهم في سوق العمل، أو من ناحية توزيعهم الجغرافي في المناطق اللبنانية المتمايزة طائفياً. كما أن البعد السياسي لوجودهم قسّم اللبنانيين، بين داعم ومناهض، وصولاً إلى الحرب الأهلية عام 1975.

وفي فترة من الفترات، أصبحت الساحة اللبنانية الميدان الأهم لديناميكية القضية الفلسطينية وتشعباتها، ولا سيما في فترة 1968 ـ 1983. ولم تختفِ هذه الديناميكية بالكامل بعد عام 1983، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية، واستمرار تواجد مهمّ للاجئين الفلسطينيين، يشكّل 10% من عدد سكان لبنان حالياً.

وأما الوضع القانوني اللبناني للاجئين في لبنان، فقد انقسم إلى أربع مراحل:

● المرحلة الأولى: 1949 ـ 1958، طبعتها السياسية العفوية والارتجالية، حيث اتّكل الرئيس كميل شمعون على الأمن الداخلي داخل المخيمات، وعلى التعاون مع الفعاليات الفلسطينية في «الهيئة العربية العليا»، التي انتقلت قيادتها إلى لبنان، ومع مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني الذي أقام في لبنان (برمانا)، وتوفي عام 1974.

● المرحلة الثانية: ابتدأت مع ولاية الرئيس فؤاد شهاب، واستمرت حتى العام 1968؛ وارتبطت بانضباط أمني وسياسي واجتماعي صارم، حيث سيطرت على المخيمات السلطة اللبنانية، عبر مديرية شؤون المهجرين في وزارة الداخلية، والمكتب الثاني المتمثّل بشعبة المخابرات في الجيش اللبناني. وكان للسلطتين مكاتب وتواجد بارز داخل المخيمات.

● المرحلة الثالثة: هي فترة الفلتان الكبير، الذي رعته اتفاقية القاهرة من عام 1969 إلى عام 1982. ففي أواخر الستينيات، قويت شوكة المقاومة الفلسطينية؛ وتصاعدت العمليات الفدائية عبر الحدود اللبنانية؛ وجلبت ردات فعل عنيفة جداً، بمستويات لم يعهدها لبنان في الفترات السابقة. ورغم أن الجيش اللبناني أبقى المنطقة الحدودية تحت سيطرة محكمة، إلا أن هذا لم يمنع الفلسطينيين من التسلل. فكانت إسرائيل تردّ في العمق اللبناني، قصفاً وتدميراً، لتصل إلى غارات على مطار بيروت الدولي، في 30 كانون الأول 1968. ومنذ العام 1969، ابتدأت معارك عسكرية بين الجيش والفلسطينيين، وأحدثت شرخاً واسعاً في المجتمع اللبناني، وأزمة حكومية؛ وقسمت الشعب بين مؤيّد ومعارض. فاضطرت الدولة إلى الانسحاب من المخيمات في شهر آب، ليتسلّم الأمن فيها «الكفاح المسلح الفلسطيني». واضطر لبنان، عبر اتفاقية القاهرة المبرمة في تشرين الثاني 1969، إلى إعطاء الفلسطينيين نوعاً من الحكم الذاتي لإدارة شؤونهم وأمنهم، خلق عملياً ما عرف، فيما بعد، بـ «دولة داخل دولة». كما تنازل الجيش عن منطقة العرقوب مفسحاً في المجال للمنظمات

الفلسطينية لتشن هجمات فدائية ضد إسرائيل عبر الحدود. بيد أن الدولة اللبنانية ألغت اتفاقية القاهرة عام 1985. كما نص الدستور الجديد على رفض التوطين.

● المرحلة الرابعة: التي يعيشها لبنان اليوم والتي ما تزال تراوح فيها أجواء عام 1969، حيث يحاصر الجيش المخيمات، كما كان في السابق، بانتظار تهيئة الظروف لعودة شرعية الدولة إلى داخلها؛ وحيث يتصرّف أصحاب الأمر داخل المخيمات وكأن اتفاقية القاهرة ما زالت سارية المفعول؛ فيتصرفون على أساس أمنين: أمن لبنان وأمن المخيمات. وقد حاول الجيش اللبناني إعادة السيطرة على المخيمات في فترات متباعدة (حوادث أيار 1973، حرب المخيمات 1985، حصار عين الحلوة منذ عام 1997).

ونافل القول أن ملف اللاجئين في لبنان لا تسيطر عليه الدولة اللبنانية من الناحية القانونية المحض، بل ما يزال الوضع يراوح مكانه، منذ إلغاء اتفاقية القاهرة، في حين أن النفوذ داخل المخيمات بات تتقاسمه قوى إقليمية. ومن الضروري أن يمتلك لبنان، حين يفاوض، هذه الورقة المتعلقة بضرورة عودة الفلسطينيين إلى بلادهم.

4. شكوى التعويضات أمام محكمة العدل الدولية

يستعدّ لبنان لتقديم شكوى إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، للمطالبة بتعويضات مالية عن الاعتداءات الإسرائيلية، كما اعتمدتها وزارة الخارجية. وهذا القسم من الكتاب يتعلق بماكينة الدعوى أمام محكمة العدل الدولية وأسبقيات قضايا مشابهة، بالإضافة إلى جزء يتعلق بالمبالغات الحسابية.

أ ـ الدعوى أمام محكمة العدل

هل محكمة العدل الدولية هي الجهة الصالحة لسماع دعوى لبنان في قضية التعويضات عن خسائره التي سببها العدوان الإسرائيلي؟ وهل هناك أسبقيات يستفيد منها الطرف اللبناني؟

قبل الإجابة عن السؤالين، نستعرض باختصار المعطيات اللبنانية: فلبنان دولة معتدى عليها، تكبّدت، خلال عقود، خسائر فادحة في الممتلكات والأرواح، وفي الإنتاجية، وصلت، بحسب تقديراتنا، إلى 25 مليار دولار أميركي (النهار 13/ 12/ 1999 و3/ 1/ 2000). وقد تناول هذا الرقم جانب الخسائر المباشرة من أضرار بشرية ومادية (8 مليارات)، وجانب الخسائر في الناتج المحلي القائم (17,7 ملياراً)، بالأسعار الجارية. وقد تبنّت الخارجية اللبنانية دراستنا في أسلوب البحث العلمي، وفي التقديرات المالية. وأضافت خسائر الإنتاجية للسنوات الممتدة من 1994 إلى 1999؛ ثم ضربت كل سنة بمؤشر تضخّمي، لتحصل على التقديرات بأسعار العام 1999. وكان المبلغ المعدّل لدى وزارة الخارجية هو 40 ملياراً، بأسعار 1999، و25 ملياراً بالأسعار الجارية. ويمكن اعتماد الرقمين، كما هو متّبع في المنشورات الاقتصادية العالمية.

ولدى جهوزية التقدير الاقتصادي، تبقى عدة مراحل قبل أن يصبح الملفّ جاهزاً، بمعناه القانوني، لعرضه أمام محكمة العدل الدولية التي تملك

الصلاحية الكاملة للنظر في هذه القضية، كما سيتبين لاحقاً. ولكنّ تقديم الدعوى إلى المحكمة الدولية هو خطوة يجب أن تتبعها خطوات، وإلا أصبحت شبيهة بالقرار الدولي 425 الذي استحصله لبنان من مجلس الأمن الدولي عام 1978، واحتاج تطبيقه إلى 22 عاماً.

ثم إن محكمة العدل ليست الجهة الوحيدة التي تعالج مثل هذه القضايا، بل هناك جهات أخرى. فمجلس الأمن فرض على العراق تعويض الكويت من جرّاء اجتياحه عام 1990، بمبلغ 97 مليار دولار؛ أما التعويض الألماني لليهود فلم يكن عبر مجلس الأمن.

في صلاحية المحكمة

تنظر محكمة العدل الدولية في قضايا حقوقية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (بالإضافة إلى سويسرا)، من خلال القوانين والأعراف الدولية، في الحالات التالية:

1 ـ أن يوافق طرفا النزاع، وفي هذه الحالة لبنان وإسرائيل، على التقدّم بقضيتهما إلى محكمة العدل للنظر فيها. وهذا غير ممكن في حالة لبنان، لأنه لا يقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ولكن، في حال عودة المفاوضات السلمية، يمكن للبنان أن يضع موضوع التعويضات في رأس لائحة مطالبه، قبل معاهدة السلام؛ فتسير القضية أمام محكمة العدل بشكل متواز مع المفاوضات. وربما وافقت إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، على مبدأ التعويض خارج إطار محكمة العدل الدولية.

2 ـ عندما يكون طرفا النزاع خاضعَين لاتفاقية ثنائية أصبحت موضع نزاع، يمكن لأي طرف أن يقدِّم شكوى أمام محكمة العدل الدولية، خاصة وأن كل الاتفاقيات بين الدول تحمل بنداً يسمح لأي طرف بالشكوى، إذا أخلّ الطرف الآخر بأحد بنود الاتفاقية. وهذه الحالة لا تنطبق على لبنان، لأن موضوع التعويضات لم ينطلق من اتفاقية معقودة بين لبنان وإسرائيل.

3 ـ يحق لأي دولة أن تقدِّم دعوى أمام محكمة العدل، في ظل الاتفاقات العديدة التي وقّعتها أغلبية دول العالم؛ وخاصة، إذا كان الطرف الآخر قد وقّع عليها أيضاً. وسنتطرق إلى هذا الموضوع لاحقاً. لكن محكمة العدل توافق أيضاً على النظر في القضايا الخاضعة لقرارات مجلس الأمن الدولي والأجهزة الدولية المتخصصة، كاتفاقات الحدود البحرية، والاتفاقات الجوية، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها. وكلها تدخل في نطاق القانون الدولي.

ومن الأمثلة على قوة الموقف اللبناني، أنّ قرار مجلس الأمن الدولي 425 الصادر عام 1978 يقضي بالانسحاب الإسرائيلي دونَ قيد أو شرط. ولكن إسرائيل خالفته لمدة 22 عاماً، ومارست أبشع أنواع التدمير والقصف والتهجير والقتل والنهب والخطف والاحتلال، وكلها جرائم يعاقب عليها القانون الدولي، وقد ارتكبتها إسرائيل أثناء مخالفتها لقرار مجلس الأمن.

وهذه بعض الاتفاقيات الدولية التي أودعها موقّعوها لدى سجل محكمة العدل الدولية منذ تأسيسها عام 1922، والتي تصلح في الدعوى اللبنانية للتعويضات:

ـ اتفاقيات جنيف حول عدم التعرّض للمدنيين وممتلكاتهم وأرواحهم، وعدم نقلها خارج أراضيهم في أزمنة الحرب.

ـ اتفاقية لاهاي 1970، لمنع الاستيلاء على الطائرات بالقوة العسكرية.

ـ اتفاقية مونتريال 1971، لمنع الأعمال غير الشرعية ضد الطيران المدني. وهذه الاتفاقية واضحة وتتعلق بالعدوان الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي عام 1968 وتدمير أسطول الميدل إيست من الطائرات المدنية، وإنزال طائرات مدنية لبنانية داخل الأراضي الإسرائيلية وحصار مطار بيروت وقصفه مراراً، وتعريض سلامة الطيران المدني اللبناني لخطر الغارات الإسرائيلية المتعاقبة.

ـ اتفاقية نيويورك 1979، لمنع أخذ الرهائن. وهذه تنطبق على الحالة اللبنانية عبر نقل آلاف اللبنانيين إلى داخل إسرائيل، خارج إرادتهم، وسجنهم لفترات زمنية وصلت أحياناً إلى 30 عاماً، من دون محاكمة، أو توجيه تهمة معينة، وخارج كل المقاييس والمعايير الدولية.

ـ اتفاقية نيويورك 1984، لمنع أعمال التعذيب والعنف ضد الأفراد، ومنع المعاقبة والمعاملة المذلّة لكرامة الإنسان.

ـ اتفاقية روما 1988، لمنع الأعمال العدوانية ضد وسائل الملاحة البحرية. وهذا ينطبق على أعمال إسرائيل التي عمدت، منذ العام 1976، إلى حصار المرافئ اللبنانية (الفقرة 18) وخطف المراكب والسفن، ونقلها إلى مرافئ إسرائيلية، ممّا يندرج تحت أعمال القرصنة، وخطف اللبنانيين في عرض البحر، ومنع صيادي الأسماك من مزاولة مهنتهم، وإقفال الشاطئ الجنوبي لعدة سنوات أمام قطاع اقتصادي لبناني مهم.

ـ اتفاقية نيويورك 1989، لمنع توظيف وتجنيد واستعمال مواطنين من دولة مجاورة لاستخدامهم كمرتزقة ضد الدولة المجاورة (الفقرة 17). وهذا ارتكبته إسرائيل.

ـ اتفاقية هلسنكي 1992، لحماية الموارد المائية العابرة للحدود (الفقرة 22).

إضافة إلى هذه الاتفاقيات المسجّلة رسمياً لدى محكمة العدل، هناك المواثيق والأعراف الدولية المندرجة ضمن شرعة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وقوانينها. كما أن للبنان أسبقية في تقرير بطرس غالي حول مجزرة قانا، يمكن أن تعمّم على كل ضحايا الحرب الإسرائيلية على لبنان، وقد بلغ عددهم 23500 شخص. وكذلك قرار مجلس الأمن الدولي 262 حول الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت عام 1968.

هل تنجح دعوى لبنان؟

لقد نظرت محكمة العدل الدولية في 150 قضية، بين الأعوام 1947 و1999، بقي منها 23 دعوى. وهذا يعني أن نسبة نجاح محكمة العدل في إصدار القرارات مرتفعة. ولكن تعترض هذا النجاح بعضُ الصعوبات، ولا سيما في دعوى لبنان. فالقضية تستغرق أمام محكمة العدل بضعَ سنوات ليتّخذ القضاة

قراراً فيها. ولا يحق لأصحاب الدعوى الاستئناف، لأن كل قرارات المحكمة مبرمة ونهائية. ولذلك على لبنان أن يعدّ ملفاته إعداداً جيداً.

من ناحية أخرى، يمكن أن تستغرق الدعاوى سنوات طويلة، بسبب طبيعة هذه الهيئة كمحكمة تنظر بين طرفين. فلبنان سيقدّم دعواه، والمحكمة ستنظر فيها، استناداً إلى ما يعتمد عليه لبنان من قوانين وأعراف وأسبقيات. وستستمع المحكمة إلى القضية لعدة شهور بعد تقديم الدعوى؛ ولكنها ستستغرق من سنتين إلى ثلاث سنوات لجدوَلتها وترقيمها وتبنّيها كدعوى صالحة للنظر أمام المحكمة. بعد ذلك، تفتتح مداولاتها للمعترضين (إسرائيل؟). ثم تنظر المحكمة في القضية بكلّيتها، وتطلب من الطرف الثاني تقديم مذكّراته المعترضة. ويحق للطرف الثاني طلب التمديد والتأجيل. وهكذا تمرّ فترة مداولات تراوح بين خمس سنوات وسبع، حتى تكتمل الصورة أمام المحكمة التي تصدر قرارها بعد فترة وجيزة.

ومن أمثلة القضايا التي ما زالت قيد المداولة، قضية لوكربي القائمة بين ليبيا والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، والتي بدأت المحكمة النظر فيها في العام 1992 وما زالت مستمرة. وقضية دعوى البوسنة ضد يوغسلافيا، من جرّاء حرب الصرب على البوسنة، ومطالبة الأخيرة بالتعويضات عن خسائرها. وهذه الدعوى افتتحت عام 1993، وما زالت المحكمة تنتظر وجهة النظر اليوغسلافية. وعلى الطرف اللبناني أن ينظر إلى ملف البوسنة لدى محكمة العدل، والتفاصيل التي سلكتها حكومتها في اعتماد القوانين والأعراف لبناء الدعوى.

وبرغم المدة الزمنية الطويلة التي قد تستغرقها دعوى لبنان للمطالبة بالتعويض من إسرائيل، فإن تقديم الدعوى خير من عدمه، لأن ذلك سيستقطب تعاطفاً عالمياً مع لبنان، ويخلق أجواء ضاغطة على إسرائيل، في حال استئناف المفاوضات. كذلك عملاً بالمثل اللبناني القائل: «ما ضاع حق وراءه مطالب». ويظهر أن القوانين الدولية هي إلى جانب لبنان، إذا أحسن الطرف اللبناني معرفتها وتطويعها للحصول على التعويض.

ب ـ هل يستفيد لبنان من قضايا مشابهة؟

التجربة اليهودية مع المانيا

يطالب اليهود منذ الخمسينيات، تدعمهم إسرائيل والولايات المتحدة، بتعويضات مالية من الحكومة الألمانية، عن أحداث المحرقة اليهودية التي ارتكبها النظام النازي والمتعاملين معه، وعن تعرّض ملايين آخرين للتهجير ومصادرة الأملاك، من منازل ومصالح تجارية ومجوهرات وأموال سائلة. كذلك استغلال مئات الألوف من اليهود في الأشغال الشاقة الإجبارية، أو في المعتقلات ومعسكرات التعذيب. وباختصار كانت الخطة النازية شن حرب إفناء على يهود أوروبا.

وخلال عشرات السنين من رفع القضايا والمطالبة الملحّة، لم يحصل اليهود وإسرائيل على أكثر من 80 مليار دولار أميركي، إضافة إلى 7 مليارات وافقت المانيا على دفعها لضحايا أشغال السخرة، وفي فترة زمنية طويلة. ولم يكن اليهود ليحصلوا على هذه المبالغ، لولا الضلوع الأميركي المباشر في الموضوع، والحروب القضائية المستميتة داخل المحاكم الأميركية، ضد المانيا وشركاتها الكبرى، وداخل المانيا نفسها، وداخل دول أوروبية أخرى، منها فرنسا وسويسرا والنمسا وبولندا. وإسرائيل لم تطرح موضوع التعويضات اليهودية من المانيا على مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية، بل تم التعاطي مباشرة مع الموضوع بين البلدين. وهذا ليس حال لبنان الذي لا يقيم علاقات مع إسرائيل، ولا تربطه بها اتفاقيات تسمح بمثل هذه المحاسبة القانونية. ولكن، في حال استئناف المفاوضات السلمية، ستتحسّن فرص الحصول على تعويضات مالية، إلى جانب الاستمرار في دفع الملف عبر محكمة العدل الدولية.

من ناحية أخرى، لا يمتلك لبنان المقدرات الأميركية الجبّارة في ليّ ذراع إسرائيل لكي تدفع. ذلك أن الحكومة الأميركية قد جنّدت وسائل عديدة لدعم المطالب اليهودية والإسرائيلية من ألمانيا؛ وخصّصت دوائر حكومية بأكملها لمتابعة الموضوع. وهناك محاكم أميركية أصدرت قرارات لمصلحة اليهود ضد

المانيا. كما أن الاتفاق الأخير بين المانيا واليهود، الذي عُقد في بداية العام 2000 حول تعويض ضحايا أشغال السخرة، يظهر حجم «التورط» الأميركي. فقد أشرف على المفاوضات بين الجانبين رسميون أميركيون، منهم نائب وزير الخزينة ستيوارت أيزنستات، وعشرات المحامين الأميركيين. كما أن الجانب الأميركي كان يتشدد أحياناً، وكأن الأمر يعنيه أكثر ممّا يعني اليهود، وصولاً إلى رعاية الاتفاق في مؤتمر صحافي في آذار 2000، حيث كان عرّاب الاتفاق ممثّلاً للحكومة الأميركية. أما المبلغ الذي تم الاتفاق عليه، فهو 7 مليارات دولار، أي نصف ما طالب به اليهود في البداية. وفي حال توصّل لبنان إلى تلك المرحلة، فهل يكون راعي المطالب اللبنانية فرنسا، أم كونسرتيوم من دول أوروبية وأميركا واليابان؟ وإذا تم الاتفاق على تعويض لبنان بمبالغ تسمح له بإعادة البناء والترميم وتعويض الخسائر البشرية، فهل يتم الدفع على مراحل طويلة الأمد، أم عبر تسديد الديون العامة اللبنانية؟

هناك بنية تحتية كاملة بناها اليهود خلال النصف قرن الممتد من 1950 إلى 2000: صداقاتهم وعلاقاتهم، قوتهم الاقتصادية، ارتباطهم بوسائل الإعلام وهوليوود، امتلاكهم لوثائق شخصية وملكية، وقوف الولايات المتحدة إلى جانب مطالبهم. أضف إلى ذلك أن اليهود لم يلجأوا إلى محكمة العدل الدولية لأنهم أصبحوا مواطنين في دول عديدة، ولا تقدر الدولة الإسرائيلية أن تطالب باسمهم.

التجربة الفلسطينية مع إسرائيل

هل يحقّ لليهود المطالبة بالتعويضات من ألمانيا، ولا يحقّ للفلسطينيين المطالبة بالتعويضات من اليهود في إسرائيل؟ إن موضوع تعويض الفلسطينيين عن خسارتهم التاريخية لبلادهم وممتلكاتهم وأرواحهم موضوع مطروح، حيث ذكرت الفقرة 11 من القرار الدولي 194 (1948) أنه يجب دفع تعويضات عن الممتلكات لأولئك الذين قد يختارون عدم العودة، وكذلك عن الخسائر والدمار الذي لحق بالممتلكات، بحيث يعود أصل الحق بالاستناد إلى مبادئ القانون

الدولي. ان القرارات الدولية حول قضية فلسطين لم تحدد حق العودة فحسب، بل حق التعويض عن الممتلكات والدمار في الزراعة والمساكن والمتاجر والمصانع، وكذلك التعويض عن حق استعمال الأملاك غير المنقولة لمدة خمسين عاماً، والتعويض عن فقدان اللاجئين لمداخيلهم خلال فترة لجوئهم بعيداً عن ممتلكاتهم.

وحتى أواسط السبعينات، استمر الموضوع بين أخذ ورد، إلى درجة أن منظمة التحرير الفلسطينية قدّرت حجم الخسائر الفلسطينية منذ العام 1947 بمبلغ 512 مليار دولار (ذكره سامي الهداوي في كتاب «الحصاد المر»). ولم يعد ملف التعويضات الفلسطينية إلى الواجهة إلا خلال العام 2000، وتحديداً مع الموجة الإعلامية التي رافقت ملف التعويضات اللبناني. فازداد عدد المقالات في الصحف اليومية التي تطرح الموضوع من جديد مع إحياء الرقم التاريخي (512 مليار دولار). وحتى الصحف السورية (تشرين، سيريا تايمز) أصابتها عدوى التعويضات؛ فنشرت بعض التعليقات، عشية إثارة الملف اللبناني في بداية العام 2000، عن حق سوريا بالتعويض عن خسائرها في الجولان، وخاصة في مدينة القنيطرة المدمّرة.

ومؤخراً، استقر رقم التعويضات الفلسطينية على 150 مليار دولار، منها 14 ملياراً لتعويض اللاجئين في لبنان، بمعدل من 30 إلى 50 ألف دولار أميركي للشخص الحي (Haaretz وBaltimore Sun). وخلال قمة كامب دافيد، انخفض الرقم المتداول لتعويض اللاجئين إلى مائة مليار دولار (هآرتس 19 تموز 2000)، بمعدل 30 ألف دولار للشخص، على أساس ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني. ورغم أن الكلام الرسمي كان يتحدث عن بضعة مليارات، وليس عن مائة مليار، فإن الأردن بدأ يطالب بحصته، على أساس أن أكثر من مليون لاجئ فلسطيني يقيمون فوق أراضيه. وعلى أساس مبلغ 30 ألف دولار للشخص، فقد بلغت قيمة المطلب الأردني 40 مليار دولار أميركي، بالاستناد إلى أن المملكة استضافت هؤلاء لمدة 50 سنة، وأنهم سيبقون فيها.

ومؤخّراً، صدرت دراسة عن التعويضات الفلسطينية، كتبها الدكتور مانويل

هوسنيان في جامعة بير زيت في الضفة الغربية، يستند فيها إلى القرار 194 المذكور قبل قليل. ولعلَّ هذه الدراسة هي الأقرب إلى الحقيقة. إذ يعتبر هوسنيان أن الخسائر الفلسطينية من جرّاء خسارة فلسطين هي 7,6 مليار دولار بالأسعار الجارية للعام 1955؛ وأن هذه الخسائر تفاقمت خلال عقود لتصل إلى رقم حالي هو 35 مليار دولار. وهذا هو المبلغ الذي يطرحه الوفد الفلسطيني؛ وأحياناً، يرتفع إلى 40 ملياراً. ومنطق دراسة هوسنيان هو نفسه الذي طرحه الرئيس الأميركي أيزنهاور، ووزيرا الخارجية السابقان سايروس فانس وهنري كيسنجر، ورفضته إسرائيل. ولكن الرئيس كلينتون لم يطرح أكثر من 6 مليارات في قمة كامب دافيد في آب 2000، لتأهيل اللاجئين ومساعدتهم.

التجربة الليبية مع الولايات المتحدة

في 7 نيسان 2000، نقلت وكالات الأنباء العالمية خبراً مفاده أن السفير الليبي إلى الأمم المتحدة أبو زيد عمر دوردا قدّم مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي في نيويورك، تطالب فيها ليبيا بمبلغ 33,6 مليار دولار، تعويضاً عن الهجمات الأميركية، وعن الحصار الغربي الذي قادته الولايات المتحدة وبريطانيا. وهكذا لحقت ليبيا بموجة المطالبة بالتعويضات. وقد جاءت المذكرة الليبية في 20 صفحة كتبت باللغة الإنكليزية؛ وطرحت، بطريقة تفصيلية شبيهة بالتي نشرتها النهار عن لبنان (13/ 12/ 2000)، الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الليبي في مرافقه وقطاعاته الزراعية والصناعية والمواصلات، وخسارة الإنتاج الفائت من جرّاء الحصار. وكانت واشنطن قد قادت الحملة ضد ليبيا بعد أن اتهمتها بالضلوع في سقوط الطائرة المدنية فوق لوكربي ـ سكوتلندا؛ وطالبتها بضرورة تسليم المتهمين ليحاكموا في الولايات المتحدة وسكوتلندا. ولكن ليبيا رفضت؛ ولجأت إلى محكمة العدل الدولية في العام 1992. وما زالت القضية عالقة، رغم رفع الحصار عن ليبيا بعد التوصل إلى حلول وسطية لقضية لوكربي.

تجربة البوسنة مع يوغسلافيا

في العام 1993، قدّمت حكومة البوسنة والهرسك دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد جمهورية يوغسلافيا، تطالب فيها أن تعوض يوغسلافيا عن حربها ضد البوسنة؛ وتترك أمر تحديد المبلغ المطلوب لمجلس المحكمة. وما زالت المحكمة تنتظر حتى اليوم وصول وجهة النظر اليوغسلافية ودفاعها. ولكن من المفيد النظر إلى الدعوة البوسنية المعدّة إعداداً جيداً والموثقة بكافة البنود والقوانين التي توجب حقها في الدعوى.

أما يوغسلافيا، فقد اكتسبت خبرة من تعاطيها مع الدعوة البوسنية ضدها، فقدّمت عدة دعاوى ضد الولايات المتحدة وإيطاليا وكندا وبريطانيا وفرنسا، لقيام هذه الدول بغزو أراضيها، قبل عام، للتدخل في قضية كوسوفو. وقد طالبت يوغسلافيا الحلفاء بدفع التعويضات. وربما حصلت على بعض المال، لأنّ نظامها قد تغيّر في تشرين الثاني 2000.

تجارب متنوعة

وهناك قضايا متنوعة قيد التحضير، مثل قضية التعويض عن السود الأميركيين ضحايا الاستعباد وتجارة الرق؛ وقضية التعويض عن الهنود الحمر الأميركيين الذين تعرّضوا لمحرقة وعملية إفناء خلال خمسة قرون؛ وقضية السود في جنوب أفريقيا، وتحصيل التعويض من نظام التمييز العنصري الأبيض؛ وقضية السكان الأصليين في استراليا، ومطالبتهم بالتعويض عن جرائم الإنكليز المستوطنين المرتكبة بحقهم.

ولكن تاريخ القرن العشرين يثبت أن اليهود كانوا الأكثر نجاحاً في الحصول على تعويضات مالية ضخمة «والحبل على الجرار». ذلك أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون، عندما سمع عن مطالب الفلسطينيين واللبنانيين بالتعويض من إسرائيل، قال، في الأسبوع الأخير من تموز 2000: «ولليهود حقوق ومطالب بالتعويض في الدول العربية التي غادروها سابقاً».

بالون المبالغة لا يصمد أمام المواجهات القضائية والأسبقيات التاريخية

ينبغي أن تستند أرقام التعويضات المالية إلى دراسات تفصيلية واقعية موثّقة ومدعومة بالأدلة والإثباتات والشواهد، وقادرة على مواجهة حملات الطعن أو الرد. وخصوصاً إذا عُرضت هذه التعويضات أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي. فمثلاً، يُعَدُّ مبلغ 4,2 مليار دولار، الذي قدّرناه للتعويض عن الخسائر البشرية من قتلى وجرحى، مبلغاً صحيحاً وواقعياً؛ ولكن يجب أن تدعمه لوائح بأسماء القتلى والجرحى. وهذا ليس بالأمر الصعب. إذ يستطيع أي باحث أن يستند إلى الصحف اليومية خلال فترة 1968 ـ 1999، وأن يجمع أسماء أكثر من نصف الضحايا. ذلك أن الصحف اليومية كانت تنشر باستمرار أسماء القتلى والجرحى من ضحايا الحرب الإسرائيلية. كما أن تقارير البوليس حافلة بالأسماء، ومثلها جداول مجلس الجنوب. وحتى الأفراد، أنفسهم، يمكنهم التقدّم بأسماء ذويهم من الضحايا. وهذا الأمر يعمّم أيضاً على الخسائر الاقتصادية المادية. أما تقدير الخسائر الاقتصادية الفائتة، فقد عمدنا، في القسم الأخير من الكتاب، إلى حساب رقمي للخسائر، بحيث ميّزنا بين خسائر الحرب الأهلية وخسائر الحرب الإسرائيلية؛ ولم نلجأ إلى مؤشر نمو عشوائي لحساب الخسائر. والرقم، الذي حصرناه لهذه الخسائر، هو 17,7 مليار دولار، وهو مدعوم بجدول الخسائر المادية المستند إلى القطاع الاقتصادي. وهذا ضمناه دراستنا إلى وزارة الخارجية، حيث بلغ مجموع الخسائر 25 مليار دولار.

المبالغات الرقمية

المبدأ الأول في الاقتصاد هو التنبؤ (أو التخمين)، إلى جانب مبدأ المحافظ، بعيداً عن المبالغات الإنشائية والحماس الوطني. وفي الجدول المرفق، نماذج من المبالغات في الأسبقيات القانونية والقضايا المشابهة. ففي حالة ملف التعويضات اللبناني هناك مبالغتان: الأولى للجنة المساندة الاقتصادية للمفاوضات التي تشكلت في إطار رئاسة الحكومة، والتي وضعت رقماً هو 670 مليار دولار (ذكره د. مكرم صادر، النهار 2 آب 2000). والمبالغة الثانية

للدكتور أحمد بيضون الذي وضع رقماً هو 735 مليار دولار (ندوة النهار شباط 2000، وذكره على التلفزيون مراراً). كذلك في الحالة اللبنانية هناك رقمان واقعيان: الأول هو 25 مليار دولار (لهذا الكتاب) والثاني، يستند إلى أرقام ومعطيات الأول، وهو 40 مليار دولار (لوزارة الخارجية). والرقم الأخير هو الذي سيجد طريقه إلى محكمة العدل الدولية.

وإلى أن تتوفر لنا المعطيات والتفاصيل التي أعطت أرقاماً مثل 735 ملياراً و670 ملياراً، سنعلّق هنا، وبشكل مبدئي، على صعوبة قبول هذه الأرقام في ضوء الأدوات الاقتصادية.

1 ـ إحدى نقاط التبرير لهذه الأرقام الهائلة هي أن إسرائيل تطالب بـ 70 ملياراً للانسحاب من الجولان؛ فلماذا لا يطالب لبنان بـ 700 مليار؟ هناك مشكلتان في هذا الطرح:

ـ المشكلة الأولى أن الرقم الإسرائيلي الحقيقي، كما طرحته صحيفة «يديعوت أحرونوت» لأول مرة لدى استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية في 6/ 1/ 2000، هو من 10 إلى 17 مليار دولار. وقد سخرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، آنذاك، من الرقم الأكبر «70 ملياراً» (هآرتس).

ـ المشكلة الثانية هي ربط المطلب الإسرائيلي بمسألة سحب 17 ألف مستوطن؛ وهذا يجعل الأمر سهلاً. ولكن حقيقة الأمر أن هناك تفاصيل لا بد من إحصائها: فخلال 33 عاماً، شيّدت إسرائيل بنية تحتية متطوّرة في الجولان المحتل من طرقات ومحطات كهرباء ومرافق حيوية وأبنية رسمية. أضف إلى ذلك منازل المستوطنين اليهود وممتلكاتهم، والبنية الاقتصادية المدنية الإسرائيلية في الجولان من مصانع ومزارع ومؤسسات، والبنية العسكرية من منشآت وأجهزة تقنية. فالمطلب الإسرائيلي يتضمّن تكاليف الانسحاب، وبناء خطوط جديدة، وبناء منازل للمستوطنين والتعويض عن خسائرهم المادية والاقتصادية.

Compensation between exaggeration and Realism
(In Billions of U.S. Dollars)

	Reasonable	Maximal
Lebanon		
Kamal Dib, Annahar Dec. 13, 2000	$ 25	
Dr Ahmed Baydoun - Nadwat Annahar - Feb. 2000		$ 735
Ministry of Foreign Affairs, July 31, 2000	$ 40	
Eco. Support Ctee in Nego. - cited by Makram Sader - Annahar Aug 2		$ 670
The Palestinians		
Sami Heddawi and Atef Kubrusi, 1977		$ 512
Asaad Abdel Rahim - Pal. Auth., Feb 2000		$ 512
Kamal Dib (for refugees in Leb only) in Alhayat March 19, 2000	$ 14	
Kamal Dib (for all refugees only)-Alhayat March 19, 2000	$ 48	
Israeli studies on human and physical losses since 1948-June 2000		$ 150
Manuel Hossanian - June 2000	$ 35	
Haaretz Op-Ed July 19, 2000		$ 100
Palestinian Authority at Camp David July 2000	$ 40	
President Bill Clinton at Camp David July 2000	$ 6	
Libya		
Compensation for economic blockade 92-99 and US air raids 1986	$ 34	
Kuwait		
Iraqi compensations to Kuwait on invasion		
Kuwaiti demands - June 1991		$ 150
UN Security Council request - Aug 1991	$ 97	
Paid to date - June 2000	$ 16	
Bosnia		
Seeking compensation from Yugoslavia	IJC will determine amount	
Yugoslavia		
Seeking compensation over the Allied War in Kosovo	IJC will determine amount	
Jews and Israel		
Seeking compensation from Germany - 1965		$ 700
Germany paid - 2000	$ 87	
Black Americans		
Seeking compensation for slavery - Conference 1999 in Ghana		$ 77,000
Academic studies in the US	$ 1,400	$ 8,000
Adjusted to reasonableness by interest groups	$ 900	
European Gypsies		
Seeking compensation from Germany		$ 117
Adjusted to Jewish experience	$ 15	

2 ـ أحد مصادر المبالغة هو تضخيم الخسائر اللبنانية البشرية والمادية. فقد عمد الكثيرون، في وسائل الإعلام اللبنانية وفي الصحف والمجلات والبرامج التلفزيونية، إلى إطلاق الأرقام على عواهنها. ومن الأمثلة، ما جرى في إحدى الندوات التي ضمّت محامين واقتصاديين في حزيران الماضي، حيث قيل إن عدد القتلى من جرّاء الحروب الإسرائيلية قد بلغ 60 ألف لبناني، وإن عدد الجرحى بلغ مئات الألوف. وفي الحقيقة، أن عدد القتلى لم يتجاوز 23500، منهم 19 ألفاً سقطوا في اجتياح 1982؛ وعدد الجرحى لم يزد على 48000.

3 ـ ادّعى البعض أن خسائر لبنان الاقتصادية بلغت مئات المليارات من الدولارات. ولدعم هذه الأرقام الخيالية، ذُكر القطاع الزراعي وخسارة المواسم في الجنوب طوال 22 عاماً من الاحتلال. ولكن إذا عدنا إلى أرض الواقع وحسبنا مساهمة القطاع الزراعي اللبناني بأكمله في الناتج المحلي القائم بـ 10 إلى 15%، أي 500 مليون دولار سنوياً، وحسبنا مساهمة المواسم الزراعية في الجنوب بالخمس تقريباً، لوصلنا إلى نتيجة مؤداها ان خسائر المواسم الزراعية في الجنوب لن تبلغ الملياري دولار خلال 22 عاماً. وهذا التمرين يمكن أن نؤكده بدقة في دراسة أخرى. وهو جزء من خسائر الإنتاجية التي قدرناها بـ17,7 ملياراً لكل الاقتصاد اللبناني. فأين من ذلك الأرقام التي تصل إلى 600 و700 مليار؟

4 ـ كانت هناك مبالغة في تحديد مبلغ التعويض لكل قتيل وجريح؛ فتكلّم البعض عن ملايين الدولارات للشخص الواحد. ولكن بالرجوع إلى المستندات التاريخية وشركات التأمين العالمية، عن حوادث وقوع الطائرات، وقتلى حوادث السير، والجرحى في العمل، وفي السفر، فإن التعويض للقتيل لا يتجاوز الـ 100 ألف دولار (أنظر وثائق لوكابي)، والتعويض للجريح لا يتجاوز الـ 40 ألفاً. هذا في حال التعويض الجماعي. وفي حال المطالبة بمبالغ كبيرة، فإن الضليعين من القانون يدركون أن المدّعى عليه سيلجأ إلى فتح ملف كل فرد في القضية لمراجعته وتمحيصه. ومثال ذلك، قضية شركات التبغ الأميركية التي صدر حكم بحقها في ولاية فلوريدا لدفع مبلغ 145 مليار دولار للمدخنين

المتضررين. فاستأنفت الشركات، وعلى رأسها شركة موريس؛ وقررت فتح ملف لكل شخص من أصحاب الدعوى. وبذلك يستغرق النظر في 700 ألف فرد، حسب تقديرات الخبراء، 75 عاماً؛ فينحدر مبلغ الـ 145 مليار إلى بضعة مليارات.

5 ـ إن أهم فترة تعرَّض فيها لبنان لعدوان إسرائيلي مكثّف هي حزيران ـ آب 1982. ويقدّر مجلس الإنماء والإعمار والباحثان بطرس لبكي وخليل أبو رجيلي خسائر لبنان المادية بملياري دولار؛ وقد وُضعت في جداول مفصّلة ودقيقة (Les Bilans des Guerres). وعدا هذا الاجتياح، فإن كلّ الخسائر المادية الأخرى يمكن احتسابها، وهي دون المليار. وهذا إثبات آخر أنه لا يمكن، بحال من الأحوال، أن تصل الخسائر إلى ٦٧٠ ملياراً أو ٧٣٥ ملياراً.

تهافت الأرقام

ومثلما راوحت الأرقام اللبنانية بين أرضية الـ 25 مليار ومبالغة الـ 735 مليار، كذلك كان الأمر على جبهة التعويضات الفلسطينية التي راوحت بين 35 ملياراً و512 مليار دولار. وكما هو موضح في الرسم البياني 1، فقد كان الرقم المتداول في السبعينيات يتجاوز الـ 500 مليار (512 مليار دولار استناداً إلى أبحاث الهداوي، عاطف قبرصي، أسعد عبد الرحيم). وعندما بدأت حكومة باراك المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، صدرت دراسات إسرائيلية عن خسائر الفلسطينيين في الأرض والممتلكات والأرواح والتهجير، منذ العام 1948، تقدّرها بقيمة 150 مليار دولار. وفي دراسة للمؤلِّف (الحياة 19 و20 آذار 2000) قدرت التعويضات عن اللاجئين بقيمة 14 مليار للمقيمين في لبنان، وبـ 48 مليار لكل اللاجئين (ما عدا خسارة الأرض والممتلكات). كما قدّر البروفسور مانويل هوسنيان (جامعة بير زيت) التعويضات المطلوبة بـ 35 مليار (حزيران 2000). ولعله هو الرقم الذي تبنّته السلطة الوطنية الفلسطينية حيث طلبت في كامب دافيد (تموز 2000) مبلغ 40 ملياراً. ولكن الرئيس الأميركي بيل كلينتون تكلم عن 6 مليارات دولار، فقط لمساعدة الفلسطينيين. وذكر ان اليهود أيضاً هاجروا من الدول العربية، ويجب تعويضهم.

وهناك أمثلة عديدة عربية وأجنبية على تهافت الأرقام المطالبة بالتعويضات، وحالات دولية أخرى مشابهة للبنان، هذه أبرزها:

ـ الكويت

طلبت حكومة الكويت تعويضاً من العراق عن اجتياحه لأراضي الكويت عام 1990، وعن الخسائر البشرية والمادية التي أوقعها. وحددت الكويت المبلغ المطلوب بـ 150 مليار دولار. ولكن لجنة التعويضات التي أقامها مجلس الأمن الدولي قلّصت المبلغ إلى 97 مليار دولار. وحتى اليوم لم يدفع العراق إلاّ 15,5 مليار دولار.

ـ البوسنة ويوغسلافيا

في العام 1993، أقامت البوسنة، أمام محكمة العدل الدولية، دعوى ضد يوغسلافيا للتعويض عن حرب يوغسلافيا عليها واحتلال أراضيها، وقتل شعبها وتهجيره، وتدمير المدن، وتعطيل الاقتصاد. وتركت البوسنة للمحكمة أمر تحديد المبلغ المطلوب. وكذلك فعلت يوغسلافيا عام 1999 بإقامة دعوى ضد الحلفاء الذين دمّروا مدن يوغسلافيا أثناء حرب كوسوفو عام 1999. وتركت أمر تحديد التعويضات للمحكمة.

ـ اليهود وإسرائيل

طالب اليهود وإسرائيل ألمانيا بمبلغ 700 مليار دولار، تعويضاً عن خسائر يهود أوروبا في المحرقة النازية. ولكن ألمانيا لم تدفع أكثر من 87 ملياراً، بعد 50 عاماً من المفاوضات.

ـ السود الأميركيون

خرج المؤتمر الدولي الذي عقده السود الأميركيون في غانا بأفريقيا عام 1999، بتوصيات تطالب بمبلغ خيالي من حكومة الولايات المتحدة الأميركية، هو 77 ألف مليار دولار، تعويضاً عن 300 سنة من الاستعباد، وتجارة الرقّ،

وتدمير اقتصاد غرب أفريقيا، وإفناء أجيال من الأفارقة في مستعمرات البيض في الأميركيتين. ولكن دراسات جديدة، وضعها باحثون سود أميركيون، خفّضت المبلغ إلى ثمانية آلاف مليار دولار، وبعضُهم تكلّم عن 1400 مليار دولار. ومؤخراً أصبح لسان حال السود الأميركيين أنهم سيكتفون بتعويض كل عائلة سوداء أميركية بمبلغ 100 ألف دولار، أو بمنحة دراسية لكل طفل أسود أميركي، قيمتها 100 ألف دولار، بما مجموعه 900 مليار دولار.

ـ غجر أوروبا

عانى غجر أوروبا ما عاناه اليهود في ظل النازية. وتم زجّهم إلى جانب اليهود في المحرقة، حتى بلغ عدد ضحايا الغجر في الحرب النازية مليون شخص. وتطالب دراسات عديدة أن تدفع للغجر تعويضات تبلغ 117 ملياراً؛ ولكنهم سيكتفون بمبلغ 15 مليار دولار، ليوزّع على الأحياء.

وبالنتيجة، فإن الدولة، والفئة الوحيدة، التي استطاعت الحصول على مبالغ طائلة من التعويضات خلال نصف قرن من التجربة، هي إسرائيل واليهود بشكل عام. وفي ذلك درس للبنان لكي يراجع بالتفصيل تجارب الشعوب الأخرى، عندما يقدّم الدعوى.

جدول رقم 1: التعويض بين المبالغة والواقعية: دول عربية
(بمليارات الدولارات الأميركية)

لبنان	واقعي	أقصى
ـ تقدير كمال ديب «النهار» 13/12/1999 و3/1/2000	25	—
ـ د. أحمد بيضون ندوة «النهار» شباط 2000	—	735
ـ وزارة الخارجية اللبنانية 31 تموز 2000	40	—
ـ لجنة دعم المفاوضات اللبنانية (ذكره د. مكرم صادر ـ النهار 2 آب 2000)	—	670
الفلسطينيون		
ـ سامي الهداوي «الحصاد المر» وعاطف قبرصي 1977	—	512
ـ أسعد عبد الرحيم شباط 2000	—	512
ـ كمال ديب (الحياة 19 و20 آذار) للاجئين فقط	48	—
ـ دراسات أكاديمية اسرائيلية حزيران 1948	150	—
ـ البروفسور مانويل هوسنيان جامعة بير زيت حزيران 2000	35	—
ـ هآرتس 19 تموز 2000	100	—
ـ السلطة الفلسطينية في كامب دافيد تموز 2000	40	—
ـ الرئيس بيل كلينتون في كامب دافيد	6	—
ليبيا		
ـ تعويض عن الحصار الاقتصادي 92 ـ 99، والغارة الأميركية 1986	34	—
الكويت		
ـ مطلب الكويت من جرّاء الاجتياح العراقي 1990	—	150
ـ اللجنة الدولية عن مجلس الأمن	—	97
ـ ما دفعه العراق حتى عام 2000	16	—

جدول رقم 2: الدول الأجنبية
(بمليارات الدولارات الأميركية)

البلد	واقعي	أقصى
ـ البوسنة ضد يوغسلافيا للتعويض عن خسائر البوسنة	(المبلغ تقرره محكمة العدل الدولية)	
ـ يوغسلافيا ضد الحلفاء للتعويض عن حرب كوسوفو	(المبلغ تقرره محكمة العدل الدولية)	
ـ اليهود وإسرائيل (1955) ما دفعته ألمانيا حتى عام 2000	— 87	700
ـ السود الأميركيون في مؤتمر غانا 1999	—	77,000
ـ دراسات سود أميركيين	1,400	8,000
ـ مطالب جمعيات سود أميركية	900	—
ـ مطالب الغجر من المانيا بسبب المحرقة النازية	15	117

يستند الملفّ اللبناني، لتحصيل تعويضات مالية من إسرائيل عن حربها التدميرية عليه، إلى معطيات اقتصادية وقانونية وأخلاقية وأسبقيات تاريخية. ويحتاج، قبل المضي في الدعوى أمام محكمة العدل الدولية، إلى إعداد بنود الملف إعداداً صحيحاً، من حيث توثيق الادعاءات، ودعم المبالغ المطروحة بتفاصيل دقيقة وجداول حسابية تم بحثها على ضوء الأدلة والحقائق. كما يحتاج الملف اللبناني، ليكتمل، إلى استشارات دولية، مع دول لها باع في القضايا المطروحة أمام محكمة العدل الدولية، ومع شركات التأمين الدولية فضلاً عن استشارة أصحاب الخبرة في أوروبا وأميركا، للتأكد من فرص نجاح الدعوى اللبنانية. وقد يحتاج الأمر إلى تحضير دراسات جانبية، عن احتمالات ردة الفعل الإسرائيلية، وما يقدر لبنان أن يفعله أمام هذا الأمر.

5. إنماء المناطق والقوميات الصغيرة

مفاوضات السلام واقتصاديات لبنان والمنطقة: لبنان وسوريا وفلسطين

إلى أي مدى يمكن طرح موضوع استعداد لبنان وسورية وفلسطين لمرحلة السلم مع اسرائيل، من حيث التعاون الاقتصادي، والارتباط مع العولمة، والدخول في السوق الرأسمالية الواسعة والتطبيع التجاري والصناعي والعلمي؟ وهل تسمح التركيبة اللبنانية، بتداعياتها الطائفية والمناطقية، بخوض تجربة الشرق الاوسط الجديد؟

إن احتمال الحرب أصبح ضئيلاً، واحتمال السلم هو الغالب في العقد المقبل. وعلى هذا الأساس، تُبنى افتراضات التحليل الاقتصادي. إذ إن التحليل الاقتصادي يفشل في أزمنة الحرب والمجازفة السياسية؛ وينتعش، ويصبح مقبولاً في زمن السلم. ففي العام ٢٠٠٠ انهارت معالم الاقتصاد اللبناني القديم الذي ازدهر حتى أوائل السبعينات، وانبثقت حركة إقليمية تعبّر عن نفسها أولاً بتقارب اقتصادي بين سوريا ولبنان ودول المشرق العربي، وانكفاء اسرائيلي عن الأراضي العربية، مع حديث متزايد عن مستقبل اقتصادي مشترك لدول المنطقة يجمع العرب واليهود. ولكن قبل الانطلاق إلى المستوى الإقليمي، لا بد من معالجة جزئيات الاستعداد اللبناني الداخلي لمواجهة الاستحقاقات المقبلة.

ليس من المبالغة بشيء القول إنه كلّما ازدادت وتيرة العولمة على المستوى الدولي في حقول الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة، تكاثرت القوميات الصغيرة، وارتفع صوت الأقليات العرقية والدينية تعلن هويتها المكتشفة. وهذا الأمر لا ينحصر بالدول النامية (أي دول «العالم الثالث» سابقاً) بل تخضع له دول أوروبا وأميركا الشمالية. فمنطقة الباسك في الشمال الإسباني تنضح بما فيها من عنف وتفجير، بعد عام من دخول أوروبا «الأورو». وإيرلندا الشمالية ما تزال أزمتها، التي ابتدأت منذ العام 1916، تراوح مكانها. أمّا كيبك في كندا، فلا تزال تنتخب «الحزب القومي الكيبكي» الذي سيقودها إلى الانفصال عن كندا، في حين تسعى الحكومة الكندية الفدرالية إلى اللحاق بالتجمعات الاقتصادية القارية مع الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك وأميركا اللاتينية، وبالاتحاد الاقتصادي لدول المحيط الهادىء APEC. وفي مؤتمر عام للحزب الكيبكي،

قال أحد زعمائه برنار لاندري: «إن استقلال كيبك أصبح أكثر ضرورة اليوم، لأن العولمة تهدّد بقاء الثقافات الصغيرة. كما أن مسألة بناء دولة مستقلة أصبحت أمراً ملحّاً، للتوازن مع العولمة التي تذوّب الحضارات، وأنماط العيش، في بوتقة دولية واحدة».

وهناك مناطق منسيّة في زوايا الكرة الأرضية ترتفع فيها رؤوس الأقليات العرقية والدينية. فقد شهدنا الأحداث الدموية التي وقعت في دول أوروبا الشرقية، ولا سيما في الجمهوريات اليوغسلافية، وفي الجنوب الرخو لروسيا. وفيما انطلقت طروحات فحواها أن الحرب العالمية الآتية ستكون بين الثقافات (أو بين الديانات حسب وجهة نظر الكاتب الأميركي صموئيل هنتنغتون)، بدا أن القوميات، وبالتحديد القوميات الصغرى المستندة إلى العرق أو الدين، أو إلى فكرة مشتركة ربما كانت الاضطهاد أو الحرمان الاقتصادي، تثبت وجودها، وكأن العالم قد غادر، لتوّه، القرن التاسع عشر وحركاته القومية.

القوميات الكبرى والعولمة

يقسم هنتنغتون العالم إلى ثماني حضارات/ديانات: الحضارة الغربية التي يعتبرها امتداداً للتراث المسيحي - اليهودي، الحضارة الاسلامية، الحضارة الهندوسية، الحضارة الصينية، الحضارة اليابانية، الحضارة الأرثوذكسية (شرق أوروبا)، الحضارة اللاتينية - الكاثوليكية؛ وما تبقّى، يجمعه هنتغتون بباب «الآخرين»، وهو يشتمل على إفريقيا السوداء التي وضعها على هامش التصنيف، لكنه لم يتطرق إليها، فيما بعد. وعلى الأرجح، ستكون تقسيمات هنتنغتون عديمة الجدوى، ذلك أنه لم يوضح، في كتابه الذائع الصيت «صراع الحضارات اعادة صوغ النظام العالمي» ما حدث أخيراً حتى وصل العالم الى هذا الموزاييك، إلا إذا كان منسجماً مع طروحات زميله الأميركي فرنسيس فوكوياما، الذي وضع كتاب «نهاية التاريخ» لمواكبة انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتصار الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الاميركية.

فعلى سبيل المثال، لا يبدو أن هناك تكتلات حضارية واضحة في شبه

القارة الهندية، أو في العالم الإسلامي، أو في أوروبا الارثوذكسية. كما لا تبدو الحضارة اللاتينية ـ الكاثوليكية، التي تضم فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وأميركا اللاتينية، وكأنها على وشك تشكيل حلف عسكري اقتصادي في العالم. ولا يمكن التصور أن هذه التكتلات ستظهر فجأة مدجّجة بالسلاح ومستعدة للمواجهات التي تنبّأ بها هنتنغتون. كما أن العالم الغربي، الذي يربطه التراث اليهودي - المسيحي كما يقول هنتنغتون، لم يعد يعتمد على الروحية المسيحية في تكتلاته، كما كانت الحال في الحروب الصليبية، بل على القوة العسكرية والماكينة الاقتصادية، والتقدم العلمي، والمقدرة التنظيمية. وهناك أمثلة لا تحصى على محاولات أوروبية حثيثة للتخلص من الفكر الديني، عبر فلاسفة ليس آخرهم كارل ماركس، وشارل داروين، وسيغموند فرويد، وفريدريك نيتشه الذي نقض الدين أساساً.

وإذا كانت هناك معالم لهذا العصر، فهي سيطرة العالم الغربي على وسائل الإنتاج والأسواق، وعلى مقدرات الكرة الأرضية؛ وشمولية الأسلوب الغربي في التبادل الدولي الاقتصادي والثقافي والسياسي؛ وبالتالي ردود فعل الشعوب التي تخسر أمام هذا المدّ الغربي، وتعبّر عن رفضها لهذا الواقع، بنهضات وقوميات صغيرة تذكّر بحركات التحرر، في أواسط القرن العشرين، ضد فرنسا وبريطانيا. وكان، للمفكّر المصري سمير أمين المعروف جيداً في الغرب، مساهمات مهمة في هذا المنحى، وفي نظرية التخلف؛ ولكنه ابتعد عن هذا الخط قبل أعوام.

ومن ملامح المواجهة العالمية، أيضاً، انتفاضة القوميات الصغيرة على حكومات ارتبطت مصلحياً بالعولمة؛ فنرى طفراتها في العالم العربي، مثلاً، عبر الجماعات الأصولية في مصر والجزائر وفلسطين ولبنان. ففي مصر، حيث تغلب الشخصية الوطنية على الشعب المصري، أكثر منها في أي بلد عربي آخر، استطاعت طبقة محرومة من الشعب، الذي يتمتع بشخصية متينة وعريقة، أن تُنتج قومية صغيرة داخل المجتمع، امتد نشاطها إلى حمل السلاح والعصيان المدني. ولا مانع هنا من الإشارة إلى احتمال استيعاب هذه الاتجاهات داخل

المجتمع، لو نحت مصر منحى التوزيع العادل للثروة الوطنية، والتطبيق الضريبي التصاعدي، وتحقيق الإنماء المتوازن.

القوميات الصغيرة في لبنان

جرت العادة أن تطرح المسألة الطائفية في لبنان من زاويتها الدينية، بينما هي، في الواقع، تباين في الرؤية حول الأسلوب الأفضل لتقاسم السلطة والثروة في البلاد. والحلول، التي تحوم حولها الكتابات، تنطلق من معالجات سياسية أو إصلاحية دستورية، كإلغاء الطائفية السياسية، وتوحيد الكتاب، وتعديل القوانين. أما المشكلة الحقيقية، فتكمن في شعور كل طائفة بأنها تواجه تهديداً لمصالحها وامتيازاتها التاريخية؛ فتطالب «بحقوقها»، وبمزيد من السلطة والثروة، وتتصرف كقومية صغيرة.

إن نهوض الطوائف في لبنان، ووصولها إلى حمل السلاح، عبر مسألة معيشية وسعي نحو مكسب سلطوي واقتصادي، هُما تعبير عن رفض مُسبق لقيام الدولة العصرية والتقارب العالمي. وإذا كانت الأديان، كعقائد، تحذّر من تجربة السلطة والمال وتأمر بالترفّع عن «الحياة الدنيا»، وتنهى عن «عبادة ربّين الله والمال»، فإن القوميات الصغيرة تسعى، بالتحديد، إلى هذين «المحرّمين»: السلطة والمال. فهناك أحزاب وُلدت في عهد الانتداب الفرنسي، كحركات مناوئة للاستعمار، أو بكلام آخر نستعيره، كحركات بورجوازية وطنية تسعى إلى تسلّم السلطة والثروة من البورجوازية الاستعمارية. ثم كانت أحزاب بعد الاستقلال تحاول الاشتراك في السلطة والثروة، التي حُرمت منها في اتفاق المشاركة الأول عام 1943، فكانت حركة المحرومين وحركات اليسار اللبناني؛ تلتها سلسلة من المطالب والحركات الشعبية التي اعتبرها اليمين اللبناني تغطية للمطالب الإسلامية القديمة وإن نطقت بالعلمانية. وفي العام 1999، بدا واضحاً أن القوميات الصغيرة يمكن ان تكون انشقاقات داخل الطائفة الواحدة، مثل حركة الجياع في البقاع التي قادها الشيخ صبحي الطفيلي، وشعارها إنماء منطقة بعلبك - الهرمل. أما أحداث الضنيّة، التي جرت في مقلب رأس السنة،

والتي أوضح الإعلام اللبناني خلفياتها الاجتماعية والاقتصادية، فهي حالة نموذجية عن القومية الصغيرة، وابتعادها عن المجتمع الأشمل، ومحاولتها استعادة ما تعتبره حقاً لها من السلطة والثروة. وقد حاول بعض الكتّاب الإشارة إلى الناحية الاجتماعية لخلفيات المسلّحين، إلى جانب التفسير المؤامراتي لأحداث العنف. وليس من الضروري استعادة الدراسات العديدة، ابتداءً من بعثة إيرفد التي أنذرت بأن التفاوت المناطقي هو برميل بارود على وشك الانفجار، وصولاً إلى دراسات الاتحاد العمالي العام والإسكوا.

وقد تتّخذ القومية الصغيرة هوية طائفية، أو أي هوية أخرى؛ ولكنها تطرق الباب بشدة طالبةً المشاركة. والتنمية تبدأ من هنا: إعمار المناطق وتطويرها، وفرض نظام ضريبي تصاعدي، وإشاعة الخدمات الصحية والتربوية.

6. دور المجلس الاقتصادي الاجتماعي

«بدأ ديموقليس بالاشادة بالملك ديونيسيوس وبعظمته وقوته وبأس جيشه وثرواته ووفرة ممتلكاته وقصوره. وخلص إلى أن ديونيسيوس هو من دون شك أسعد انسان في الدنيا. واجابه الملك بهدوء: «وهل تتمنى يا ديموقليس - وانت الذي ترى حياتي تجذبك الى هذا الحد - ان تجرّبها ليوم واحد وتذوق ما عندي بالخبرة المباشرة؟» وعندما أعرب ديموقليس عن شديد رغبته في ذلك، أمر الملك على الفور بإحضار عرش مطلي بالذهب ومغطّى بقماش نادر حفره فنانون. فجلس عليه ديموقليس. وتم إحضار طاولات كالتحف الجميلة عليها أوانٍ من الذهب والفضة. وعمل الخدم والجواري على خدمة ديموقليس الذي شعر بسعادة بالغة. ثم أنهى الملك لمساته الأخيرة بتعليق سيف حاد بشعرة من ذيل الحصان فوق العرش الذي يجلس عليه ديموقليس. وبعد ذلك لم يتحرك ديموقليس قيد أنملة فلا هو يهتم للخدم ولا للطاولات الغنية ولا للعرش العظيم، مخافة أن يهتز السيف ويدق عنقه. وأخيراً وثب ديموقليس من مكانه وركع امام الملك يرجوه أن يعفيه من هذه التجربة».

(Cicero, BK.5, ميتولوجيا يونانية)

حفلت وسائل الإعلام اللبنانية بالمقالات والتعليقات التي تناولت المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي أعلن، في بداية العام 2000، عن تأسيسه، بمرسوم حكومي، أسوة بالدول المتحضّرة. وتناول الإعلام وأصحاب الخبرة النواحي الشكلية لهذا المجلس، كتركيبته الطائفية وانتخاباته الداخلية وقطاعاته التمثيلية. وحتى بعد تجدّد أخباره في ربيع العام 2000، راوحت الأجواء بين عقد اجتماعات وتحديد الموازنة وإيجاد مبنى للمجلس، ورحلات أعضائه إلى أوروبا، بهدف التعاون والتواصل مع المجالس النظيرة.

ربما كان استباقاً للأمور الكلامُ عن جدول أعمال لهذا المجلس الذي لا يزال في طور التأسيس. ولكن يتوقع المراقب أن يسبق السيف العذل (ما دمنا في حديث السيوف) وتسبق الفكرةَ، الخطةُ، اي خطّة العمل. هناك متعة في السلطة والمناصب، ولكن هناك ألماً في الولادة والتغيير. فما هي الخطوط العريضة لهذا المجلس؟ وهل يبارك النظام الاقتصادي الحر المطلق في لبنان (Laissez-faire sauvage)؟ وكيف ينظر الى مستقبل المنطقة في ظل مبادرة السلام؟ وأي نوع من العلاقات الاقتصادية ستقوم بين لبنان واسرائيل والعرب؟

وهل يتعارك مع الحكومة والإدارة الرسمية حول ملفات معينة؟ وهل سيكون الفعل المفكّر للتطوير الاقتصادي - الاجتماعي في لبنان؟

هذه التساؤلات تقع على خلفية التجاذب الإعلامي، والحشد الطائفي الذي رافق الولادة القيصرية لهذا المجلس. هذه الولادة، وإن كانت من دون ألم، فهي تجعل المرء يشكك في جدوى المجلس مستقبلياً، مقارنة بالمجالس المماثلة في الدول الصناعية. ويبدو أن في مناصب المجلس متعة، إذ لم يقل أحد حتى الآن «أبعد عني هذه الكأس».

خبرة كندية

إن خبرتنا الكندية المستمدّة من عام كامل في المجلس الاقتصادي الكندي، توصي بمجلس مستقلّ عن السلطة التنفيذية، كالسلطة القضائية، وصلاحيات البنك المركزي؛ وإلا يكون المجلس بوقاً لسياسات الحكومة، في النواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعني احتمال المواجهة والمعارضة، وانتقاد الأمر الواقع. فخلال عام واحد، عمل المجلس الاقتصادي الكندي على إصلاح النظام الضريبي في البلاد، بعدما محّصه بدراسات علمية، وراجع سياسة الهجرة الكندية وعائدها الاقتصادي، ودرس أرباح الاستثمارات الأميركية في كندا، في ظل السوق الحرة. ثمّ تقدّم باقتراحات ـ أخذت بها الحكومة - للسيطرة على الأسعار الكلية ونسب التضخم. وبالطبع، فإن الأمر يختلف في لبنان، كما أنّ معطياته مغايرة. فلبنان بلد طارد للخبرات، وليس جاذباً للمهاجرين، كما هي حال كندا. ولبنان، الدولة، مركزيّ بامتياز، مقارنة بفدرالية كندا الواسعة. ولبنان شبه أحادي الصناعة (خدمات)، مقارنة بالقاعدة الاقتصادية الواسعة والمتنوّعة في كندا وثرواتها الطبيعية الكبيرة.

ولكن السياسات الاقتصادية تتشابه، وأدوات التعاطي مع المعضلات ثابتة تقريباً، بالنسبة إلى خبراء الاقتصاد والاقتصاد الاجتماعي. ففي كندا، مثلاً، سياسات تتعلق بمحاربة الفقر بسائر وجوهه (Anti-Poverty Policies) المناطقية والعائلية، ولا سيما فقر الطفل والمرأة إزاء الرجل؛ كما تتعلّق بتسهيل الحصول

على خدمات المدارس والمستشفيات لجميع المواطنين. وخلال جيلين، استطاعت كندا أن تمحو هذا الفقر، وتؤمّن، لكل مواطن، الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية والتأمينات الصحية والتربوية وتأمينات البطالة. ولا تزال الحرب ضد الفقر مستمرة، لإزالته تماماً كطاعون من القرون الوسطى.

وفي لبنان، طالعنا، في بداية العام ألفين، تقرير عن «الاسكوا» فحواه أن 30% من اللبنانيين هم تحت حافة الفقر، فيما أفاد تقرير منظمة العمل الدولية أن هذه النسبة قد تصل الى 48%؛ وقد عرض هذا التقرير رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان الياس أبو رزق في 12 نيسان 2000. وهذا يعني بالتأكيد أن الفقر هو التحدي رقم واحد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن هناك خللاً خطيراً في البنية الاجتماعية اللبنانية. هذا الخلل الاجتماعي، المتفشي في بلدان عدّة، فهم الغرب، منذ عقود، أنه يؤدّي إلى انفجارات يصعب استيعابها، وجعله منطلقاً لسياساته الاقتصادية والإنمائية. وقد تتخذ الأزمة بعداً طائفياً أو مناطقياً أو طبقياً؛ ولكنّها لن تستسلم بسهولة للحلول الكلاسيكية في المعالجة، عن طريق الندوات وتعديل الدستور والبيانات، بل بمواجهة الواقع الاقتصادي من خلال توزيع الثروة في البلد. ولا تخلو الجعبة من حلول جذرية تمرّ بتطوير النظام الضريبي وتقدميته، وتنمية المناطق، وتعميم الطبابة والتعليم (هل الطبابة والتعليم في لبنان حق أم امتياز؟)، وتطوير الجباية الضريبية، وتوسيع قاعدتها.

وزارة للجباية

في البدء، يجب الفصل بين دور وزارة المال في إعداد سياسة لبنان المالية، ودور الجباية الضريبية، إلى حد التناقض في المصلحة (Conflit d'intérêt). إن مسؤولية وزير المال تذهب إلى أبعد من مسك الدفاتر والجباية والمحاسبة، مع الاعتراف بأن موازنة العام 2000 كانت ممتازة في سرعتها وصوغها وتفاصيلها. كما أن إدارة الوضع المالي العام في لبنان هي، اليوم، أفضل بكثير مما كانت عليه في سنوات الحرب، وما قبل الحرب. فوزير المال يعدّ السياسة المالية

الضريبية، والإنفاق العام، وصولاً إلى تحضير الموازنة، وإدارة الدين العام، والتنسيق مع المصرف المركزي. وينبغي أن تسهم هذه الدراسات، بمجموعها، في نمو اقتصادي حقيقي مطّرد ومستقر، وخلق فرص عمل للبنانيين، وصولاً إلى رفاهية الشعب وازدهار البلاد.

لكن، على وزير المال أن يتحرّر، في عمله من مسؤولية الجباية، لأن جعل الجابي موظفاً في وزارة المالية بدعة من البدع. وللمجلس الاقتصادي الاجتماعي دور في استحداث وزارة، أو وكالة للجباية تكون مستقلة عن وزارة المال. وذلك بالتعاون مع وزير المال الذي يعدّ مشروع قانون يستحدث هذا الجسم الجديد المتعهّد جباية الضرائب والرسوم الحكومية، وفق البنود والسياسات التي تضعها وزارة المال. هذا هو الأسلوب المتّبع في الدول المتقدّمة كافة. ومن شأن هذا الجسم الجديد أن يضم كل مرافق الدولة التي تقوم بمهمات الجباية. وبذلك لا تتأخر الأموال عن دخول الخزينة العامة، كما هي الحال اليوم. وباستطاعة هذا الجسم إيجاد وسائل توسيع القاعدة الضريبية، وأدوات التعامل الشفّاف مع الجمهور؛ وباستطاعته، إصدار التعويضات، وجمع الرسوم من المرافق المختلفة، ودفع الرواتب لكل الوزارات والمؤسسات الرسمية، وتشكيل دوائر تتعاطى مع الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية. عندها، ينصرف وزير المال إلى التعاطي، بعمق، مع المالية العامة والأسواق المالية، والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وبناء كوادر وزارته، وإعدادها لهذه الاتجاهات، بدلاً من السعي اليومي إلى تحصيل الجبايات.

ومن هنا، نشأت الحاجة إلى إيجاد ثقافة ضريبية في لبنان، مع تشكيل فريق محترف من الجباة والمدققين، وفتح مكاتب في المحافظات كافة، وربطها إلكترونياً بالمركز، وتسهيل ملء القسائم، ووسائل الدفع والقبض، عن طريق المصارف الخاصة، وفتح حساب موحّد لجميع مصادر الدخل العام. فلا يحق لأي وزارة أو هيئة حكومية حجب المداخيل، أو كتمها عن وزارة الجباية، لأكثر من 24 ساعة، خلافاً لما يحدث اليوم: حيث تعلن وزارة المال عن المداخيل المستحقّة على الوزارات الأخرى، وتمرّ شهور دون أن يصلها شيء؛

وحيث تجد الشركات الخاصة مهرباً من الضرائب، التي ترى بها قيداً على الاستثمار والازدهار، بينما الواجب الضريبي هو أمر طبيعي جداً في الدول المزدهرة.

وفي زمن العولمة والسلام القادم إلى الشرق، ينبغي للمؤسسات اللبنانية، ومنها المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الاضطلاع بمسؤوليات جسام، ليس آخرها الفقر والتفاوت المناطقي، والتعثر الإداري، والديون العامة.

7. تصحيح الوضع المالي عبر الخصخصة والنمو والتعويضات

ليس في لبنان مادة دستورية تفرض على الحكومة موازنة إيراداتها بنفقاتها، وتلافي العجز. ولكن بإمكان الحكومة اللبنانية أن ترسم لنفسها خطة مالية لإزالة العجز الحالي خلال فترة زمنية معقولة. في هذا الكتاب نقدم سيناريو مالياً ـ اقتصادياً معيناً، مبنياً على فرضيات مقبولة ومتداولة على الصعيدين الرسمي والخاص في لبنان. ويتنبأ هذا السيناريو بأن السيطرة على العجز ممكن خلال خمس سنوات، إذا توافرت المعطيات المطروحة هنا. وهذا يعني أنّ من الممكن حل الأزمة المالية الحكومية في لبنان خلال سنوات، مقارنة بجهود الدول الصناعية الكبرى في تصحيح وضعها المالي، خلال فترات زمنية بلغت عشر سنين من العمل الشاق والتقشّف.

وبعيداً عن كلام التمويل الذي يصدر من حين لآخر، فإن ضبط الوضع المالي ممكن خلال سنوات قليلة، ضمن خطة محكمة تستند إلى معطيات مستقبلية واضحة. وسنبدأ بالفرضيات المعقولة:

- الخصخصة: يفترض السيناريو أن مشروع الخصخصة سيأخذ طريقه ويحقق إيرادات للخزينة بقيمة خمسة مليارات دولار أميركي. ونستند في هذا الرقم إلى التصريحات المتكررة لوزير المال جورج قرم خلال العام 1999. وللابتعاد عن المبالغة الحسابية، فإننا وزّعنا هذه الإيرادات على خمس سنوات، بدلاً من أن تتم في سنة واحدة، وبمعدل مليار دولار في السنة.

- نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي: في جو مؤشر تضخم ضئيل جداً وبنية تحتية متينة وطاقة بشرية جيدة، لن يكون مستحيلاً تحقيق نسبة نمو حقيقي بمعدل 3% سنوياً خلال السنوات المقبلة. ونستند، في هذا الافتراض إلى رؤية الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء السابق الذي لا بد أنه حدد هذا الرقم بعد مراجعة أرقامه وخبرائه ومستشاريه بدقة.

● الإيرادات التقليدية: ما دامت الإيرادات التقليدية للحكومة قائمة على الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فهي ترتبط بعامل النمو الاقتصادي واتساع رقعة التحصيل الضريبي. ونفترض هنا أن الإيرادات ستنمو بمعدل نمو الاقتصاد سنوياً، أي بمعدل 3% سنوياً، استناداً إلى المعادلة التالية: $(dG_t=dy)$ أي أن معدل تصاعد الدخل العام مرتبط بنسبة النمو الاقتصادي. وفي حال ازدياد عدد الأفراد الذين يدفعون الضرائب، فإن النسبة ستزيد. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا هو موضوع أخلاقي أيضاً لذوي الدخل المرتفع الذي ينبغي لهم أن يدفعوا الضرائب دون مقاومة الزيادات، أسوة بالدول المتقدمة، حيث تكون الضرائب على الدخل الفردي تصاعدية. فكيف يمكن للدولة تأمين التنمية والخلفية الاقتصادية المتينة، إذا لم يدفع الضرائب من هو قادر على الدفع.

● التضخم: يبقى التضخم في حدوده الدنيا، ما دام الاقتصاد يخلو من السخونة.

● النفقات: مع انحدار العجز وترشيد الانفاق العام، نتوقع أن تسعى الحكومة إلى تقليص نفقاتها بمعدل 100 الى 150 مليون دولار سنوياً. وإذا كان الخيار يعني خفض الرواتب، أو تقليص حجم الملاك العام، فالأفضل اعتماد الأسلوب الثاني، لأن على الدولة أن تُبقي الرواتب بمستويات جيدة تنافسية مع القطاع الخاص لتحتفظ بكفاءات عالية تدير شؤون البلاد.

تحليل السيطرة على العجز

في الجدول التالي، تفاصيل عن التنبؤ في مسيرة السيطرة، خلال السنوات الخمس المقبلة، على العجز البالغ ملايين الدولارات الأميركية، استناداً إلى سعر صرف الدولار، في سوق بيروت، بقيمة 1500 ليرة لبنانية.

جدول رقم 1: 1999 الى 2004

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النفقات	5400	5683	5513	5347	5187	5030
نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي القائم	%32,1	%32,8	%30,8	%29,1	%27,4	%27,8
الإيرادات						
1. ضريبة	2867	3623	3732	3918	4114	4320
2. خصخصة	صفر	صفر	1000	1000	1000	1000
مجموع الإيرادات	2867	3623	4732	4918	5114	5320
العجز	-2533	-2060	-781	-429	-73	+289
نسبة العجز إلى النفقات	%-46,9	%-36,3	%-14,2	%-8,0	%-1,4	%+5,7

ملاحظة: العجز مع إشارة «زائد» يعني فائضاً في الإيرادات على النفقات.

ومن الممكن أن تتحسن ظروف السيناريو الوارد في الجدول رقم 1، إذا هبطت الفوائد المالية على الدين العام في السوق المحلية، من 9 ـ 14% إلى 7 - 10%. وكذلك يمكن أن تتحسّن أكثر فأكثر، إذا استتب السلام في الشرق الأوسط، وانعكس، على لبنان، سيّاحاً واستثمارات وتدفقاً للمساعدات العربية والأجنبية.

تحليل الدين العام

في الفترة عينها (1999 - 2004)، سيتأثّر حجم الدين العام وعلاقته بالناتج المحلي القائم، تأثّراً مباشراً بدينامية العجز والإنفاق والدخل العام.

واستناداً إلى معطيات الجدول رقم 1، نرى أن الدين العام سيتصاعد إلى سقف الـ 25 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، لينحدر بعدها، مع تخفيض العجز وتحقيق فائض في الموازنة، ابتداءً من السنة 2004. ولكن، في

ظل عدم توفّر الشروط، المفترضة في هذا الكتاب، ربما استمرّ العجز، وتصاعد الدين إلى عتبة الثلاثين مليار دولار، خلال الفترة نفسها.

جدول رقم 2: الدين العام من 1999 إلى 2004

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
حجم الدين	21980	23910	24691	25121	25193	24909
نسبة التغيير في الدين	–	%+9	%+3	%+2	%0	%−1
الناتج المحلي القائم	16800	17304	17823	18358	18909	19476
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي القائم	%130	%138	%139	%137	%133	%128

يلاحظ أن الدين العام سيصل الى أقصاه عام 2003 (25،2 مليار دولار) لينحدر بعد ذلك. أما نسبته إلى الناتج المحلي القائم، فسوف تصل إلى قمة 139% سنة 2001، لتنحدر بعد ذلك.

إن هذا السيناريو، الذي يتناول العجز والدين العام، يدعو إلى التأمل في الأولويات التي تعتمدها الدولة اللبنانية، وإلى ضرورة الاعتراف بالدور الهام للخصخصة وضرورة التعجيل في بتّها، والسير فيها، وذلك عبر ترشيد المؤسسات العامة المرشحة للخصخصة، لتأمين الاستمرار في الخدمات التي تقدّمها للمواطن.

الدَّين العام ومسيرة السلام

إن هذا السيناريو يدعو إلى التسلّح بالحكمة في الموقف اللبناني من المسيرة السلمية. وفي هذا الصدد هناك ملفان:

أولاً، التشديد على المطالبة بالتعويضات عن الهجمات الإسرائيلية، ولا

سيما الخسائر الاقتصادية التي عاناها لبنان من جراء غزو 1982، والتي قدّرتها جهات اقتصادية لبنانية بين 1،5 مليار دولار ومليارين (بطرس لبكي وخليل أبو رجيلي في «تكاليف الحرب» وجورج قرم في «Cahiers d'orient»)، وفُصّلت في الأبواب الأولى من هذا الكتاب. وفيما حدّدت الأمم المتحدة عبر قرارات مجلس الأمن التعويضات العراقية للكويت بقيمة 97 مليار دولار تُدفع على سنوات، ينبغي لهذا الجسم الدولي والأجهزة الدولية المختصة فرض تعويضات مماثلة على إسرائيل لمصلحة لبنان، خصوصاً وأن القرار 425 واضح في تسمية المعتدي والمُعتدى عليه.

ثانياً، لا يحتاج لبنان إلى الغرق في مساومات مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية حول تقديم تنازلات في المفاوضات، كالتسامح في الديون الخارجية الضئيلة، أو تسديد الديون الداخلية مقابل الموافقة على طلبات إسرائيل المتعلقة بمصير اللاجئين والمياه والتطبيع. فلماذا يضطر لبنان إلى دخول وضع تفاوضي صعب يضعفه، إذا كان وضعه المالي العام سائراً إلى تحسن بفضل جهوده الذاتية على أي حال؟

ففي ظل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية الذي تم في أيار 2000، ينبغي للبنان أن يحقق الاستقرار على حدوده الجنوبية؛ وينصرف إلى بنائه الذاتي. وإذا كان الظرف يسير نحو مفاوضات بين سوريا ولبنان وإسرائيل، فيجب أن يكون الموقف اللبناني متيناً، سياسياً واقتصادياً، مطالباً بالتعويضات؛ وبترسيم الحدود الدولية، بما يتوافق مع الرؤية اللبنانية؛ وبعودة اللاجئين، دون ابتزاز لبنان في ديونه. فلبنان قد حرّر أرضه عن طريق المقاومة المسلحة، وليس التفاوض. ولأجل المصالحة والسلام، سيطالب لبنان بتعويضات مناسبة لدعم اقتصاده.

متى ينخفض الدين العام

يبقى سؤال أخير: متى تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي القائم، إلى ما دون المئة؟ فإذا اخترنا الرقم الذي حدّدته الحكومة عام 1999 كهدف

في المدى المتوسط (اي 96%) وتابعنا التنبؤ بالفرضيات القائمة عينها في الجدول رقم واحد، لبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي القائم 97% سنة 2009، وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم 3: 2005 الى 2009

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
النفقات	4881	4734	4592	4454	4321
نسبة النفقات الى الناتج المحلي القائم	24,3%	22,9%	21,6%	20,3%	19,1%
الإيرادات					
• ضريبة	4536	4763	5001	5251	5513
• خصخصة	1000	صفر	صفر	صفر	صفر
مجموع الإيرادات	5536	4763	5001	5251	5513
الفائض	+655	+29	+409	+797	+1193
نسبة الفائض الى النفقات	+13,4%	+0,6%	+8,9%	+18,0%	+28,0%
نسبة الفائض الى الناتج المحلي القائم	+3,3%	+0,1%	+1,9%	+3,6%	+5,3%
حجم الدين	24250	24221	23812	23016	21823
نسبة التغيير في الدين	-3%	0%	-2%	-3%	-5%
الناتج المحلي القائم	20060	20662	21282	21920	22578
نسبة الدين العام الى الناتج المحلي القائم	121%	117%	112%	105%	97%

إن خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي القائم، في العام 2009، إلى 97% هو خفض ضئيل، مقارنة بالمعدلات التي تعتمدها منظمة الدول الصناعية OCDE، وهي 60% كحد أقصى، ليكون الوضع المالي سليماً، وليتحمّل الاقتصاد الوطني عبء الديون. ويمكن تصور سيناريوهات عدة للوضع المالي اللبناني عبر تغيير فرضيات البحث، كما يمكن توجيه الفرضيات سلباً أو إيجاباً، مع الحفاظ على أسلوب البحث.

8. مسؤولية الديون والاستثمارات
والبطالة والركود والهجرة

هناك ضرورة لتشخيص الوضع الاقتصادي في لبنان، في العام 2001، وفاتحة القرن الجديد، بعدما خرج الأمر عن نطاقه العلمي، وأصبح القاصي والداني يجدان في الأداء الحكومي بيت الداء. ويريان أن الوضع لا ينفرج إلا بخروج هذا الطاقم الحكومي وحلول آخر مكانه. حتى باتت سخونة الوضع السياسي تؤثر في سيكولوجية اللبنانيين الاقتصادية. ومثال ذلك، موجة القلق العارم على الوضع الاقتصادي الذي رافق الانتخابات النيابية في صيف العام 2000، حين أصبح المرشحون والمتعاطون بالشأن العام، كمن أصابته الحمى فجاءه «دوش» بارد من حيث لا يدري؛ فبدأوا بتكثيف كل الشؤون الاقتصادية دفعة واحدة، وجعلوا البلد وكأنه في طنجرة ضغط: من الدين العام المتصاعد، إلى البطالة والهجرة، إلى الفقر والحرمان، إلى الانماء غير المتوازن، فالتقاعس الرسمي، وتراجع الخدمات. كل هذا يلقيه البعض، وهم كثر، على كاهل الحكومة. وإذا لم تكن آراء السياسيين والعاملين في الشأن العام تبسيطاً للأمور، فلن تكون إلا كلاماً سياسياً مبطّناً بلغة الأرقام وقلّة التحليل.

هذه بعض الملاحظات على الخطاب الاقتصادي اللبناني الذي كادت تبتلعه السياسة والانتخابات.

أولاً: في الدين العام

الدين العام ليس ابن ساعته، بل تراكم، منذ ترك الرئيس السابق أمين الجميل القصر الجمهوري عام 1988، من 890 مليون دولار أميركي إلى 22 مليار دولار، كما حدّده وزير المال السابق الدكتور جورج قرم في 26 تموز 2000. وينقسم نمو هذا الدين إلى ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى، تصاعد إلى مليارين ونصف مليار دولار، مع خروج حكومة الرئيس عمر كرامي

عام 1992؛ وتصاعد في المرحلة الثانية إلى 18,5 ملياراً، آخر عام 1998 كما حدده رئيس الحكومة آنذاك رفيق الحريري في كتابه: Pouvoir et responsabilité - Coût de la Paix -؛ وفي المرحلة الثالثة، تصاعد إلى 22 ملياراً، كما حدّده الوزير قرم في تموز 2000.

فإذا حسمنا الدَّين حتى خروج حكومة كرامي، يكون هذا الدَّين قد ارتفع بنسبة 16 مليار دولار في عهد حكومة الحريري، أي منذ أيلول 1992 وحتى أيلول 1998، بمعدل 2،7 مليار دولار سنوياً. ويكون أيضاً قد ارتفع بما يقارب الأربعة مليارات دولار في عهد حكومة الدكتور سليم الحص، بمعدل ملياري دولار سنوياً. وهذا يعني أن نسبة الارتفاع السنوي للدين، في عهد حكومة الحريري (1992 - 1998) أكبر من نسبة ارتفاعه في عهد الحكومة الحص (1998 - 2000) بمقدار الثلث تقريباً.

ولكننا لا نورد هذه الأرقام لنقول إنّ هذه الحكومة مذنبة بدرجة أقل أو أكثر من غيرها، ذلك أن نمو الدين لا ينفصل عن البيئة الاقتصادية في البلاد عموماً. وربما كان صحيحاً أن الدين قد ارتفع في عهد الحريري 16 ملياراً أو أقل. ولكن الصحيح أيضاً أن الناتج المحلي القائم في لبنان قد ارتفع في عهده 300%: من 5،5 مليارات دولار عام 1992 إلى 16،3 ملياراً عام 1998. ويمكن القول إن حكومة الحريري دخلت في مشاريع عمرانية ضخمة تكبدت خلالها المالية العامة عجزاً سنوياً ضخماً في الخزينة، ولكنها حقّقت عمراناً فيزيائياً مجسداً.

ومن العدل القول إن حكومة الحص تتحمّل مسؤولية المليارات الأربعة الأخيرة من الدين فقط؛ ولكنها لم تتحرّك بالدينامية المالية المطلوبة، رغم الجهود التي بذلها وزير المال جورج قرم في إصدار موازنة شفّافة ضمن محاسبة عامة واضحة، ومحاولته مواكبة الأصول الدولية، وكسب السمعة الحسنة للبنان في الأوساط المالية العالمية.

ثانياً: في الاستثمارات

يغيب عن بال البعض، الذين يتهمون الحكومتين الحصية والحريرية بالفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية، أن الامر ليس في يد الحكومة، اي حكومة، بل هو قرار فردي يتّخذه المستثمر أو الشركة المستثمرة ضمن معطيات وعوامل الربح والخسارة. فيقال مثلاً إن اللبنانيين في الخارج يملكون 30 مليار دولار اميركي (وبعضهم يوصل الرقم إلى 60 ملياراً). والحقيقة أن النسبة السائلة من هذه الثروات صغيرة، وأن النسبة الكبرى هي ممتلكات واستثمارات جامدة. واللبناني المغترب، في هذه الحال، لا يختلف عن المستثمر العربي أو الأوروبي او الأميركي، في اهتمامه، قبل كل شيء، بشروط استثماره والجو الاستثماري، وإن تأثر قليلاً بالناحية الوطنية، وقدم بعض المساهمات المتواضعة.

وكان من سوء حظ حكومة الحص أن اسرائيل ضربت أهم عوامل تشجيع الاستثمار أو لجمه، وهو الأمن. إذ كان يكفي أن تقصف معامل الكهرباء والجسور، وتقوم بغارات في البقاع والشمال، لكي تبعد أي مستثمر كان يفكر في توظيف أمواله في لبنان. أما العوامل الأخرى، فلم تكن مشجعة أبداً، إذ فُجع لبنان باندلاع معارك شرق طرابلس بين الجيش وعناصر مسلحة في جبال الضنيّة دامت أياماً. كما حصلت انفجارات مشابهة في بيروت وصيدا. وكل هذا نقلته مباشرة وكالات الأنباء ومحطات التلفزة العالمية، ودخل كإحصاء سلبي جداً ضد الاستثمار في لبنان؛ وعطّل كل السيناريوهات الإيجابية في أذهان المسؤولين والقطاع الخاص. كما أن حكومة الحريري لم تكن أوفر حظاً، حيث خاض لبنان، في عهدها، حربين مع إسرائيل: في تموز 1993 ونيسان 1996، فيما تواصلت الغارات الانتقامية ضد المنشآت العامة. فإذا استطاع لبنان النمو خلال التسعينات، في غياب الاستثمارات وفي ظل الحروب، فذلك بفضل الأموال التي استدانتها الحكومات، ووظفتها في المشاريع، وبفضل نشاط اليد العاملة اللبنانية، والقطاعات الاقتصادية الشجاعة في لبنان. وهنا تتجلّى حكمة الحكومات المتعاقبة بأن يتصرّف المسؤولون في لبنان وكأن السلام لن يحل في المنطقة.

ثالثاً: في العجز لسنة ٢٠٠٠

لقد أعلن وزير المال أن العجز في الموازنة العامة حتى حزيران، بلغ 46% من مجموع النفقات («النهار» 27 تموز 2000). وهذا الرقم جاء أعلى 10% ممّا وعدت به حكومة الحص في قانون الموازنة في بداية السنة، أي 36%. ولكن هذا ليس نهاية المطاف. إذ يمكن، مثلاً، أن تحقق الحكومة تسوية مع شركة الخليوي، فتحقق دخلاً مقداره 2،7 مليار دولار. كما أن نهاية الاحتلال الاسرائيلي للجنوب، وخفض مستوى العنف في البلاد، كفيلان بتشجيع الاستثمار فعلياً. أضف إلى ذلك دخول بضعة مئات الملايين من الدولارات من الدول المانحة. هذه الصورة التي نرسمها كفيلة بتصحيح العجز، وإن بنسبة غير محدّدة حالياً.

رابعاً: في البطالة والهجرة

في موضوع البطالة والهجرة، نقطتان: الأولى أن لبنان، منذ تغلغل الاستعمار الأوروبي في نهاية القرن التاسع عشر بات بلداً طارداً للسكان، لأسباب متعددة. فجاليات لبنان منتشرة في أميركا الشمالية منذ العام 1870. والهجرة مستمرة منذ بدايات القرن العشرين، وحتى في عصر لبنان الذهبي في الستينات وأوائل السبعينات. كذلك اشتدت في سنوات الحرب وتتواصل في التسعينات وحتى اليوم. فالهجرة ليست مسؤولية أحد بل هي وضع طبيعي لم تثبت 130 عاماً من التاريخ عكس ذلك. أما النقطة الثانية، فهي أن البطالة والهجرة قد اشتدتا بسبب غياب الاستثمارات في الاقتصاد اللبناني، وامتدادات هذا الغياب وصولاً الى الركود في النشاط الاقتصادي. كما أن هجرة الادمغة لم تكن لترتبط بالعمالة الأجنبية في لبنان، وهي عمالة اتجهت إلى المهن الوضيعة، التي لا تتطلب أي كفاءات. فالعامل الزراعي الأجنبي، مثلاً، لا يحلّ محل المهندس اللبناني. هذا باختصار شديد الملفات الاقتصادية. فأين هي برامج العمل التي تطرح الحلول؟ وكيف يمكن فهم الوضع الاقتصادي اللبناني الذي تبدّلت ظروفه كثيراً منذ الستينات والسبعينات؟.

9. الأساطير الاقتصادية في لبنان

ينفق لبنان ما قيمته 36% من الناتج المحلي القائم، لتكون عنده دولة. وهذا يعني أن حجم الحكومة أصبح ضخماً، خصوصاً في إدارتها العامة، حيث قدّرت موازنة العام 2000 النفقات العامة بما يعادل 7،5 مليارات دولار، مقارنة بدخل وطني متوقّع يساوي 16،5 مليار دولار في العام نفسه. وهذه النسبة ليست مرتفعة، قياساً على دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وصلت نسبة الانفاق العام في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا إلى اكثر من 50% من الناتج المحلّي القائم. كما أن الإنفاق العام في لبنان، البلد الخارج من الحرب، لا يقتصر على إدارة دقّة الأمور العادية كما في أيام السلم، بل يتطرق إلى الاستثمارات العامة في البنى التحتية التي تمهّد لعودة الاقتصاد المدني والقطاع الخاص. وحسناً فعل لبنان، في السنوات العشر الماضية، بتأهيل البنية التحتية، لكن ثمّة مآخذ على عدم تنويع مسالك الإنفاق، لتشمل التنمية البشرية. والآن، وقد شارف الإنفاق على البنية التحتية مراحله النهائية، تتوجه الأنظار إلى معالجة مشكلة الديون العامة، وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يفضي إلى الازدهار المنتظر.

وقد طرحنا حجم القطاع العام بالنسبة إلى الناتج المحلي القائم، لنتساءل: هل كانت الدولة، باستيعابها الكبير للرأسمال المتوافر في البلد، تطرد إمكانات الاستثمار الخاص؟ ودليلنا هو الارتفاع غير الطبيعي لمعدلات الفائدة الحقيقية (14%)، في غياب أي حركة تضخمية، حيث وصل المؤشّر للعام 1999 إلى ما يقارب الصفر. وهناك نقطتان في هذا الموضوع: أولاً، إلى أي حد يمكن أن تهبط معدلات الفائدة في حال انخفاض الحاجات المالية للحكومة من السوق المالية؟ (إلى النصف؟)؛ ثانياً، كيف سيتّجه الرأسمال في حال غياب الاستيعاب الرسمي له وفي قطاعات اقتصادية منتجة؟ وما هي الإيرادات التي يمكن ان تتحقق؟ أي هل سيبقى القطاع المصرفي القطاع الأكثر ربحاً؟

وما دامت الإجابة عن هذه التساؤلات مرتبطة بالرؤية الاقتصادية المسيطرة على السوق اللبنانية، فإننا نرى حتمية تبديد بعض الأساطير المحيطة بالوضع المالي والاقتصادي اللبناني، والتي يرددها الإعلام، وحتى بعض المسؤولين، وكأنها حقائق بديهية. يقال، مثلاً، إن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي القائم، وهي 120%، تشكّل أعلى نسبة في العالم. وهذا غير صحيح، إذ إن هناك أكثر من 50 دولة في العالم يبلغ هذا المؤشر فيها مستويات عالية جداً، ومنها السودان، الذي تبلغ فيه نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي القائم 270%. ويدين السودان بمبلغ 20 مليار دولار لدائنين أجانب، ويتوجّب عليه أن يدفع مترتبات الفائدة ملياري دولار سنوياً، عدا المستحقّات. والكارثة أن السودان لا يدخله أكثر من 350 مليار دولار سنوياً بالعملة الأجنبية، كإيراد صافٍ من بيع النفط. وفي حال تدهور سعر النفط، تصبح قدرة السودان على الدفع أقل. فأين لبنان من هذا الوضع المأساوي؟

وهناك، أيضاً، دول عربية أخرى وضعها أسوأ من وضع لبنان ففي اليمن، تبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي القائم 160%؛ وفي سوريا، 140% (ديونها أربعون مليار دولار)؛ وفي الأردن 130%. وهناك دول عدة أوروبية غربية تصل فيها النسبة إلى 60 أو 70%. ويبقى البلد الأكثر سوءاً في العالم هو العراق، حيث بلغت ديونه ومتوجباته المالية 600 مليار دولار. واستناداً إلى المعدلات الحالية في تسديد هذه الديون، فإن العراق يحتاج إلى 75 سنة. أما لبنان، فتشير التوقعات إلى أن بإمكانه أن يمحوَ العجز الحكومي خلال 5 سنوات؛ ثمّ يُسدِّد الديون خلال السنوات العشر التي تليها.

ويُعَدُّ أمراً طارئاً على لبنان، وليس بنيوياً أو مزمناً، أن تبلغ حالياً فيه نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي القائم 120%؛ وذلك بسبب ما يتكبّده القطاع العام من مشقة، في إعادة بناء بلد دمّرته خمس عشرة سنة من الحروب. وتؤكّد مناحيه العديدة أنه سيخرج من حفرة العجز الى التوازن في النفقات والإيرادات، خلال سنوات قليلة، كما سنرى لاحقاً.

أما الأسطورة الثانية، التي تتكرّر مراراً ولا سيما في الفترة الأخيرة، فهي أن لبنان، بفضل اقتصاده الحر، سيعود إلى سابق عهده من الازدهار. وهنا لا بُدّ من القول إن الازدهار، الذي سبق الحرب عام 1975، خصوصاً الفترة 1962 - 1974 المعروفة بعصر لبنان الذهبي، لم تنتجه مساوىء النظام الاقتصادي الذي كان قائماً، وأن مجموعة عوامل إقليمية وعالمية ساعدت، وبشكل عشوائي، على النمو الكبير وغير المتفاوت. ويبدو أن حكومة ما بعد الحرب، وفي مشروعها عام 1993 المعروف بخطة سنة 2000، قد استندت الى مقولة أن كل ما عليها هو ترميم البنية التحتية وتأهيلها، وأن «النظام الحرّ» كفيل بإعادة الازدهار الذي سبق الحرب. هناك أسطورة ووهم اسمهما «نظام حرّ» عاشه لبنان قبل الحرب، وحقق الازدهار. لكن الواقع يقول إن الازدهار سببُه الرساميل العربية المهاجرة من الديكتاتورية والاشتراكية ومن الانقلابات، إضافة إلى الرساميل والكفاءات الفلسطينية، ووراثة بيروت لمرافىء شرق المتوسط بعد حرب فلسطين، والأجواء الانقلابية، والطفرة النفطية التي حققت مكسباً مهماً في الودائع في مصارف لبنان، فضلاً عن عوامل أخرى لا يسمح المجال الضيق بالتطرّق إليها.

أما الأجواء التي عاشها لبنان السابق، والتي أطلق عليها البعض «النظام الاقتصادي الحرّ»، فقد اختفت الى غير رجعة، وزالت مضامينها من التداول اليوم. والمطلوب فعلاً تحقيق النظام الاقتصادي الحرّ الحديث، ليواكب المسيرة العالمية والأسواق الحرّة في بداية القرن الحادي والعشرين. ما نريد قوله هنا إن النظام الحرّ المعمول به في لبنان أصبح نظاماً بالياً يجب تطويره. ولسنا بمفردنا في هذا القول، ذلك أن مؤسسة مراقبة الحرية الاقتصادية العالمية تنشر مؤشّراً سنوياً لكل دولة، استناداً إلى معطيات حقيقية تدخل في المؤشر، وتحدّد نسبة الحرية الاقتصادية على سلّم من واحد إلى خمسة. ولقد اعتمد المؤشّر على معايير هي: تدخل الدولة في الدورة الاقتصادية بين الأفراد والمؤسسات، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، السياسة المالية (المصرف المركزي)، شروط الاستثمار الأجنبي، النظام المصرفي، حقوق الملكية، مقدار

الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي القائم، سياسة تنظيم القطاعات الإنتاجية (Regulatory Policy)، حجم السوق السوداء، سياسة السيطرة على نمو الأجور والأسعار. وحددت المؤسسة الحرية الاقتصادية القصوى برقم واحد على السلّم، وفقدان هذه الحرية بالرقم 5 على السلّم. ومن أصل 85 دولة يقع لبنان عند الرقم 67، ويحصل على درجة 3 على 5. أي أن هناك 66 دولة في العالم تحقق سياسة اقتصادية حرة أكثر من لبنان، وبالمقاييس التي يحددها المؤشّر. ولعل استناد البعض إلى التراث المشرقي، في التجارة قبل 50 عاماً، هو أساس الشعور بأن اقتصاد لبنان حرّ.

ويسبق لبنان في المؤشر الدولي للحرية الاقتصادية البحرين (1,16 من 5)، التي أخذت الكثير من دور لبنان المالي في المنطقة بعد بداية حربه عام 1975؛ والإمارات العربية المتحدة (2,1 من 5)؛ والكويت (2,4 من 5)؛ وقبرص (2,6 من 5). ويقترب من مؤشر لبنان كل من الأردن (2,7 من 5) والمغرب (2,8 من 5)، وعُمان (2,8 من 5)، وتونس (2,8 من 5)، وإسرائيل (2,8 من 5)، والسعودية (2,8 من 5). أما الدول الأولى في العالم من ناحية الحرية الاقتصادية، فهي هونغ كونغ (1,25 من 5)، وسنغافورة (1,3 من 5) وسويسرا، والولايات المتحدة (1,9).

يعني هذا الأمر لبنان بأن يعيد النظر في مدى الحرية الاقتصادية، قياساً على المعايير المحددة في هذا المؤشّر الذي تستعمله الشركات العالمية لتوجيه استثماراتها: إلامَ تستند الدول التي سبقت لبنان في الحرية الاقتصادية والبالغ عددها 66 دولة؟ وما هي العوامل التي تساعد الشركات الأجنبية والعربية على اختيار مواقع الاستثمار؟ وهل هناك أمور حقّقها لبنان ولم يعلن عنها دولياً في شكل كافٍ لتصل إلى المستثمرين؟

نحن نعلم أن الوضع اللبناني يستند إلى الحرية المصرفية، وضآلة الضرائب، وحركة الترانزيت. ولكن هناك دولاً في المؤشر تقع على درجة أعلى من مؤشر لبنان وتمتلك هذه المعطيات. وهناك، أيضاً، دول أخرى مؤشّرها أفضل بكثير، ولكن لا تتوافر لها ما يتوافر للبنان من ظروف. فهل ضآلة التحصيل الضريبي

وانخفاض مستويات الضرائب أفضل من نظام ضريبي واضح وعصري ومبوّب ويشابه المعايير الدولية المعتمدة في الدول الصناعية؟ وهل الحرية الاقتصادية يمكن اختصارها بحرية نقل الأموال والبضائع؟

وهنا، نقترح على وزارة الاقتصاد اللبنانية مراجعة هذا المؤشّر، وطريقة عمله ومعاييره ودراسة مواقع الفشل والنجاح في النظام الاقتصادي اللبناني، وكذلك الاتصال بالمؤسسات العالمية التي تنشر هذه المؤشرات، ودعوتها لزيارة لبنان، وكافة مواقع القرار الاقتصادي على الطبيعة.

اقتصاديات لبنان وسوريا: سوق العمل

في مواجهة استحقاق السلام في الشرق الأوسط، يقف لبنان وسوريا على مفترق اقتصادي، من حيث نوعية النظام الاقتصادي المعمول به في كلا البلدين، في حين تخطو سوريا خطوات حثيثة نحو الليبرالية والانفتاح، لمواكبة النموذج اللبناني، وإن بحذر. لكن هناك مواضيع يُساء فهمها، وتقاس بمنطلقات سياسية ضيقة ذات مصالح فئوية، لا تنظر بمنظار البيئة الإقليمية واقتصاديات المنطقة وأهمية التقارب الإقليمي والعالمي.

فخلال العام ألفين، طرح موضوع العمالة السورية في لبنان، من زاوية سياسية لا تعالج بُعد هذا التواجد الاقتصادي. وقيل إن في لبنان مليوني عامل سوري يقومون بتحويل مئات الملايين من الدولارات خارج لبنان. ونعتقد أن في الأمر مبالغة واستنتاجات خاطئة. وسنحاول، في هذه العجالة، عرض طبيعة سوق العمل اللبنانية، مع تأكيد حق لبنان في تنظيم العمالة الأجنبية بشكل قانوني يعود إيجاباً على اقتصاده الحر.

تفيد إحصاءات وردت في صحيفة النهار (21 أيلول 1999) أن هناك 72 ألف عامل أجنبي مرخص في لبنان، منهم 28 ألف عربي، و36 ألف اسيوي (هندي، سري لانكي، فيليبيني) و9 آلاف إفريقي، و442 أوروبياً. وباستثناء أقلية ضئيلة، فإن معظم هؤلاء يعملون في الخدمة المنزلية، وبعضهم في الزراعة والبناء، أي أنهم يعملون، إجمالاً، في مهن لا تتطلب أي كفاءات علمية

جامعية أو مدرسية. وينطبق هذا النمط على باقي العمال الأجانب غير المرخّصين. ذلك أن اللبناني يتجنّب العمل في هذه المهن التي يعتبرها وضيعة، ويفضّل العمل المكتبي، أو الإداري أو المهني، المرتبط بـ «البرستيج» (مهندس، طبيب، محام، مدرّس، الخ). ولكن هذا الموقف الاجتماعي من نوعية المهنة يعكس جزءاً بسيطاً من الحقيقة. إذ إن لبنان، كما سيتضح لاحقاً، لا يستطيع أن يؤمّن بيده العاملة المحلية جميع احتياجاته، ليحافظ على مستوى نشاطه الاقتصادي الحالي.

فالحاجة إلى اليد العاملة الأجنبية قديمة في لبنان، وتسبق سنوات الحرب بعقود، شهدت توافد اليد العاملة السورية لسدّ العجز في سوق العمل اللبنانية، ولا سيّما قطاعي الزراعة والبناء وبعض الصناعة. ولم يخلُ الأمر من يدٍ عاملة سورية في الخدمة المنزلية، وفدت من جبال النصيرية خصوصاً، وكانت تلقى، في الستينات وأوائل السبعينات، منافسة دول أفريقيا السوداء، قبل التدفق الكبير للعمالة المنزلية من دول آسيا فيما بعد، وهي امتداد لتدفّقها على دول الخليج العربي.

ذكرت «النهار» (21 ايلول 1999) أن نسبة البطالة في صفوف القوى العاملة اللبنانية هي 20%؛ ولكن المقال يحدد، عشوائياً على ما نعتقد، تلك النسبة بـ 10% في صفوف اليد العاملة الأجنبية. ونرى أن هذا التفريق ليس ضرورياً ما دامت سوق العمل واحدة. إن هذا التحديد يقتضي إحصاءات دقيقة ووسائل تقصٍّ علمية يستحيل من دونها تحديد هذه النسبة. كذلك يجوز القول إن نسبة البطالة في صفوف العمالة الأجنبية هي أعلى من 20% بسبب تدني كفاية أفرادها، وصعوبة العثور على عمل بديل خارج الزراعة والبناء والخدمة المنزلية. ولكن، إذا اعتمدنا نسبة الـ 20% لكل العمال في لبنان لأمكننا حصر عدد العمال الأجانب الفاعلين اقتصادياً في لبنان بـ 960 ألفاً (بعد حذف الـ 20% من اصل 1،2 مليون شخص غير لبناني على الأراضي اللبنانية) بينهم 720 ألف سوري. ويمكن أن ينخفض هذا الرقم أكثر، إذا افترضنا أن قسماً

من هؤلاء الأجانب هم من القاصرين، أو الزوجات، أو أفراد من العائلة لم يدخلوا سوق العمل. ولكن سنقبل فرضية مقال «النهار» بأن كلَّ أجنبي باقٍ في لبنان، إنّما يشارك في سوق العمل، ويتمتع بصحة جيدة.

التحويلات

لمعالجة مسألة التحويلات التي يقوم بها العمال الأجانب، يجب مقارنتها بحجم مساهمتهم في الاقتصاد اللبناني. فإذا كان الحد الأدنى للأجر اليومي الذي يتقاضاه العامل الأجنبي، والسوري تحديداً، هو 15 ألف ليرة (أي عشرة دولارات أميركية بسعر الصرف الوسطي للعام 2000) فإن الدخل السنوي الفردي يبلغ 3120 دولاراً (على أساس 312 يوم عمل في السنة). وبهذا القياس، يبلغ دخل العمالة الأجنبية سنوياً، في حدّه الأدنى، ثلاثة مليارات دولار سنوياً (3120 دولاراً مضروبة بـ 960 الف شخص). فإذا قام كلّ عامل أجنبي بالتحويل، يبلغ حجم التحويلات إلى خارج لبنان 1،7مليار دولار، حصة سوريا منها 1،3 مليار دولار؛ ويبقى في لبنان 1،3 مليار دولار يصرفها العمال الأجانب في الاقتصاد اللبناني.

رب العمل هو المستفيد

المستفيد الثاني من اليد العاملة الأجنبية هو رب العمل اللبناني، الذي دأب منذ 50 سنة على استقدام العمالة السورية، خصوصاً، للعمل في المواسم الزراعية، والبناء، والصناعة التي لا تتطلب يداً عاملة محترفة. فإذا كان الحد الأدنى لأجر العامل اللبناني 20 ألف ليرة يومياً (أي 13 دولاراً)، فهناك توفير حقيقي لرب العمل هو ثلاثة دولارات للعامل الواحد، أي ما يساوي 900 مليون دولار سنوياً (ثلاثة دولارات مضروبة بـ 312 يوماً مضروبة بـ960 ألف عامل). والفائدة الثانية لرب العمل اللبناني هي عدم تسديد رسوم التسجيل للعمال الأجانب، ومخالفة القانون. فالحد الأدنى لكلفة العامل الأجنبي ليصبح شرعياً، في نظر وزارة العمل اللبنانية والقوانين المرعية الإجراء، هو 500 ألف ليرة أو 333 دولاراً سنوياً. فيكون حجم توفير رب العمل اللبناني، من جرّاء

مخالفة القانون وتوظيف الأجانب من دون ترخيص، 320 مليون دولار أميركي سنوياً؛ ليصبح حجم التوفير الكامل لرب العمل اللبناني 1،22 مليار دولار سنوياً. وهذه الوفورات لا يكسبها المستهلك اللبناني، ذلك أنها لا تنعكس أسعاراً أرخص في السلع والخدمات. ومثال ذلك، أن سعر الشقة السكنية لا يهبط، لأن كلفتها أقل، بل إن رب العمل الذي يطرح شققاً للبيع يطلب السعر المتداول في لبنان، بصرف النظر عن الكلفة المتدنية، من جرّاء استخدام العمال الأجانب.

خرافة «سرقة العمل»

هناك خرافة تقول إن الأجنبي «يسرق» العمل من اللبناني. فإذا كان حجم اليد العاملة اللبنانية هو مليون شخص منهم 200 ألف عاطل عن العمل، يضاف إليهم 960 ألف عامل أجنبي، فإنّ عدد العاملين الفاعلين في لبنان هو 1،76 مليوناً. وهذا يعني أنه لو أمكن توظيف كل اليد العاطلة عن العمل من اللبنانيين، لبقيَ عجز في اليد العاملة مقداره 760 ألفاً. إذن لا يوجد عدد كافٍ من اللبنانيين لملء كل الوظائف الشاغرة في كل القطاعات الاقتصادية.

إن طبيعة سوق العمل اللبنانية، حيث يساوي عدد العمال الأجانب عدد الوطنيين ليس فريداً من نوعه في المنطقة أو في العالم. ذلك أن دول الخليج تعيش حالة مشابهة، حيث يبلغ عدد العمال الأجانب، أحياناً، أضعاف عدد العمال الوطنيين. وأحياناً يفوق عدد السكان المحليين في الدولة المضيفة (في الكويت مثلاً). وكذلك يصل عدد العمال الأجانب، في المانيا مثلاً، (Gästatbeit) الى ستة ملايين، بينهم مليون ونصف مليون عامل تركي. كما يصل عدد العمال اللبنانيين في الخليج إلى 300 ألف شخص، يقومون بتحويلات مهمة تساهم بدورها في الاقتصاد اللبناني.

وتُعد هذه الظاهرة، بالمنظار الاقتصادي، مساهمة حقيقية في اقتصادات الدول المضيفة، والدول الطاردة للعمالة. فالدول الطاردة تعاني من فائض في اليد العاملة بسبب ضيق بنيتها الاقتصادية، فيما تعاني الدول المضيفة من عجز

مزمن في اليد العاملة، بسبب مشاريعها ونموها المطّرد ونشاطها الاقتصادي، فتستفيد الأولى من تحويلات العمال، وتستفيد الثانية من نشاطهم الاقتصادي في أراضيها.

لبنان وسوريا

ولعل هذا الواقع ينطبق على سوريا ولبنان، ذلك أن 50% من الشعب السوري البالغ عدده 17 مليوناً، هم دون العشرين؛ وأنَّ سوق العمل اللبنانية أصبحت مقصداً تقليدياً لملايين السوريين، لما يتمتع به لبنان من اقتصاد حرّ وبنية اقتصادية متطورة نسبياً، وسهولة في نقل العملات، ومشاريع عمرانية مميّزة. وأخيراً، فإنّ حاجة لبنان الدائمة إلى العمالة الأجنبية، ولا سيما السورية، والتي ابتدأت في عصره الذهبي أواخر الستينات وأوائل السبعينات، مرتبطة إلى حد ما بهجرة أبنائه الكثيفة إلى المغتربات في فترة الحرب، حيثُ قدّرت إحصاءات الأمم المتحدة أن أكثر من 800 ألف لبناني، بين قاصر وبالغ، قد غادروا لبنان في فترة 1975 - 1990. ولو عاد نصف هؤلاء، سيبقى 10% من سكان لبنان في هجرة دائمة (400 ألف شخص)، يضاف إليهم الذين هاجروا خلال فترة 1991 - 2000. ولا بد من القول إن بمقدور العمالة السورية منافسة العمال اللبنانيين في المجالات نفسها، بالنظر إلى رخص المعيشة النسبي في سوريا، والذي يشمل معظم أوجه الاستهلاك (الخضر والفاكهة والملابس وبعض المفروشات والحاجات المنزلية)، باستثناء السيارات والبضائع المستوردة.

ورغم أن عدد سكان سوريا يفوق أربعة أضعاف سكان لبنان، فيما مساحتها تفوق مساحة لبنان بـ 18 ضعفاً، فإن حجم اقتصادها لا يكبر حجم الاقتصاد اللبناني بكثير. فأوجه العلاقة الاقتصادية بين البلدين ليست مرتكزة أساساً على العمالة الوافدة من سوريا إلى لبنان، بل على البضائع الكثيرة الرخيصة التي أصبحت متوافرة في السوق اللبنانية؛ وعلى منافسة الشركات السورية في المناقصات على المشاريع في لبنان، في القطاعين الخاص والعام. ويجب

معالجة هذه الصورة الكبيرة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وليس معالجة العمالة فحسب.

ورغم تشريع قانون الاستثمار رقم عشرة، الذي هدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في سوريا، فإنها ما تزال في بداية طريق الإصلاح الاقتصادي الذي يتابعه العهد الجديد في ظل الرئيس بشار الأسد. كما أن الاقتصاد الموجه ما يزال هو السائد في سوريا، فضلاً عن صعوبة تحويل العملات، وغياب النظام المصرفي العصري، ووجود قيود على انتقال البضائع والأشخاص، وغياب السلع الأجنبية من الأسواق، مقارنة بتوافرها البارز في لبنان، ولا سيما الاستهلاكية منها. فإذا كان هناك من حافز للتكامل الاقتصادي بين البلدين، فالطريق هو أن تحذو سورية حذو لبنان، وتعمل على تحرير السوق، وإطلاق القطاع الخاص وتنشيط الطبقة الوسطى.

يتضح ممّا سبق أن إشكالية العمالة الأجنبية في لبنان هي في جانبها القانوني والشرعي؛ وأن المذنب، في هذه الحالة، هو جشع رب العمل اللبناني الذي يحقق وفراً قدره 1،2 مليار دولار. والمطلوب هو وضع رقابة صارمة على ممارسات أرباب العمل في السوق، عبر أجهزة وزارة العمل، لكي ينضبط الوضع، ويتم تسجيل العمال الأجانب وشرعنتهم. ومن ناحية أخرى، يجب العمل على إلغاء التمييز العنصري في سوق العمل اللبنانية، عبر توحيد الأجر اليومي للعامل؛ فلا يستفيد أرباب العمل من الفارق بين العامل اللبناني ومثيله الأجنبي، في أداء المهمة نفسها.

10. اقتصاديات لبنان وسوريا: مؤشر الحرية الاقتصادية

نشر «معهد فرايزر للبحوث الاقتصادية»، في كندا، تقريراً عن الحرية الاقتصادية للعام 2000، تناول 123 دولة، بعد أن تعاون مع 50 مركزاً للأبحاث، ومع مؤسسات علمية من مختلف أنحاء العالم. وهذا التقرير الشهير يصدر مرة كل خمس سنوات صدوراً منتظماً منذ 1970. وهو يحتوي أيضاً، على مؤشرات عن الحرية الاقتصادية في إحدى عشرة دولة عربية.

ويتبيّن أن الدول العربية تقع في مراحل متفاوتة من توفير الحرية الاقتصادية حيث احتلت دول الخليج مراكز متوسطة دون المركز الخمسين (على 123) فيما احتل لبنان المركز 60، ومصر 62، وتونس 70، والأردن 78، والمغرب 82. وفي المقابل، انحدرت كل من سوريا والجزائر إلى أسفل القائمة، لتحتلّا المركزين 112 و117.

أما الدول التي احتلت المراكز الأولى في العالم، فهي: هونغ كونغ، سنغافورة، نيوزيلاندة، الولايات المتحدة، ايرلندا، كندا، أستراليا، هولندا، لوكسمبورغ، سويسرا، الأرجنتين.

وهناك 12 دولة وردت في أسفل القائمة، تعتبر الأسوأ في الحرية الاقتصادية؛ وقد احتلت المراكز من 112 إلى 123، وهي: سوريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، ألبانيا، الكونغو، بوروندي، الجزائر، غينيا بيساو، مدغشقر، رواندا، سيراليون، الكونغو الديموقراطي، مينامار (بورما سابقاً). ومعظم هذه الدول تعتبر الأفقر في الكرة الأرضية، بمقاييس الأمم المتحدة والبنك الدولي، ومنها سيراليون وغينيا بيساو.

معنى المؤشر

يستند المؤشر إلى 23 مقياساً تتلخّص بالعناوين الآتية: حجم الحكومة

بالنسبة إلى الناتج القومي، الهيكلية الاقتصادية وحرية السوق، السياسة المالية واستقرار الأسعار، حرية تحويل العملات ونقلها، الملكية الخاصة واحترام العقود التجارية، حرية التجارة مع الدول الأخرى، حرية التبادل في الأسواق المالية. ويقول التقرير إن عالم اليوم، مقارنة بالعام 1980، أصبح أكثر حرية في المجالات الاقتصادية. فنسبة التضخم انخفضت، في العالم، من معدل 14,5% عام 1980، إلى 5,8% عام 1997، في حين انخفضت التعرفة الجمركية على البضائع المستوردة، من معدل قدره 27% إلى 12% في الفترة نفسها. أما حجم التبادل التجاري، فارتفع كنسبة من الدخل القومي، في كل الدول، ليبلغ 43%. كما انخفضت الضرائب في مختلف أنحاء العالم وخففت القيود والإجراءات الرسمية. كذلك انخفضت أسعار الفوائد والعملات. وفي المقابل بقي حجم الحكومة والإدارة العامة ونسبة تدخّلهما في الاقتصاد، على ارتفاعهما، بسبب البرامج الاجتماعية في الدول الصناعية، وبسبب الاقتصاد الموجّه في معظم الدول النامية.

ومن ناحية أخرى، أثبتت الدراسات الإحصائية المفصّلة أن الدول، التي تحترم الحريات الاقتصادية، تتمتع، عادة، بأداء اقتصادي أفضل، وبتنمية اقتصادية وبشرية مزدهرة. إذ إن هناك ترابطاً وثيقاً بين المستوى الاقتصادي والحرية الاقتصادية التي كلما ازدادت، كان مستوى الرفاهية أفضل. فالإنسان، في الدول الأربع والعشرين الأكثر حريّة يزيد معدّل عمره 20 سنة، عن الإنسان في الدول الأربع والعشرين الأقل حرية. كما أن الدخل الفردي الوسطي في الدول الأربع والعشرين الأكثر حريّة يتجاوز 18000 دولار، مقارنة بـ 1700 دولار، الدخل الفردي في الدول الأربع والعشرين الأقل حريّة.

الدول العربية

سنورد في ما يلي ملخّصاً يتضمّن المقاييس المعتمدة، للوصول إلى مؤشّر الحرية الاقتصادية في البلدان العربية، والتي تحتسب من الرقم صفر (انعدام الحرية) إلى الرقم عشرة (حرية كاملة):

– **مقياس حجم الحكومة**: وهو يتطرق إلى التدخّل الرسمي في القطاع الخاص، وحجم البيروقراطية، والقيود المفروضة على الأفراد والمؤسسات. وهذا المقياس يراوح في الدول العربية بين 6 و8,6 من عشرة.

– **مقياس حرية السوق**: وهو يتعلق بالهيكلية الاقتصادية، واستعمال السوق كمحرّك للحياة الاقتصادية: فهل تتم عمليات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار بمبادرة الحكومة وسيطرتها؟ وهل تتولّى الحكومة عملية توزيع الموارد البشرية والمالية في البلاد؟ أم تترك الأمر للقطاع الخاص وللمبادرة الفردية؟ في هذا المقياس، حصلت الدول العربية على علامات منخفضة، في حين وصلت علامات بعضها إلى أدنى درجة. فقد راوحت علامات مصر والأردن والمغرب من 2,1 إلى 2,5 من عشرة، في حين هبطت علامة الجزائر إلى 1,9 من عشرة، وعلامة سوريا إلى الصفر، وهو أسوأ علامة بهذا المقياس؛ وقد نالته أيضاً توغو وجمهورية إفريقيا الوسطى. ولم تكن إيران، في ظل الجمهورية الإسلامية، أفضل حالاً من بعض جاراتها العربيات، حيث حصلت على علامة 2,3 من عشرة. أما دول الخليج ولبنان، فقد ارتفعت علاماتها إلى معدل راوح بين 5,4 و8,4 من عشرة.

– **مقياس حرية نقل العملات وتحويلها**: وهو مؤشّر ممتاز في دول الخليج ولبنان، إذ وصلت علاماتها فيه إلى معدل 9 و10 من عشرة، في حين انخفض إلى ما دون الخمسة في المغرب وتونس والأردن. أما في سوريا، فكانت العلامة 1,4 من عشرة؛ وفي الجزائر، صفراً.

– **مقياس السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات للسيطرة على التضخم واستقرار الأسعار**: وهو يراوح بين 7,6 و9,4 في الدول العربية.

– **مقياس حقوق الملكية واحترام العقود**: وهو ما يعوّل عليه المستثمرون الأجانب في الدول الصناعية، إذ يوحي إليهم بمقدار احترام الدول المضيفة لاستثماراتهم وممتلكاتهم، قبل أن يعزموا الأمر على دخول سوقها. وهنا احتلت دول المغرب العربي مراتب جيدة (8,5 من عشرة)، ربما بسبب تراثها الاستعماري الطويل، وترسّخ شروط الملكية، والعقود التجارية في تقاليدها.

وهذا ينطبق على دول الخليج التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الدولي، منذ الستينات، واجتازت الكثير من شروط العولمة. أما سوريا، فكانت علامتها الأكثر انخفاضاً إذ نالت 6,9 من عشرة.

ـ **مقياس حرية نقل البضائع والخدمات:** وهو مقياس كانت فيه مصر الدولة العربية الأقل حرية، إذ نالت 3,8 من عشرة، تليها الجزائر، التي نالت 4,7 من عشرة؛ والمغرب الذي حصل على 5,3 من عشرة، والأردن الذي حاز 6,7 من عشرة.

وكانت سوريا أفضل حالاً، إذ نالت 6,9 من عشرة. لكن دول الخليج كانت الأفضل بمعدل 8 إلى 8,9 من عشرة، في حين نالت جارتها إيران علامة منخفضة في هذه الحرية، حيث بلغت 4,8 من عشرة.

ـ **مقياس حرية الأسواق المالية وتحرّك الرأسمال:** وفيه، كانت سوريا هي الأسوأ بين الدول العربية اذ كانت علامتها 0,2 من عشرة. وهذه العلامة قريبة من تلك التي نالتها أكثر الدول انغلاقاً وانعداماً للحرية الاقتصادية بحسب التقرير، تليها الجزائر، التي حازت 0,7 من عشرة. أما علامات باقي الدول العربية، فراوحت حول 7,4، ممّا يشير إلى قيود عديدة على تحرّك الرأسمال، وضعف السوق المالية الفاعلة، بالمعنى الاقتصادي المتطوّر، أو غيابها.

ومقارنة بهونغ كونغ التي حصلت على المرتبة الأولى وكان معدلها الوسطي 9,4 من عشرة، فقد كان معدل مقياس سوريا العام 4,4؛ ومصر 6,6؛ ولبنان 7,2؛ والكويت 7,5؛ والبحرين 7,9؛ والأردن 6,1؛ والمغرب 6,0؛ وعُمان 7,6؛ وتونس 6,3؛ والإمارات 7,2. أما الجزائر، فكان معدلها الوسطي 4,1 من عشرة. ويشار إلى أن دولتين من أفقر دول العالم، هما تشاد ومالي، قد حصلتا على معدّل وسطي هو 4,7 من عشرة، وهو متدنٍّ جداً، في أي حال؛ ولكنه أعلى مما حصلت عليه سوريا والجزائر.

ويعتقد البعض، كالعادة، أن هذه المقاييس ـ المؤشرات، هي من ابتكار

الغرب؛ وأن المسألة هي نسبية، وتتوقّف على كيفية النظر إلى معنى الحرية. كأن يقول البعض أن النظام الديموقراطي لا يصلح للدول العربية، ولا يلائم تقاليدها. ولكن، في الصراع الفكري القائم بين سيطرة الدولة على موارد البلاد وحرية السوق والاقتصاد المنفتح، تتفق معظم دول العالم على أن النظام الاقتصادي الحر قد انتصر اليوم، بعد سقوط جدار برلين، ومعه المنظومة الاشتراكية التي أصبحت دولها «عالماً ثالثاً» في القارة الأوروبية، يستغلّه الاتحاد الأوروبي كمصدر لليد العاملة الرخيصة، والصناعات التحويلية. كما أن الإله «الماوتسي» سقط في الصين، التي تحولت إلى مشاريع رأسمالية مشتركة مع الدول الصناعية الكبرى.

ولعل، في حصول هونغ كونغ على المرتبة الأولى، وهي مدينة انضمت حديثاً الى الصين، درساً كبيراً للحكومة الصينية واتجاهاتها المستقبلية. وفي الدول الصناعية الكبرى، كالولايات المتحدة الأميركية وألمانيا واليابان، لم يعد هناك قوس قزح إيديولوجي، كما هي الحال في بعض الدول العربية؛ ذلك أنها، على الرغم من تعدّد الأحزاب السياسية، متّفقة على سيادة السوق الحرّة.

وبفوز النظام الحرّ في العالم، أعلن المفكّر الأميركي فرنسيس فوكوياما «نهاية التاريخ» بانتصار الرأسمالية واقتصاد السوق.

واليوم، قد ترغب بعض الدول في محاربة هذا التيار، الذي أصبح له اسم مرادف هو «العولمة». وقد تجد أنّه لا بد من محاربة الاستعمار الجديد. وهي لم تخرج من الخندق الذي حافظت عليه منذ استقلالها قبل نصف قرن، ولا تعرف وسيلة أخرى للتعاطي مع تحديات العصر، سوى الثورة والعنف. ولكن الأرقام واضحة في المؤشرات. ولبنان الصغير ينتج ما يعادل الناتج المحلي القائم لسوريا، التي تزيده سكاناً ومساحة بأضعاف مضاعفة. وهذا ينطبق على هونغ كونغ وتايوان مقارنة بالصين الكبرى. وإذا غاب المؤشر عن العراق، فذلك لأن بغداد غرقت في حروب دموية، منذ العام 1980. وأصبح دخلها القومي لا يزيد على 20 مليار دولار أميركي سنوياً، في حين يُفترض أن يساوي

إنتاج المملكة العربية السعودية، أي ما يزيد على 140 ملياراً. وربما حان الوقت لينهار جدار برلين العربي. ولكن هذا ينتظر تحسّناً، على جبهة الحريات السياسية أيضاً.

جدول رقم 1: الأفضل والأسوأ

الأفضل		الأسوأ	
هونغ كونغ	1	سوريا	112
سينغافورة	1	إفريقيا الوسطى	113
نيوزيلاندا	3	ألبانيا	113
الولايات المتحدة	4	جمهورية الكونغو	115
المملكة المتحدة	5	بوروندي	115
ايرلندا	6	الجزائر	117
كندا	7	غينيا	118
أستراليا	8	مدغشقر	119
هولندا	9	رواندا	120
لوكسمبورغ	9	سيراليون	121
سويسرا	9	الكونغو الديمقراطية	122
الأرجنتين	12	منيامار (بورما)	123

Fraser Institute, Vancouver, Canada, 2000

جدول 2: مؤشر معهد فريزر للحرية الاقتصادية (2000) دول شرق أوسطية مختارة

البلد	إيران	إسرائيل	البحرين	عُمان	الكويت	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	تونس	الأردن	المغرب	سوريا	الجزائر
الرتبة	99	66	31	36	39	49	60	62	70	78	82	112	117
حجم الحكومة	8,5	4,7	7,1	7,2	6,0	6,1	5,5	8,6	7,6	7,6	7,0	7,5	6,8
بنية الاقتصاد واستعمال الاسواق	2,3	3,3	6,0	5,4	5,8	8,0	5,5	2,5	3,9	2,1	2,4	0,0	1,9
السياسة المالية واستقرار الاسعار	6,9	8,4	9,0	8,5	9,0	9,4	8,0	9,1	9,3	9,5	9,3	8,4	7,6
حرية استعمال عملات بديلة	2,5	7,4	10,0	10,0	10,0	10,0	9,0	7,5	4,7	4,9	4,8	2,9	0,0
البنية القانونية وحقوق الملكية	7,5	8,5	8,5	7,5	8,8	6,0	7,3	7,6	8,5	7,0	8,5	6,9	4,7
التبادل الدولي وحرية التجارة مع الأجانب	4,8	8,2	8,0	8,0	7,7	8,9	7,0	3,8	4,6	6,7	5,2	6,9	4,7
حرية تبادل رأس المال والأسواق المالية	4,0	4,9	7,0	7,1	5,2	5,8	6,9	5,7	6,7	6,4	5,1	0,2	0,7

العلامة من صفر إلى 10 (صفر الأقل حرية، و10 الأكثر حرية).

11. الاقتصاد الفلسطيني:
الامتداد الإقليمي

أحدثت الانتفاضة الفلسطينية، في أواخر العام 2000 وأوائل العام 2001، سلسلة من الزلازل في المنطقة، أضيفت إلى ميزان المجازفة السياسية في إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن؛ وأثّرت سلباً في اقتصاديات المنطقة. هذا الأمر قد يدفع الجميع إلى التوجه نحو الاعتدال. فقد تكون إسرائيل قد حقّقت نجاحاً باهراً في الميدان العسكري، حيث سجلت بورصة القتلى والجرحى سقوط 350 قتيلاً و15 ألف جريح فلسطيني، خلال الأشهر الأربعة الأولى من الانتفاضة، بينما لم يتجاوز عدد القتلى الإسرائيليين (غير العرب) الأربعين، والجرحى المئتين. ولكن هناك بورصة من نوع آخر قائمة على قدم وساق في هذه المواجهة غير المتكافئة عسكرياً. فالمواجهة الأخرى هي الحرب الاقتصادية التي تشير الدلائل إلى أن خسائر اسرائيل فيها هي أكبر من الخسائر الفلسطينية.

لقد قدّر المجلس الاقتصادي الفلسطيني أن الاقتصاد الفلسطيني قد تضرّر بقيمة 900 مليون دولار خلال 40 يوماً من بدء الانتفاضة، في 28 أيلول الماضي، في حين خسرت إسرائيل هذا المبلغ في قطاع السياحة فقط. لكن ثمة تساؤلاً يطرح نفسه عن جواز مقارنة الاقتصادَين الإسرائيلي والفلسطيني. ذلك أن اسرائيل بلد صناعي متطوّر يبلغ إنتاجه المحلي القائم 120 مليار دولار، بينما «فلسطين» تُعدّ، عملياً، مناطق جغرافية خاضعة للاحتلال الإسرائيلي، تتمتع بحكم ذاتي ضيق وبنية اقتصادية صغيرة، لا يتجاوز ناتجها المحلي القائم أربعة مليارات دولار.

وهكذا تصبح نسبة الخسائر الفلسطينية إلى الناتج السنوي 25% تقريباً، في حين لا تتعدى نسبة الخسارة الإسرائيلية الـ 5%، مقارنة بناتجها السنوي. لكن المقارنة لا تنتهي هنا، إذ إن الاقتصاد الإسرائيلي سيتأذى أكثر لو استمرت الأمور على ما هي عليه من انفجار حتى أواسط العام 2001.

لقد حدّد المجلس الاقتصادي الفلسطيني الخسائر، في الأسابيع الستة الأولى من الانتفاضة، كما يأتي: 300 مليون دولار خسائر في البنية التحتية وأضرار في الممتلكات؛ 100 مليون، خسائر في دخل السلطة الفلسطينية من التحويلات الإسرائيلية والتبادل التجاري والرسوم؛ 100 مليون دولار خسائر القطاع الزراعي؛ 260 مليون دولار، خسائر اليد العاملة الفلسطينية من جرّاء إغلاق أبواب العمل داخل إسرائيل، حيث كان يعمل 125 ألف فلسطيني من غزة والضفة داخل الخط الأخضر. وهناك خسائر متفرّقة قيمتها 220 مليون دولار، بسبب الحصار وفكّ روابط المناطق الفلسطينية، ناهيك بالتجويع والإفقار، وإغلاق المؤسسة التربوية والمرافق الاقتصادية، لآجال طويلة.

كما قدّرت وسائل الإعلام الفلسطينية الخسائر الفلسطينية اليومية بـ 19,5 مليون دولار، شملت كافة القطاعات المنتجة.

وإضافة الى الخسائر المباشرة، قدّر رئيس سلطة النقد الفلسطينية فؤاد بسيسو أن تكون «الخسائر غير المباشرة كبيرة جداً في المرحلة المقبلة، وخصوصاً على صعيد الاستثمارات وفرص النمو». وفعلاً، قرّر عدد كبير من المستثمرين تجميد المشاريع التي كانت قيد التنفيذ، والتي بلغت قيمتها 80 مليون دولار. كما أن الدول المانحة أوقفت مشاريع عدة، بسبب الحصار الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية.

وقدّرت وزارة الصناعة الفلسطينية خسائر القطاع الصناعي اليومية بخمسة ملايين دولار، أو 220 مليوناً، خلال 44 يوماً. وهناك أزمة استيراد المواد الخام التي تشكّل 75% من المواد المصنّعة. ذلك أن إسرائيل أغلقت المرافىء والمطارات، وحاصرت المناطق الصناعية؛ فانخفض العمل إلى 20% من الطاقة الإنتاجية.

ويؤكّد هذه الحقائق تحذير البنك الدولي في تقرير مفصّل (17 تشرين الثاني 2000) فحواه أن الحصار قد ألحق أضراراً فادحة بالاقتصاد الفلسطيني بلغت 210 ملايين دولار مشيراً، إلى أن استمرار الحصار، حتى كانون الأول

2000، قد يرفع الخسائر إلى 630 مليون دولار. أما إذا استمر الحصار حتى حزيران 2001، فالخسائر، في الناتج المحلي، ستبلغ 1,7 مليار دولار، أي أن الاقتصاد الفلسطيني سيتقلص إلى النصف تقريباً، خلال أقل من سنة على انطلاقة الانتفاضة في أيلول 2000. وهذا يثير التساؤلات حول قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النهوض مستقبلياً، إذ سيشبه وضعه الوضع اللبناني، فور انتهاء الحرب الأهلية عام 1990.

وفضلاً عن ذلك، فإن داخل الخط الأخضر، اقتصاداً فلسطينياً ثانياً لفلسطينيي 1948، الذين يشكّلون 20% من سكان إسرائيل، ويتعرضون للمقاطعة اليهودية التي تشمل بضائعهم وخدماتهم. فمعظم المؤسسات العربية داخل إسرائيل تعتمد على الطلب اليهودي، ويشكّل الزبائن اليهود 80% من مجموع الطلب على البضائع والخدمات العربية. ويلجأ أرباب العمل العرب حالياً، الى صرف العمال بالجملة، من جرّاء خسائرهم الفادحة.

وربما أدى التدهور الاقتصادي للعرب في إسرائيل إلى مزيد من العنف والتردّي الاجتماعي. وتعدّ مناطق الجليل وصفد المناطق الأكثر قابلية للانفجار الاجتماعي، جرّاء انهيار المؤسسات الاقتصادية العربية. كما أن التدهور الاقتصادي قد أصاب مصر والأردن، الدولتين العربيتين اللتين تربطهما بإسرائيل علاقات اقتصادية صناعية وسياحية. كذلك أصاب لبنان المتأثر بأجواء العنف في المنطقة. وأحد دلائل التأثر اللبناني خيبة الأمل التي أصابت القطاع السياحي والتي تمثّلت بضعف الإقبال على مباريات كأس آسيا في بيروت والمناطق، حيث وصف أحد التقارير الإعلامية (BBC) الملاعب بأنها كالمقابر، تصفر فيها الريح، في حين لم تسجّل فنادق العاصمة الأرباح التي كانت تتوقعها.

الاقتصاد الإسرائيلي

أما الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية، فمتعدّدة ومتشعّبة، لأن الاقتصاد الإسرائيلي متطوّر وبالغ التعقيد. فهناك أكلاف عسكرية مباشرة تبلغ 1,5 مليون

دولار يومياً، أي حوالي مئة مليون، خلال شهرين. وهناك انهيار مالي وتجاري في البورصة. كما أن قيمة الشيقل إزاء الدولار الأميركي إلى تدهور، فضلاً عن انحدار قيمة الصادرات إلى المناطق الفلسطينية. كذلك بلغت الخسائر الناجمة عن فقدان اليد العاملة الفلسطينية داخل إسرائيل 600 مليون دولار. وخسر القطاع السياحي بمفرده 900 مليون دولار. وعلى صعيد السياسة المالية، فقد ارتفع مؤشّر التضخّم المالي لأول مرة، منذ سنوات، بينما لم يقدر المصرف المركزي على مواصلة حملة خفض سعر الفائدة. وبسبب الوضع المتأزّم، لم تستطع إسرائيل الحصول من واشنطن على مبلغ 800 مليون دولار كانت تتوقّعه، لقاء انسحابها من لبنان.

السياحة

يتوقّع للقطاع السياحي الإسرائيلي أن يتعرّض لصدمات عنيفة في المستقبل القريب. ففي حين بلغت نسبة إلغاء الحجوز، خلال شهر تشرين الأول، الثلث تقريباً، يتوقع أن ترتفع إلى 80%. وهذا يؤثر في الرحلات الإقليمية الجماعية التي تشمل الأراضي الفلسطينية (خصوصاً بيت لحم ورام الله والقدس الشرقية) والأردن ومصر. وكان متوقعاً أن يزور إسرائيل عام 2000 والعام الذي يليه ثلاثة ملايين سائح؛ ذلك أن تجهيز الرحلات الجماعية في أميركا وأوروبا يستغرق تسعة أشهر. فلو استتب الأمن خلال أيام، فإن الازدهار لن يعود قبل أواخر 2001 (هآرتس 19 تشرين الأول 2000).

وفي مؤتمر للسياحة العالمية في لندن (15 تشرين الثاني 2000)، ذكر وزير السياحة الفلسطينية «أن السياحة الإسرائيلية قد تضرّرت بنسبة 90%، في حين وصلت إلى الصفر في المناطق الفلسطينية. وحققت إسرائيل أكثر من أربعة مليارات دولار في هذا القطاع عام 1999. وزارها 3,8 ملايين شخص. ومن المتوقع أن تبلغ الخسائر لهذه السنة الثلث تقريباً». ثم إن هناك علاقة عضوية بين القطاع السياحي الفلسطيني والقطاع السياحي الإسرائيلي، لأن حصار المناطق الفلسطينية وقصف المنشآت السياحية، من فنادق وكازينوهات، يعنيان

تقلّص عدد الزوار إلى المناطق الفلسطينية؛ وتالياً، غياب من ينوي زيارة المراكز المسيحية في الضفّة.

السوق المالية

على الصعيد المالي، كان مصرف إسرائيل المركزي يتّبع برنامجاً زمنياً لخفض سعر الفائدة. لكن، منذ أواخر تشرين الأول 2000، فشل في تحقيق الخفض ضمن البرنامج، وسط ارتفاع سعر المجازفة من 80 نقطة أساس، إزاء الفائدة الأميركية، إلى 250 نقطة أساس حالياً، وهي تشكّل الفارق بين 6,5% (اميركا) و8,3% (إسرائيل).

هذا يعني أن إسرائيل عاجزة تماماً عن خفض فائدتها لشهور عدّة مقبلة، وسط أجواء هجرة الرأسمال من الشيقل باتجاه الدولار الأميركي. وهذه الظروف تصيب، من البورصة الإسرائيلية، الأسهم الجارية التي انخفضت هي الأخرى، كما انخفضت أسعار سندات الخزينة الإسرائيلية التي كانت عامل فخر واستقرار للنظام المالي الإسرائيلي.

قد يخسر الفلسطينيون كثيراً وتتعمق معاناتهم في جو تقلّص اقتصادهم الى النصف، لكن الوقت ليس في مصلحة إسرائيل المتعددة النشاط، ذلك أنها، منذ سنوات، تتحوّل الى اقتصاد الخدمات المرتبط بالأمن في الدرجة الأولى. ويشكّل استمرار الانتفاضة حتى ربيع 2001 انكماشاً اقتصادياً اسرائيلياً، بل انهياراً. وهذه حال لم تشهدها منذ تأسيسها عام 1948، حيث كانت فترات ازدهارها ترافق حروبها مع العرب.

من يتألم أكثر؟ الفلسطينيون بالطبع. ولكن من سيسحب يده من بين أسنان الآخر؟ هذا هو السؤال.

في ظل غياب اقتصاد فلسطيني فاعل ونشيط، وحركة مفاوضات بنّاءة بين إسرائيل والفلسطينيين، تتعمق المجازفة السياسية المضرّة بالاقتصاد في لبنان ودول المنطقة؛ وتنتظر الملفات الاقتصادية شروطاً أفضل في أجواء الشرق الأوسط.

12. المجازفة السياسية في الاقتصاد اللبناني (1): الاستثمارات والأمن الداخلي والإقليمي

طغى الموضوع الاقتصادي هذه السنة على ما عداه، في بلد أدمن السياسة منذ نصف قرن. فحتى عندما سيطرت المدافع في سنوات الحرب، لم يتدهور الوضع المعيشي إلى وضع مأساوي يصدع الناس، ويحرّك الرأي العام، كما هو حاصل اليوم. وكان للملف الاقتصادي دوره في بلورة نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة. هناك تداول حول «الروشتة» الناجعة لمعالجة الوضع الاقتصادي، وثمة آراء علميّة وأصوات خبيرة تدلي بدلوها لطرح التشخيص واقتراح الحلول. وهذا ما استصرحته الصحف في صفحاتها الاقتصادية. وليس هناك ما نزيد على الحلول والاقتراحات والتشخيصات. ولكن، إذا قلبنا الوجه الآخر للمسألة، لوجدنا أن كل الاقتراحات والتحليلات، إنما تعرض أدوات «اقتصادية» للعلاج. وهنا نرى الموضوع من منظار آخر، هو «أن الحل يكمن في جذب الاستثمارات. وهذا يتطلب حلاً أمنياً في الدرجة الأولى».

الأمن والرغيف

لقد أنفقت الحكومة اللبنانية، منذ عام 1992، مبلغ 20 مليار دولار، أو يزيد، على تعمير البنية التحتية، بحيث لم يبق سوى «هجمة» المستثمرين الأجانب لتعيد إنتاج بحبوحة أواخر الستينات وأوائل السبعينات. وعامل الأمن، هو وحده، كفيل بنسف كل جوانب الاستثمار، مهما تكن ممتازة وحديثة ومغرية. كما أن الدولار لا يتعايش مع المجازفة السياسية إلا ضمن هامش ضعيف، بل يذهب إلى البلدان المستقرّة التي تؤمّن مقداراً من الأجواء المطمئنة التي تدرّ عليه مردوداً أكيداً. وحتى نبقى في واقع اليوم، سنستعرض المنظر الذي يراه المستثمر الأجنبي، سواء أكان عربياً خليجياً، أم أوروبياً، أم لبنانياً مغترباً، أم أميركياً. ونحدّد الرؤية في السنة الحالية.

* في الفترة الممتدة بين رأس السنة وشهر أيار 2000:

ـ هجمات إسرائيلية هائلة بالطائرات الحربية والصواريخ على كل الأراضي اللبنانية، وقرب بيروت، وعمليات عسكرية ومواجهة في جنوب لبنان، وحرب استهدفت البنية التحتية والمنشآت المدنية.

ـ عصابات إرهابية مسلّحة تواجه قوى الأمن في الجبال شرق طرابلس وفي العاصمة بيروت.

* في الفترة الممتدة من أيار 2000:

ـ توجيه الخارجية الأميركية نصائح إلى الرعايا الأميركيين بعدم السفر إلى لبنان والتجوّل فيه، مما يغذّي فورة عوامل قرارات الاستثمار بشكل سلبي.

ـ استمرار الوجود المسلح الكثيف في مناطق الجنوب للقوى غير النظامية (وهذه نظرة لا تستسيغها أبداً الدوائر الغربيّة والمستثمرون على أنواعهم، إلى أي جنسيّة انتموا).

ـ وجود جزر أمنية ومسلّحة داخل المخيمات الفلسطينية، خارجة عن سلطة الدولة المركزية.

ـ استمرار حاجة لبنان إلى مرابطة جيش حليف على أرضه منذ عام 1976.

هذا الوضع القائم منذ أيار 2000 يراه المهتمون بالاستثمارات وحركتها؛ وتعكسه وسائل الإعلام؛ وتدوّنه السفارات. وكان يكفي تقرير مصور واحد من الـ CNN، عن التراشق بالرصاص بين مسلحين وقوى الأمن في كورنيش المزرعة في شهر كانون الثاني 2000، ليعيد إلى أذهان الأميركيين وغيرهم، ذكريات الحرب الأهلية ورعبها، وليلحق كبير الأذى بقرارات الاستثمار، وخصوصاً وأن المراقبين في منطقة «وول ستريت» في نيويورك، وفي واشنطن كذلك، يولون هذه الأمور اهتماماً كبيراً، ولا سيما بعد أن تصدر تقارير دولية موجّهة إلى المستثمرين تتضمن خرائط لدرجات المجازفة الاقتصادية حول العالم، ورسوماً ترمز إلى البلدان التي تعاني أزمات تتعلق بالأمن، وخصوصاً

انعدامه. وبالعودة إلى العوامل المستمرة منذ أيار 2000 للقوى المسلحة اللبنانية غير الشرعية (الجزر الأمنية في المخيمات والقوى النظامية غير اللبنانية)، نجد أنها متعلّقة بالوضع الإقليمي، وتحديداً بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهي تعني استمرار المجازفة السياسية للمستثمرين وعزوفهم عن الاستثمار في لبنان.

أكل «الكاتوه» الأميركي

هناك مثل أميركي ينطبق على الوضع اللبناني يقول: «لا يمكنك أخذ الحلوى، وأكلها أيضاً». فلبنان يريد أن يلتزم عهوده الاقليمية، وخصوصاً معاهدة الأخوة والصداقة مع سوريا ووحدة المسارين، ومعهما استمرار العمل المقاوم ووجود جزر أمنية في المخيمات. ويريد، في الوقت عينه، أن يكون، كأي بلد أوروبي غربي، من حيث الاستثمارات والنمو الاقتصادي ومستوى المعيشة لأبنائه: أي أنه يريد ارتباطاً إقليمياً عميقاً ورغبة في اللحاق بالغرب. وثمة رسالة أميركية واضحة إلى لبنان أن لا استثمارات ولا معونات ولا تغيير في «الستاتيكو»، قبل نزع سلاح القوة غير النظامية في الجنوب، وإبداء رغبة في السعي إلى السلام مع إسرائيل. وهذه الرسالة موجودة منذ ما قبل الانسحاب الإسرائيلي في أيار 2000؛ وهي تتلخص بدعوة الجيش اللبناني إلى تسلّم مهمات الأمن على الأراضي اللبنانية بكاملها. وما يحتاج إليه لبنان، في نظر بعض اللبنانيين أيضاً، هو فك ارتباطه بقضايا الشرق الأوسط وانصرافه إلى بناء قوته الذاتية الاقتصادية والمالية. ولعل هذا ما أدّى إلى أحداث عام 1975، إذ إن فريقاً آخر من اللبنانيين فضّل الانتماء إلى مسائل المنطقة، وربط مصير البلاد بتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولعل لبنان حقق دورة كاملة أعادته إلى النقطة التي انطلق منها، وهي الرقص على معزوفة البطل القومي والثري البورجوازي في آن.

في السياحة أيضاً

ثمة مسألة أخرى، خارج مسألة جذب الاستثمارات، هي مسألة جذب السياح. فقد زار المؤلّف اليونان قبل عامين، وقرأ في كراريس السياحة اليونانية

أن عدد زوار اليونان قد تجاوز 10,5 ملايين عام 1998. ولاحظ أن المؤهلات السياحية اللبنانية تضاهي، إن لم تكن أفضل، مؤهّلات اليونان.

وفي المقابل، لم يبلغ عدد السياح في لبنان، في الفترة نفسها، نصف مليون، في وقت توقعت فيه دراسات الحكومة اللبنانية أن يبلغ هذا ثلاثة ملايين، بل أكثر. وهكذا بقيت المنشآت العمرانية الضخمة، كالمطار والأسواق والبنى التحتية، تنتظر الوفود السياحية والتجارية التي لا تأتي. وفي المقابل، تجذب دبي التي لا تملك مقومات لبنان، الزوار بالملايين. ونخلص في التحليل النهائي إلى الحقيقة التالية: إمّا أن يبقى لبنان رهينة الوضع الإقليمي، فيخسر المساعدات الأجنبية، والاستثمارات والسياح، أو يتجه للانضمام إلى السوق الرأسمالية التي لها شروط لا تقتصر على الشروط الاقتصادية التي قطع لبنان شوطاً كبيراً في تطبيقها، بل تشمل الشروط الأمنية التي تلائم حاجات رأس المال الدولي. والواضح أن من الشروط المبطنة التخلي عن الالتزامات القومية والعقائدية والتاريخية، في مقابل تحقيق قفزات في التطور الاقتصادي، وسداد الديوان، ومحو البطالة، وإزالة أسباب الهجرة.

إن كل ما قاله الخبراء كان في مكانه. وكان من الضروري أيضاً إضافة هذه المداخلة عن الجانب الأمني من الاستثمارات. إذ يكفي النظرة إلى مقومات العراق الجبّارة ووضعه الاقتصادي، ومقومات السعودية ووضعها. ذلك أن الإمكانات لا تكفي وحدها في هذه القارة الكونية.

في سنوات الحرب، كان اللبناني يعتبر الوضع آمناً ما دامت القذيفة تسقط على بعد 50 متراً من منزله. ولكن انفجار لغم وضعته «الألوية الحمراء» في إحدى ضواحي روما عام 1978، أبعد السياح الأجانب، وأفقد ايطاليا جزءاً كبيراً من دخلها السياحي. من هنا استغراب المسؤولين اللبنانيين لتعليقات الأميركيين على الوضع في المنطقة. فالجانبان ينظران إلى الشيء عينه، ولكنْ كلّ بعدسته.

13. المجازفة السياسية في الاقتصاد اللبناني (2)

هل يعدّ ميثاق الطائف خطوة متقدمة على الميثاق الوطني للعام 1943؟ هل خلق أجواءً أفضل للازدهار الاقتصادي؟ هل تحاشى الأخطاء التي وقع فيها دستور الجمهورية الأولى لكي لا تتكرر؟ هل أدرك المؤتمرون في الطائف أن اتفاقهم يفضي إلى حل دائم لأزمة لبنان، وليس فقط إلى وقف الحرب؟ من أجل فهم هذه المسائل لا بد من تحديد سريع لأهم ما ورد في اتفاق الطائف ومقارنته باقتضاب مع الاتفاق الأهم في تاريخ لبنان الحديث، ألا وهو الميثاق الوطني للعام 1943.

أولاً، في المناخ السياسي العام:

جاء الميثاق الوطني عشية تحقيق استقلال لبنان، ليعبّر عن رغبة فريقين رئيسيين وطوائف عدة ومناطق مختلفة، في العيش سوياً تحت سقف دولة وعَلَم. وكان الجو السياسي وطنياً، رغم صيغته الطائفية. وفي المقابل، كان المناخ السياسي، لاتفاق الطائف عام 1989، مشحوناً بأجواء الحرب الأهلية الطويلة التي مزّقت البلاد وهدمتها.

ثانياً، من الناحية القانونية:

كان الميثاق الوطني عام 1943 خارج الدستور اللبناني المكتوب، حيث أن الدستور وُضع عام 1926، وعُدّل على مراحل قبل 1943؛ كما أن الميثاق نفسه كان، في أساسه، شفوياً، أو Gentlemen's agreement. ومن ناحية أخرى، كان ميثاق الطائف للعام 1989 مكتوباً ولا سيما في بنوده الإصلاحية. وأصبح دستوراً للبنان بأكمله، بما في ذلك توزيع الصلاحيات في الطوائف.

ثالثاً، من الناحية التاريخية:

إن روح الميثاق الوطني قد تلاشت مع مرور الزمن. واحتاج هذا التلاشي

إلى سنوات طويلة وصلت إلى العام 1975. أما ميثاق الطائف، وإن كانت روحه موجودة، فإن تطبيق قراراته قد تلاشى بسرعة فاقت سرعة غياب ميثاق 1943. فالميثاق الوطني كان جسراً مؤقتاً مرّت عليه الطوائف اللبنانية، وساعد على استيعاب المناطق، كما أملاه الميثاق الذي أصبح مقدّساً لا يقبل القيّمون عليه أي تغيير أو تطوير، حتى ولو كان هذا التحجّر على حساب تطوّر لبنان وشعبه ونظامه الديموقراطي.

رابعاً، في العروبة:

حدّدت قرارات الطائف عروبة لبنان واستقلاله في صورة نهائية، بعدما حصر ميثاق 1943 العروبة، كمسألة شكلية، بأنّ «لبنان ذو وجه عربي»، تاركاً التفسير بحسب انتماء المواطن الديني والقومي (فينيقي، لبناني، عربي، إسلامي، سوري).

خامساً، في الشأن الاجتماعي:

ذكر اتفاق الطائف الوضع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان، دون الخوض في التفاصيل. وهذه أول مرة في تاريخ لبنان الحديث يتم الاعتراف بوجود مشكلة معيشية في لبنان، وهي مشكلة أكثر جذرية من مشكلة التعايش بين الطوائف والمناطق.

سادساً، في التنمية الجغرافية المتوازنة:

إنّ توزيع الثروة على المناطق اللبنانية أمر ورد في مقررات الطائف؛ ولكنه غاب بسرعة مذهلة. وانحصرت المشاريع الحكومية في مناطق معيّنة تشمل العاصمة وبعض ضواحيها في محافظة جبل لبنان.

سابعاً، على الصعيد الطائفي:

هناك تغييرات أساسية مهمة، وذات أبعاد مختلفة، طرأت على الساحة اللبنانية والعربية والعالمية؛ وأثّرت بدورها في تطبيق دستور الطائف ونتائجه. فعلى الساحة اللبنانية، تغيّرت المعادلات السابقة المسيحية ـ الإسلامية

ديموغرافياً واجتماعياً. فالوفاق الماروني ـ السنّي، الذي برز عام 1943 دخله العاملان الشيعي والأرثوذكسي عام 1989 في الطائف. وعلى الساحة العربية، لم تعد مصر تمثّل الثقل العربي والبعد الوحدوي في لبنان، منذ اتفاق سيناء الأول عام 1975. وهذا ما أكّده غيابها الدائم طوال الحرب اللبنانية. وأصبحت سوريا صاحبة هذا الدور الذي تعزّز منذ العام 1980 وبداية الحرب العراقية ـ الإيرانية. ولعل هذا الوضع اليوم هو تصحيح لخلل تاريخي في ميثاق 1943 الذي تجاهل دور سوريا، الدولة الأقرب، في تكوين لبنان السكاني وتطوّره، ككيان مستقل، وكدولة، وكشعب يتفاعل مع محيطه. وعلى الساحة العالمية، غابت فرنسا وبريطانيا عن اتفاق الطائف؛ ولكنهما كانتا صاحبتَيْ الدور الأكبر في ميثاق 1943، الأولى كدولة منتدبة على لبنان قبل استقلاله، والثانية كدولة عظمى في الشرق الأوسط ساهمت عسكرياً في دحر حكومة فيشي المتعاملة مع النازية، واكتسبت حق التدخل في لبنان. وبالإضافة الى غياب فرنسا وبريطانيا عن الساحة اللبنانية، فقد انهار الاتحاد السوفياتي بعد سنة من اتفاق الطائف، لتبقى الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تؤدّي دور عرّاب الحل والربط في لبنان والمنطقة. وفي العام 1943، كان السُنّة والموارنة هم اصحاب الثقل المحلي، وكانت مصر وفرنسا وبريطانيا وروسيا اصحاب الثقل الاقليمي والعالمي. أما في اتفاق الطائف عام 1989، فقد دخل المعادلة الشيعة والأرثوذكس محليّاً، وسوريا وأميركا إقليمياً وعالمياً. فكثر اللاعبون المحليون وتقلّص عدد اللاعبين الخارجيين، ما زاد من المجازفة السياسية المضرّة بالاستثمارات والسياحة.

إن هذه الملاحظات السبع السريعة التي تناولت اتفاق الطائف ومقارنته باتفاق عام 1943، تسمح بنظرة مستقلة على أحداث السنوات العشر الأخيرة. فميثاق الطائف كان موزوناً ومتعادلاً بمعانيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من حيث النص. أما من ناحية التطبيق، فالموجود حالياً على الأرض يختلف عن النص؛ كما أن النتيجة التي وصل إليها لبنان عام 2000 ليست كما أوصى الاتفاق، بل إن الخطوات التي حدّدها الاتفاق لم تجد طريقها إلى التطبيق إلا نادراً. فقد سعى أهل السياسة في لبنان، حكماً ومعارضة، إلى تأطير العمل

السياسي بلغة وفاقية وخطاب سياسي تعايشي (حسن الجوار، بناء الوطن، العدالة الاجتماعية، دولة القانون، الخ) دون إجراءات عملية تنتقل من الشعار إلى الممارسة. فالحرب العسكرية أصبحت اليوم حرباً كلامية، في ظل خلافات حادّة مستمدّة من المدرسة التقليدية في السياسة اللبنانية التي تبحث بالكلام في العموميات والبديهيات ولا تدخل في التفاصيل. ومثال ذلك، أن الصحف اليومية تحفل بالتصريحات والمواقف عن الثوابت الوطنية التي لا يعارضها أحد، والتي تتكرر يومياً منذ عشر سنوات، دون حاجة؛ وكأن هناك خوفاً عليها، أو كأن من يكررها لا يؤمن بها أصلاً: فإذا كان الجميع متفقين على أن الطائفية خطر يفتك بالمجتمع اللبناني، فلماذا لم تولد الآلية الفعلية لوضع حد لهذه الآفة، كالتشريعات المدنية والمجلس الوطني لإلغاء الطائفية؟

أما بشأن السلام الأهلي، فإن لاتفاق الطائف إيجابيته في إنهاء الحرب اللبنانية، وهذا أعظم إنجازاته. ولكن هذا السلام يبقى هشاً، إذا لم يتم تعميمه على الساحة السياسية، وعلى الصعد الاقتصادية والاجتماعية. فالاتفاق طرح تنمية المناطق اللبنانية اقتصادياً واجتماعياً، تحت اسم الإنماء المتوازن؛ واعترف أن من مسببات الحرب التفاوت بين المناطق. كما طرح الاتفاق توحيد المناهج التربوية والكتاب المدرسي دون ان يعالج أحقية المواطن في التعليم كأحقيته في الماء والهواء.

وثمة مثال آخر على عموميات الاتفاق، هو طرحه لتبنّي النظام الاقتصادي الحر وتكريمه للمبادرة الفردية. ولكن هذا الطرح يبقى عمومياً. فلبنان كان نظاماً اقتصادياً حرّاً منذ نشأته في بداية القرن العشرين. والنظام الليبرالي يتغيّر من زمن إلى زمن، ومن بلد الى آخر. وهنا لم يتطرّق الاتفاق إلى تفاصيل هذا النظام. فهل هو كالسويد وفرنسا أو كأميركا؟ وهل يضمن الخدمات الاجتماعية كاملة، عن طريق نظام ضريبي تقدّمي متصاعد، أم أنه نظام حرّ متوحش يقارب نمط الإقطاع الاقتصادي الذي يسمح لمجموعة من المتمولين بالسيطرة على مقوّمات لبنان، كما حصل في نيكاراغوا في عهد سوموزا، أو كما يحصل اليوم في عدد من دول أفريقيا؟

وبالتطرّق إلى الشأن السياسي، نجد أنه على الرغم من محافظة اتفاق الطائف على حق الانتخاب والترشيح والحريات السياسية، في القول والمعتقد،

فإن العمل السياسي في لبنان لا يزال في مرحلة احتكارية لا تسمح للعمل الحزبي، بالمعنى الديموقراطي الغربي، بالازدهار. فمجلس النواب، وإن ظهرت فيه وجوه جديدة، فهو يستند إلى العقلية السياسية التي سادت قبل الحرب، وليس إلى تكتلات حزبية، وإن كانت تكتلاته الحزبية تكتّلات طائفية، في معظمها، تعكس الواقع اللبناني.

وهكذا يصبح الكلام عن الحرية السياسية مفرّغاً من مضمونه؛ وينحصر في هوامش ضيّقة، بحيث لا يسمح بظهور أجيال جديدة في المراكز الأولى؛ ويسمح بمضاعفة قوة الإكليروس الديني في الصراع القديم على السلطة، وليس على برنامج Plateforme سياسي، يتّبع الطريقة الأوروبية. ذلك أن العمل السياسي في لبنان ما يزال يستند إلى الأفراد والزعامات والتكتلات الطائفية، التي تنظم نخبها في أحزاب لا تختلف جوهرياً بعضها عن بعض.

ويفتقر لبنان، حالياً إلى ماكينة سياسية تنقل العمل السياسي من اطاره العمودي إلى اطاره الأفقي، بمشاركة شعبية عريضة، ليشكّل الطبقة الحاكمة، ويسمح بالانتقال إلى دولة القانون التي جعلها الرؤساء شعاراً بعيداً عن جيل الفولكلور السياسي.

أما صلاحيات الرؤساء التي كثر الكلام عنها، فهي زائغة، لأن الطائف لم يحددها بشكل كافٍ. فنرى، في عهد الرئيس السابق الياس الهراوي، أن موقع رئيس الوزراء رفيق الحريري كان أقوى من موقع رئيس الجمهورية؛ فساهم الرئيس الهراوي، بذلك، (من حيث لا يدري ربما) في تهميش، أو في «إحباط» جيل مسيحي خارج من الحرب. بعد ذلك، نرى قوة موقع رئيس الجمهورية إميل لحود. والفرق بين العهدين هو فرق بين الأشخاص؛ ذلك أن النص لم يتغيّر. قال المفكر الإيطالي باريتو: «إن وجود فئة من السياسيين ذات مصالح تاريخية عميقة وذات خبرة في المكر والدهاء تسخّر مصالح الوطن من أجل مصالحها الخاصة، يؤدّي الى إفشال أفضل الأنظمة السياسية وأفضل الاتفاقات الموزونة؛ وينهي الأمر بتدمير النظام الديموقراطي لأي مجتمع، بصرف النظر عن النصوص العادلة، ومبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة بين المواطنين» (Pareto, Political Elites).

14. المجازفة السياسية في الاقتصاد اللبناني (3):
الإشكال الاجتماعي

ننطلق، في تحديد الإشكال الاجتماعي في لبنان، من مظاهر الحياة اليومية. فعلى سبيل المثال، أطلق مسلحون تابعون لنائب في مجلس النواب الرصاص على أوتوبيس تابع للنقل العام، في خلاف حول أفضلية المرور. وهذا الحادث ليس منعزلاً عن سياق الحياة الاجتماعية والاقتصادية اللبنانية؛ ليس أول حادث أوتوبيس من نوعه في تاريخ لبنان الحديث، رغم أن الحادث الأول الذي حصل قبل 25 عاماً يختلف، في بعده السياسي، عن هذا الحادث الذي وقع عام 1999. كما أنه ليس منعزلاً عن السيول التي تجرف الأحياء الشعبية في بيروت، بعد كل عاصفة.

وفي العام 1997 قام رئيس وزراء لبنان، وكان رفيق الحريري آنذاك، بزيارة كندا، يرافقه وفد وزاري وطاقم بشري متنوع. وعلى هامش الزيارة، كان لي حديث مع وزير الاقتصاد آنذاك ياسين جابر، وسؤال عن الوضع المعيشي للطبقات الدنيا. فعلّق بأنه، لدى خروجه من فندق «شاتو لورييه» في أوتاوا عاصمة كندا، شاهد مواطنين كنديين بملابس جميلة يحملون حقائب العمل، وينتظرون الأوتوبيس بهدوء ونظام. وأضاف أن اللبناني يتحاشى استعمال الأوتوبيس، بصرف النظر عن مستوى دخله. وتطرّق جابر إلى مشاهدات أخرى، منها أن اللبناني يتطلّع إلى أحدث الملابس وأغلاها ثمناً، رغم توفّر ملابس بأسعار زهيدة في السوق.

في بيروت، يصل المرء، إذا ركب الأوتوبيس، إلى مرحلة المجازفة بحياته والموت برصاص المرافقين وركاب السيارات الفخمة. وسنحاول، هنا، درس الفوارق بين المواطنين الكنديين الذين شاهدهم الوزير في أوتاوا، والمواطنين اللبنانيين الذين ركبوا الأوتوبيس في بيروت.

ففي الوقت الذي يمتلك فيه أعضاء مجلس النواب في لبنان امتيازات لا حدود لها، تجعلهم، بعددهم الذي لا يتجاوز الـ 128 شخصاً ظاهرة لافتة في شوارع بيروت الكبرى التي تضم نصف سكان لبنان، يبلغ عدد النواب في البرلمان الكندي 300، يضاف إليهم 100 عضو في مجلس الشيوخ. ولا يتمتع هؤلاء بأي امتيازات، على أساس أنهم في خدمة الشعب؛ كما أنهم لا يركبون سيارات، ذات أرقام مميزة، بل سيارات ذات لوحات عادية. فهم كسائر المواطنين، لا يرافقهم حراس ومسلحون، ولا يحق لأي كان باستثناء الشرطة الفدرالية وشرطة المدينة اقتناء السلاح. ولعل امتيازات النائب في لبنان مشابهة لتلك التي يتمتع بها سكان المستوطنات في الضفة الغربية، أو رعاة البقر في الغرب الأميركي، يوم لم يكن يكفي أن يحمل «الشريف» السلاح، بل كان كلّ ذكر بالغ يشدّ حزاماً فيه مسدس ضخم ورصاصات مرصوفة.

وفي أوتاوا، كما في سائر المدن الكندرية، تُعطى الافضلية دوماً للأوتوبيس، لأن نظرية بلدية المدينة تقول بأن أصحاب السيارات الخاصة يجب أن «يعاقبوا» لاستعمالهم سياراتهم الخاصة في التنقل، لأنهم، بذلك، يساهمون في التلوّث والازدحام والاختناق، بينما «يكافأ» ركاب الأوتوبيس، بحصولهم على أفضلية السير. كما أن، على الطريق الرئيسية، خطّاً مخصصاً لاستعمال الأوتوبيس فقط. وهذه ليست حال الأوتوبيس في بيروت، حيث يعاقب المواطن، الذي يستعمله، بنظرة دونية يلقيها المجتمع عليه، وبإلحاح المواطنين على اقتناء مليون وخمسمائة ألف سيارة في بلد لا يتجاوز عدد سكانه الأربعة ملايين، بمن فيهم المقيمون والأجانب.

ويزداد التلوّث بإصرار السائقين على استعمال بوق السيارة (الزمور)، في ساعات الليل والنهار، بسبب وبلا سبب. وهكذا يجتمع ثاني أوكسيد الكربون المتولّد من احتراق بنزين السيارات، وضجيجُ السير وازدحامه، والأبواق الكثيرة، على رقعة تمتد تسعة كيلومترات ممتلئة، حتى الثمالة، بالسيارات، لتشكّل واحدة من الكوارث البيئية.

تسعير السيارات خارج السوق

لدى البحث عن الحلول لأزمة بيروت، يصل المرء إلى اقتراح زيادة سعر البنزين، فتتقلّص الرحلات التي تحتاج إلى استعمال السيارة؛ أو زيادة الرسوم على اقتناء السيارة (ميكانيك، وتسجيل، وغيرها)، فيتقلص عدد السائقين؛ أو زيادة الضرائب على شراء السيارة، وخصوصاً رسوم الاستيراد (رغم انخفاضها في نهاية العام 2000)، فيقل عدد السيارات في طرقات العاصمة. وترافق ذلك حملات دعائية لمصلحة النقل المشترك، لإقناع المواطنين بترك سياراتهم في البيت واستعمال الأوتوبيس في الذهاب، إلى العمل، فضلاً عن حملات التوعية حول مساوىء الازدحام، والتلوث، وضرورة حماية البيئة.

هذه هي الحلول المباشرة. أما الحلول الطويلة الأمد، فتتطلّب الامتداد عميقاً في هيكلية المجتمع والاقتصاد في لبنان. فالعلة، أساساً، تكمن في الكثافة السكانية لبيروت التي يقيم نصف سكّان لبنان داخلها وعلى تخومها، اللذين يشكّلان رقعة صغيرة جداً، مقارنة بمساحة لبنان الإجمالية. وهذه الظاهرة منتشرة أيضاً في الدول العربية والدول النامية إجمالاً، وتعود إلى أسباب شتى. وعلى سبيل المقارنة، هناك 16 مليون نسمة في القاهرة يعيشون على رقعة مساحتها 600 كيلومتر مربع من أصل مليون كيلومتر مربع، هي مساحة مصر الإجمالية، اي ربع سكان مصر يعيشون على 2/ 1% من مساحتها. وإذا كان هناك مبرّر جزئي في مصر، بسبب المساحات الشاسعة من الصحارى، وضيق رقعة النيل، فإن لبنان يحفل، مثلاً، بين طرابلس وبشرّي، بمناطق خلابة صالحة للسكن قليلة العمران تمتد مئة كيلومتر. بيد أن ما فيها من بنية اقتصادية واجتماعية ضئيل ويحتاج الى تنمية وتطوير. وقس على ذلك عشرات الكيلومترات التي تجتازها من الساحل إلى دير القمر جنوب بيروت، وهضاب محافظة الجنوب الفارغة من العمران، وأعالي البقاع.

«ترييف» بيروت

لعل دستور الجمهورية الثانية لاحظ الأمر؛ وأشار إلى ضرورة الانماء

المتوازن بين المناطق. وهي المرة الأولى التي يعترف فيها لبنان الرسمي بهذه الضرورة منذ العام 1946. ورغم تدفق الدراسات الاقتصادية عن التفاوت المناطقي وابتلاع بيروت لأفضل ما في لبنان من ثروات ومؤسسات وأدمغة ووظائف وخدمات، ومنها دراسات بعثة إيرفد، التي التزم مقرراتها الرئيس الراحل فؤاد شهاب، والتي كشفت تفاوتاً مروعاً، ليس بين أطراف لبنان من ناحية وبيروت وضواحيها من ناحية أخرى، بل بين فئة قليلة من السكان تسيطر على مقدرات اقتصادية هائلة، وسواد كبير يعيش ضمن الحد الأدنى.

ويومها ذهبت محاولات الإصلاح أدراج الرياح، بسبب ما أبدته الكتل النيابية للزعامات التقليدية من مقاومة لتغيير الأمر الواقع. ولم يتحسن الأمر كثيراً منذ أوائل الستينات حتى اليوم، بل تدهور قبل اندلاع الأحداث عام 1975، وإنشاء الأحياء العشوائية وأحزمة البؤس. وقد أدّى حرمان الأرياف إلى مجيء الريف إلى المدينة؛ فأصبحت بيروت مغناطيساً عملاقاً يجمع التناقضات.

لقد أحصت دراسات «الاسكوا» (المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرب آسيا) عدد بؤر البؤس الملتفّة حول بيروت؛ فبلغت، عام 1974، عشرين بؤرة، تمتد من الساحل جنوب بيروت، مروراً بالأوزاعي وبرج البراجنة والغبيري والشياح، وصولاً إلى جسر الباشا والدكوانة والنبعة والمسلخ وبرج حمود وحارة الغوارنة ومناطق أبعد قليلاً شمال بيروت. ورغم الحرب والتغيير الديموغرافي في المناطق، فإن صورة الحرمان لا تزال قائمة في العام ألفين. ويكفي لكي يتلمّسها المرء أن يقوم بجولة قصيرة في الأحياء القريبة التي يغلب عليها سكان القرى، أو حيث تقيم قرى بأكملها في ضواحي بيروت التي تتوافر فيها فرص العمل (على وضاعتها)، والكهرباء والماء والصرف الصحي والمدارس والخدمات الحكومية.

هناك نظرية اقتصادية في التنمية تُدعى «Trickle down»، تقول: إن الثروة الوطنية تعمل من خلال غربال ينضح تدريجياً، لتصل خيراته إلى كل الشعب؛ وأن التنمية والازدهار، لا بد أن يصلا إلى كل أجزاء البلد، أي بلد، عاجلاً أم

آجلاً. والمسألة مسألة وقت. وهذه النظريات التبسيطية تعتمد المبدأ القائل بأن التاريخ يسير إلى الأمام، وأن اليوم أفضل من الأمس، والغد أفضل من اليوم. لكن الاقتصادي البريطاني جان مانيارد كانيز رد قائلاً: «إننا في الأمد الطويل كلنا سنموت»، وإن الانسان يحتاج إلى الخدمات اليوم قبل الغد.

البؤس سمة القرن الحادي والعشرين

إن ظاهرة جذب سكان لبنان إلى بيروت، وبالتالي جعل بيروت لبنان كلّه، ظاهرة مشتركة بين الدول النامية، تجدها في سوريا والعراق وإيران ومصر ودول آسيا وأفريقيا. كما أن مدن العالم الكبرى تجدها اليوم، في الدول النامية والفقيرة. وهذا ما جعل مدناً كمكسيكو سيتي في المكسيك، وكلكتا في الهند، كبرى مدن العالم. وحتى تسمية «مدينة» لم تعد صحيحة في هذه التجمعات السكانية الضخمة، التي تنتشر في كل اتجاه في شوارع ومبان مؤقتة ـ دائمة. فطهران، مثلاً، أصبح عدد سكانها يفوق العشرة ملايين، وعدد السيارات فيها بلغ معدلات كوارثية، جعلها، أكثرَ استفحالاً، رخصُ البنزين في إيران، مقارنةً بالدول الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن سكان الأرياف، بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية، جاؤوا إلى المركز، ليقاسموا المقيمين هناك الثروة؛ فعاشوا في فقر مدقع، وعملوا في مهن وضيعة لا تحتاج إلى احتراف او كفاءات علمية. وعاش أبناؤهم في الأزقة ووسط الأقذار؛ فتجاور القصر والكوخ، وسرح العراة أمام الكاديلاك. وهذا بارز بقساوة في دول إفريقيا الغربية، كساحل العاج وليبيريا.

هذه لمحة سريعة عن صورة القرن الحادي والعشرين، حيث يعيش 80% من سكان الكرة الأرضية في دول فقيرة مداخيلهم لا تزيد على 20% من الإنتاج العالمي. أما الحل للمشكلة في لبنان، فيكمن في إبقاء سكان الأرياف في مناطقهم، عبر إنشاء الطرق والبنى التحتية والمدارس، وتوفير خدمات الطبابة، وتقديم فرص العمل، وتشجيع الاستثمار خارج بيروت، وخصوصاً في قطاع السياحة والزراعة التي تملك المناطق اللبنانية الكثير من مقوّماتها.

وعلى الدولة أن تكف عن لعب دور الأب ـ الإله، بالنسبة إلى مركزية

الدولة، بأن تمنح البلديات صلاحيات إنمائية، وتنشر الخدمات عبر مساحة لبنان، بما فيها وجوه التنمية التي من الخطأ أن تحتكرها بيروت. إن صيدا مدينة وطرابلس مدينة. ولكنهما مدينتان في قالب قروي، لا يشبه بيروت إلا في شكل الابنية. ربما كان لبنان أكبر من أن يبتلع؛ لكن بيروت ابتلعته منذ عام 1920، ويجب إخراجه لبيني المحافظات.



كمال ديب

خبير اقتصادي كندي من أصل لبناني.

- دكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- ماجستير دراسات في العلوم الاقتصادية.
- ماجستير دراسات عليا في التنمية الدولية.
- دبلوم دراسات عليا في التعاون الاقتصادي الدولي.
- خبير مالي واقتصادي في الحكومة الفيدرالية الكندية منذ العام 1987.
- مدير قسم الصناعات ذات التقنية العالية في وزارة الموارد البشرية الكندية.

يصدر له عن «شركة المطبوعات للتوزيع والنشر»:

- «على بوابة الشرق».
- «أمراء الحرب وتجار المدينة».

شهادات

● «وجّه الأمين العام لوزارة الخارجية ظافر الحسن كتاباً إلى السفير في كندا عاصم جابر، طلب منه فيه الاتصال بالزميل كمال ديب لشكره على الدراسة التي تناولت التعويضات الإسرائيلية للبنان، والتي أثارت اهتماماً محلياً وعالمياً، والطلب منه تزويد الوزراء النص الكامل للدراسة، بغية ضمّها إلى الملف التفاوضي اللبناني لمحادثات السلام».

جريدة النهار: 17-12-1999

● «يرجى الاتصال بالسيد ديب والطلب منه إيداعنا نسخة كاملة عن دراسته بأسرع وقت ممكن، وإرسالها بحقيبة خاصة».

الأمين العام لوزارة الخارجية ظافر الحسن: 15-12-1999

● «استناداً إلى تقارير الأمم المتحدة والدولة اللبنانية ووكالات الأنباء، بلغ عدد القتلى من اللبنانيين، في الاعتداءات التي ارتكبتها إسرائيل بين 1948 و1999، 23507، وعدد الجرحى46885. وفي الفترة نفسها (1948 و1999)، هجّرت الهجمات الإسرائيلية ما يعادل 1.3 مليوناً. وكل ذلك وارد في كتاب الباحث الاقتصادي اللبناني المقيم في كندا كمال ديب».

العميد ريمون إده: من رسالته إلى البابا: 23-12-1999

● «تعجبني مقالات كمال ديب وأنا أتابعه دائماً.. لاحظ أنه لا يحدّد حكومة بعينها في تحليله، بل يتابع الموضوع عبر الحكومات».

د. جورج قرم وزير المالية: 1999، مقابلة تلفزيونية.

● «نقلت النيويورك تايمز، عن وكالتي الأنباء العالميتين: وكالة الصحافة الفرنسية ورويترز اللتين وزّعتا تقديرات كمال ديب عن التعويضات، تفاصيل من تلك التقديرات، بُثت، أيضاً، في وسائل مذاعة ومتلفزة، وفقاً لما رصدته شبكة نيوزنت الأميركية».

جريدة النهار: 15-12-1999